English

ملخص
تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣

نهضة الجنوب:
تقدم بشري في عالم متنوع

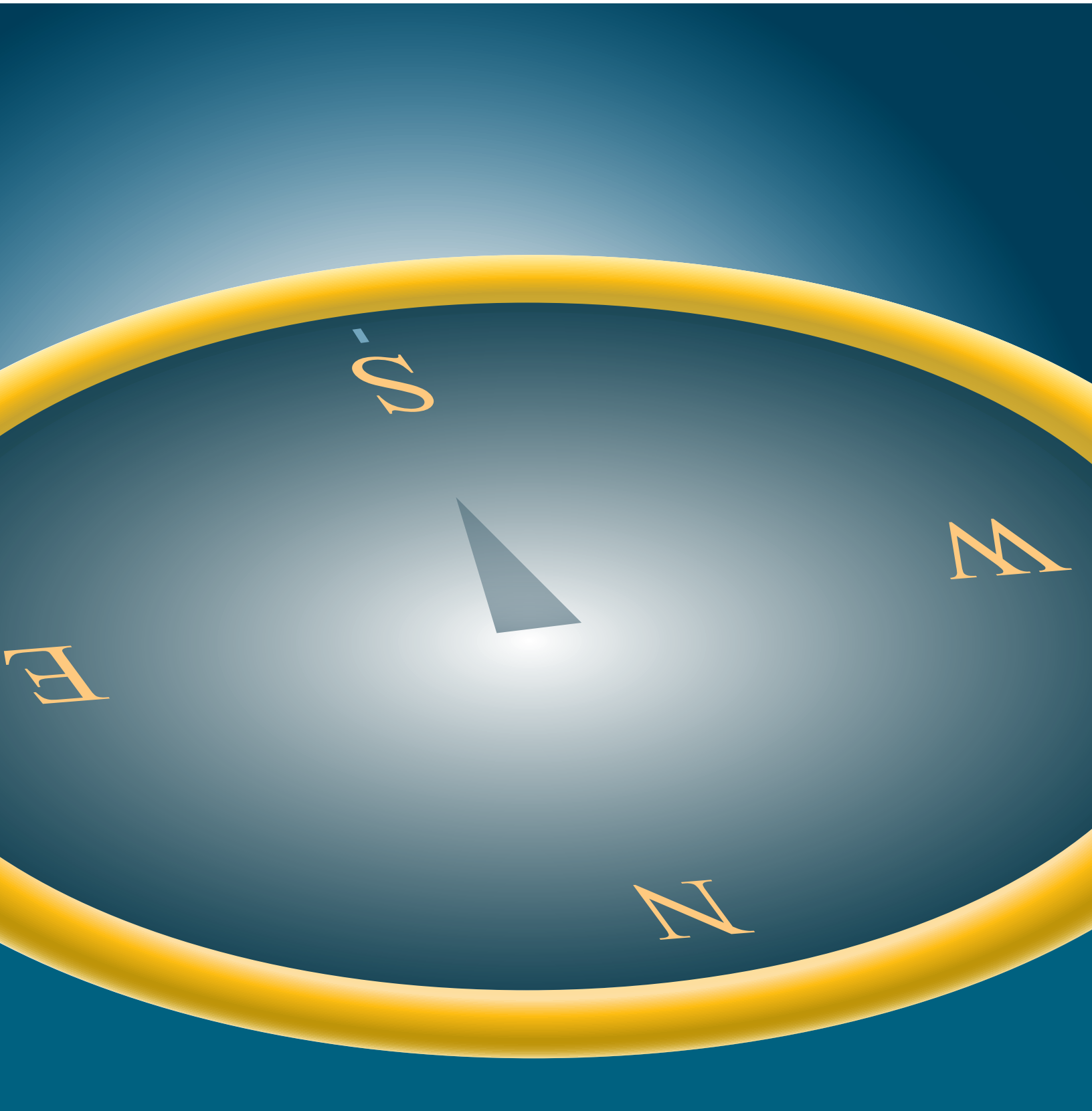

حقوق الطبع © 2013
محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
1 UN Plaza, New York, NY 10017, USA

جميع الحقوق محفوظة. ولا تجوز إعادة طباعة أو حفظ هذه المطبوعة عبر أي نظام استرجاعي، ولا تجوز إعادة نشرها، بأي شكل أو وسيلة، سواء أكانت هذه الوسيلة إلكترونية أم آلية، أم عن طريق النسخ الصوتي، أم التسجيل، أم خلاف ذلك، دون الحصول على إذن مسبق.

طبع في كندا في مجموعة Lowe-Martin، على ورق خالٍ من الكلورين، وفقًا لمعايير المجلس الدولي لحماية الغابات، واستخدم في الطباعة حبر مستخرج بتقنيات غير ضارة بالبيئة.

التحرير والا
الترجمة إلى اللغة العربية وتنسيق النص العربي للطباعة: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)
التصميم: Melanie Doherty Design

للحصول على قائمة بالأخطاء التي تكتشف بعد الطباعة يمكن زيارة موقعنا على العنوان التالي: http://hdr.undp.org

فريق إعداد تقرير التنمية البشرية 2013

المدير والمؤلف الرئيسي
خالد مالك

الأبحاث والاحصاءات
موريس كوغلر (مدير الأبحاث)، وميلوراد كوفاسفيك (مدير الإحصاءات)، وصوبرا باتاشارجي، وأسترا بونيني، وسيسيليا كالديرون، وألان فوشس، وإيمي غي، وإيانا كونوفا، وآرتور مينسات، وشيفاني نيار، وخوسي بينادا، وسوارنيم واغلي

الاتصالات والنشر
ويليام أورمي (مدير الاتصالات)، وبوتاغوز أبدرييفا، وكارلوتا أيللو، وإلينور فورنييه-تومبس، وجان-إيف هامل، وسكوت لويس، وسامانثا ووشوب

تقارير التنمية البشرية الوطنية
إيفا حسبرسن (نائبة المدير)، وكريستينا هاكمان، وجوناثان هال، وماري آن موانغي، وباولا بغلياني

العمليات والخدمات الإدارية
سارانتويا ميند (مدير العمليات)، وأيكاترينا بيرمان، وديان بووبدا، وماماي غيبريتساديك، وفي هواريز-شاناهان

الترجمة إلى اللغة العربية وتنسيق النص العربي للطباعة:
فريق من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بإدارة وإشراف عهد سبول

ملخص

تقرير التنمية البشرية 2013

نهضة الجنوب
تقدّم بشري في عالم متنوّع

صادر عن
برنامج الأمم
المتحدة
الإنمائي

سعوب مبمكنه.
أمم صامدة.

تمهيد

تقرير التنمية البشرية لعام 2013 وعنوانه "نهضة الجنوب: تقدّم بشري في عالم متنوّع" هو تقرير يتناول التطوّرات الجيوسياسية التي نشهدها في الوقت الحاضر، ويبحث القضايا والاتجاهات المستجدّة، والجهات التي تعيد رسم ملامح التنمية في العالم.

ويؤكد التقرير أن التحوّل الذي حققه عدد كبير من البلدان النامية، بحيث أصبح لديها اقتصادات قوية، ونفوذ سياسي متزايد، هو تحوّل يحدث آثارًا بالغة على التقدّم في التنمية البشرية.

ويشير التقرير إلى أن جميع البلدان حققت، على مدى العقد الماضي، إنجازات متسارعة في التعليم والصحة والدخل، حسب مقاييس دليل التنمية البشرية. فلم يسجل أي بلد من البلدان التي تتوفر عنها بيانات قيمة لدليل التنمية البشرية في عام 2012 دون القيمة التي سجلها في عام 2000. وخلال هذه الفترة سجلت البلدان ذات التنمية البشرية المتدنية تقدّما سريعاً، أسهم في تحقيق تقارب في أرقام الدليل بين مختلف بلدان العالم، مع أنّ التقدّم كان متفاوتًا ضمن مناطق الدليل وفيما بينها.

ويتوقف التقرير عند البلدان التي حققت ارتفاعًا كبيرًا في قيمة دليل التنمية البشرية بين عامي 1990 و2012، في الدخل وفي عناصر التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل، ويتناول بالتحليل الاستراتيجيات التي أهلت هذه البلدان لتحقيق هذا الأداء. وتقرير التنمية البشرية لعام 2013 هو مساهمة قيّمة في الفكر الإنمائي، إذ يصف عوامل محدّدة كانت بمثابة محرك للتحوّل في التنمية، ويقترح أولويات على صعيد السياسة العامة، يمكن أن تساعد على الاستمرار بزخم الماضي في المستقبل.

وحسب التوقّعات التي يتضمنها هذا التقرير، سيتجاوز، بحلول عام 2020، مجموع الإنتاج لثلاثة بلدان نامية كبيرة، أي البرازيل والصين والهند، مجموع إنتاج ألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا، وكندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. والمصدر الرئيسي لهذا النمو هو الشراكات الجديدة في التجارة والتكنولوجيا، القائمة بين بلدان الجنوب، وهذا ما يظهره هذا التقرير.

ومن الرسائل الرئيسية التي يطلقها هذا التقرير وقبله التقارير السابقة للتنمية البشرية، أن النمو الاقتصادي وحده لا يحقق تقدّما تلقائيًا في التنمية البشرية. فالسياسات المناصرة للفقراء والاستثمارات في إمكانات الأفراد، بالتركيز على التعليم والتغذية والصحة والتشغيل، هي التي تتيح للجميع إمكانات الحصول على العمل اللائق وتحقيق التقدّم الثابت.

ويقترح هذا التقرير أربعة مجالات للاستمرار بزخم التقدّم الإنمائي، وهي المساواة بين الجنسين، وإعلاء صوت المواطنين وتمكينهم من المشاركة، ومنهم الشباب، ومواجهة الضغوط البيئية، ومعالجة التغيّرات الديمغرافية.

وفي ظل تحديّات عالمية تزداد تشعّبًا وتتجاوز حدود البلدان، لا بدّ من تنسيق الإجراءات اللازمة لمواجهة التحديات الملحة الماثلة أمام عصرنا، من القضاء على الفقر، وتغيّر المناخ، والأمن والسلام. وبينما تزداد البلدان ترابطاً، عن طريق التجارة والهجرة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لم يعد من المستغرب أن يُحدث أيّ قرار يُتخذ في أيّ مكان آثارًا بالغة على أماكن أخرى. والأزمات التي ألمّت بالعالم في الأعوام الماضية، أي أزمة المال وأزمة الغذاء وأزمة تغيّر المناخ، وأوقعت أضرارًا بحياة الكثيرين، إنما هي تأكيد على واقع الترابط وضرورة العمل الجماعي من أجل تحصين الأفراد من تداعيات الصدمات والكوارث.

وللاستفادة من مخزون المعرفة والخبرة، ومن الفكر الإنمائي الذي تزخر به تجربة الجنوب، يقترح هذا التقرير بناء مؤسسات جديدة تؤدي دورًا فاعلاً في التكامل الإقليمي وفي التعاون بين بلدان الجنوب. فالقوى الصاعدة في العالم النامي، هي لبلدان نامية

أخرى مصدر سياسات اقتصادية واجتماعية مبتكرة وناجحة، كما هي جهات شريكة فاعلة في الاستثمار والتجارة والتعاون الإنمائي.

وقد حققت بلدان كثيرة من الجنوب تنمية سريعة، وتجاربها وكذلك تجارب التعاون بين بلدان الجنوب، هي مصدر إلهام للسياسة الإنمائية. وباستطاعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يؤدي دورًا فاعلاً، باعتباره وسيطاً لنقل المعرفة، ولجمع الشركاء، من حكومات ومؤسسات تابعة للمجتمع المدني، وشركات متعددة الجنسيات، بهدف تبادل التجارب والخبرات. علينا جميعًا العمل على بناء القدرات واستقاء العبر. وفي هذا التقرير من الأفكار ما يفيد في توجيه الالتزام بالتعاون بين بلدان الجنوب في المستقبل.

ويتضمن التقرير دعوة إلى مراجعة نقدية على مستوى مؤسسات الحكم العالمي، بهدف بناء عالم ملؤه المساواة والإنصاف. فالهياكل القديمة، لم تعد تواكب الواقع الاقتصادي والجيوسياسي الجديد، ولا بدّ من خيارات جديدة للشراكة في عصر جديدة. ويطلق التقرير دعوة إلى المزيد من الشفافية والمحاسبة، ويشدّد على أهمية دور المجتمع المدني العالمي في مناصرة هذا الهدف، وإشراك أكثر الفئات تعرّضاً للتحديات العالمية في عملية اتخاذ القرار، وهم أشد الفئات فقرًا وضعفًا في العالم.

وفيما يتواصل النقاش حول الخطة العالمية للتنمية لما بعد عام 2015، أملي أن يلقى هذا التقرير اهتمام الكثيرين، فيطّلعون عليه، ويفكرون فيما يحمله من عبر في عالم يتغيّر بخطى متسارعة. ففي محتوى هذا التقرير ما يجدّد مفهومنا للتنمية في العالم، وما يظهر العبر التي يمكن استقاؤها من تجارب بلدان كثيرة من الجنوب حققت تقدّمًا سريعاً في التنمية.

هلن كلارك
مديرة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

محتويات تقرير التنمية البشرية 2013

تمهيد

كلمة شكر

لمحة عامة

مقدّمة

الفصل 1

حالة التنمية البشرية

تقدّم الأمم

التكامل الاجتماعي

الأمن البشري

الفصل 2

الجنوب في قلب العالم

استعادة التوازن: عالم للجميع والجنوب في قلب العالم

زخم من التنمية البشرية

الابتكار وريادة الأعمال في الجنوب

أشكال جديدة من التعاون

التقدم في جوّ من عدم اليقين

الفصل 3

محركات التحوّل في التنمية

المحرك 1: الدولة الإنمائية الفاعلة

المحرك 2: اختراق الأسواق العالمية

المحرك 3: الابتكار والحزم في السياسات الاجتماعية

الفصل 4

استمرار الزخم

أولويات السياسات في البلدان النامية

وضع النماذج للاتجاهات الديمغرافية والتعليمية

أثر ارتفاع معدّل السكان المسنين

الحاجة إلى سياسات طموحة

الفرصة السانحة

الفصل 5

الحكم والشراكة في عصر جديد

رؤية عالمية جديدة للسلع العامة

تمثيل أفضل للجنوب

المجتمع المدني العالمي

نحو التعدّدية المتماسكة

السيادة المسؤولة

مؤسسات جديدة وآليات جديدة

خلاصة: شركاء في عصر جديد

الحواشي

المراجع

الملحق الإحصائي

دليل القارئ

مفاتيح البلدان وترتيبها حسب دليل التنمية البشرية، 2012

الجداول الإحصائية

1. دليل التنمية البشرية وعناصره
2. اتجاهات دليل التنمية البشرية، 1980-2012
3. دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة
4. دليل الفوارق بين الجنسين
5. دليل الفقر المتعدد الأبعاد
6. التحكم بالموارد
7. الصحة
8. التعليم
9. التكامل الاجتماعي
10. حركة التجارة الدولية بالسلع والخدمات
11. حركة رأس المال والهجرة الدولية
12. الابتكار والتكنولوجيا
13. البيئة
14. اتجاهات السكان

المناطق

المراجع الإحصائية

ملحق فني: ملاحظات توضيحيّة حول الإسقاطات

ملخص

عندما توقّف النمو في البلدان المتقدمة على أثر الأزمة المالية التي وقعت في عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩، استمر النمو في البلدان النامية، في ظاهرة أثارت اهتمام العالم بأسره. وكانت نهضة الجنوب التي اعتبرتها البلدان النامية بمثابة مؤشر طال انتظاره لإعادة التوازن إلى العالم موضوعًا للكثير من المناقشات. غير أن هذه المناقشات ركزت على نمو الناتج المحلي الإجمالي والنمو التجاري في قلة من البلدان الكبيرة، وأغفلت عوامل كثيرة شهدتها بلدان عديدة أخرى، واتجاهات جديدة قد لا تكون أقل تأثيرًا على حياة الشعوب، وعلى المساواة الاجتماعية، والحكم الديمقراطي سواء أكان على الصعيد العالمي أم على الصعيد المحلي. ويظهر هذا التقرير أن نهضة الجنوب هي نتيجة لاستثمارات وإنجازات متواصلة في التنمية البشرية، كما هي فرصة لدفع مسيرة التقدّم البشري في العالم بأسره. وتحقيق هذا التقدّم في الواقع يتطلب دراية ورؤية ثاقبة في وضع السياسات على الصعيدين الوطني والعالمي، ولعلّ في مضمون هذا التقرير ما يساعد في رسم ملامح هذه الرؤية.

نهضة الجنوب

نهضة الجنوب هي ظاهرة لا سابق لها من حيث السرعة ولا من حيث النطاق. ونهضة الجنوب كانت نتيجة لتوسيع إمكانات الأفراد وتحقيق تقدّم مطّرد في التنمية البشرية في بلدان هي موئل لأكبر عدد من سكان العالم. وعندما تحقق مجموعة كبيرة تقدّمًا في التنمية يستفيد منه الملايين من السكان، على النحو الحاصل حاليًا، يكون لهذا التقدّم تأثير مباشر على توليد الثروات وتقدّم الإنسان في جميع بلدان العالم ومناطقه. واليوم الفرصة سانحة للبلدان النامية لتحقيق التقدّم، واتخاذ مبادرات خلاقة في السياسة العامة يمكن أن تستفيد منها الاقتصادات المتقدّمة أيضًا.

ومع أن معظم البلدان النامية أبلت بلاءً حسنًا، سجلت بلدان عديدة أداءً مميزًا يليق بتعبير "نهضة الجنوب". وإذا كان التقدّم السريع قد تركز في بعض البلدان الكبرى مثل إندونيسيا، والبرازيل، وتركيا، وجنوب أفريقيا، والصين، والمكسيك، والهند، فهذا لا ينفي حدوث تقدّم ملحوظ أيضًا في بلدان أصغر حجمًا، مثل بنغلاديش، وتايلند، وتونس، ورواندا، وشيلي، وغانا، وموريشيوس (الشكل 1).

وتقرير التنمية البشرية لعام 2013، إذ يركز على نهضة الجنوب وتأثيرها على التنمية البشرية، يتناول أيضًا التغيّر الذي يشهده العالم، ومعظمه نتيجة لهذه النهضة. ويتطرق التقرير إلى الإنجازات المحققة والتحديات الناشئة، وبعضها نتيجة لهذا النجاح، وما يتيحه من فرص لبناء نظام للحكم العالمي والإقليمي يمثل الجميع.

للمرة الأولى منذ 150 عامًا يناهز مجموع إنتاج الاقتصادات الثلاثة النامية الرئيسية، وهي البرازيل والصين والهند، مجموع الناتج المحلي الإجمالي للقوى الاقتصادية العريقة في الشمال، وهي ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وهذا التطوّر يمثل تغيّرًا جذريًا في ميزان القوة الاقتصادية العالمية. ففي عام

الشكل 1

أكثر من 40 بلدًا من البلدان النامية حققت تحسنًا فاق المتوقع في دليل التنمية البشرية بين عامي 1990 و2012، بالمقارنة مع الدليل الأصلي في عام 1990

ملاحظة: البلدان فوق خط 45 درجة سجّلت ارتفاعًا في قيمة دليل التنمية البشرية في عام 2012 مقارنةً بعام 1990. وتشير الدوائر الرمادية والزرقاء إلى البلدان التي حققت تحسنًا في دليل التنمية البشرية فاق المتوقع بين عامي 1990 و2012، بالمقارنة مع الدليل الأصلي في عام 1990. وحدّدت هذه البلدان على أساس حصيلة الفارق في حساب الدليل بين عامي 1990 و2012 على أساس قيمة الدليل الأصلي في عام 1990. والبلدان المشار إليها بأسمائها تمثل مجموعة البلدان التي حققت تحسّنًا سريعًا في قيمة دليل التنمية البشرية، ويتناولها هذا التقرير بمزيد من التفصيل في الفصل 3.

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية.

1950، كانت حصة البرازيل والصين والهند مجتمعة لا تتجاوز 10 في المائة من الاقتصاد العالمي، بينما كانت البلدان الستة المذكورة في الشمال تستأثر بنصف الاقتصاد العالمي. وتشير التقديرات التي أجريت لأغراض هذا التقرير إلى أن حصة البرازيل والصين والهند مجتمعة ستبلغ 40 في المائة من الإنتاج العالمي بحلول عام 2050 (الشكل 2)، وهي نسبة أعلى بكثير من مجموع إنتاج مجموعة البلدان السبعة اليوم.

تنمو الطبقة الوسطى في الجنوب بسرعة من حيث الحجم والدخل والتوقعات (الشكل 3). ويسهم سكان الجنوب، أي مليارات المستهلكين والمواطنين، في تعميم آثار ما اتخذته الحكومات والشركات والمؤسسات الدولية من إجراءات للتنمية البشرية في الجنوب. والجنوب اليوم هو جنبًا إلى جنب مع الشمال أرض خصبة للابتكارات التقنية والمشاريع الخلاقة. ففي إطار التبادل التجاري بين الشمال والجنوب، تمكنت البلدان الصناعية الناشئة من بناء القدرات اللازمة لتصنيع المنتجات المعقّدة لأسواق البلدان المتقدّمة. وفي إطار التبادل بين بلدان الجنوب، تمكنت الشركات العاملة في الجنوب من ابتكار المنتجات وتكييفها بحيث تلبّي الحاجات المحلية.

الجنوب اليوم هو جنبًا إلى جنب مع الشمال أرض خصبة للابتكارات التقنية والمشاريع الخلاقة

حالة التنمية البشرية

يظهر دليل التنمية البشرية لعام 2012 الكثير من التقدم. ففي العقود الماضية، وجهت بلدان العالم اهتمامها نحو تحسين مستويات التنمية البشرية. والخبر السار هو أن البلدان التي تنتمي إلى مجموعة التنمية البشرية المنخفضة والمتوسطة أحرزت أسرع تقدم حسب دليل التنمية البشرية. إلا أن التقدم يتطلب أكثر من ارتفاع في متوسط قيمة دليل التنمية البشرية. فارتفاع قيمة الدليل يبقى غير مكتمل وغير مستدام في حال ترافق مع اتساع الفوارق في الدخل، وانتشار أنماط الاستهلاك غير المستدامة، وارتفاع الإنفاق للأغراض العسكرية، وضعف التماسك الاجتماعي (الإطار 1).

الشكل 2

يتوقّع أن يبلغ مجموع إنتاج اقتصادات البرازيل والصين والهند 40 في المائة من الإنتاج العالمي بحلول عام 2050، بعد أن كان يشكّل 10 في المائة من الإنتاج العالمي في عام 1950

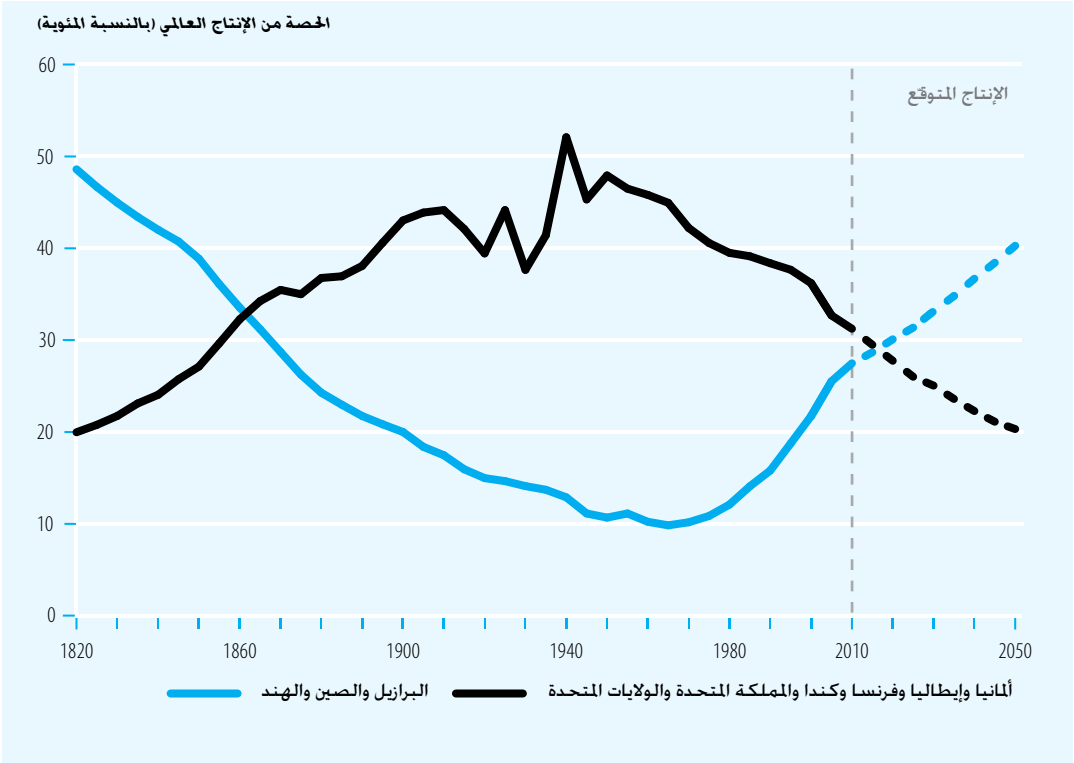

ملاحظة: يقاس الإنتاج بمعادل القوة الشرائية بدولار 1990.

المصدر: استنتاجات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات الفترة الزمنية من Maddison 2010 وتوقعات بالاستناد إلى بيانات Pardee Center for International Futures 2013.

المساواة هي جزء لا يتجزأ من التنمية البشرية. فلكل فرد ملء الحق في أن يعيش الحياة بما يتماشى مع ما له من قيم وتطلعات. ولا يجوز أن يعيش أي فرد حياة قصيرة أو بائسة، لمجرد أنه ينتمي إلى طبقة "معيّنة" أو إلى بلد "معيّن"، أو مجموعة إثنية أو عرقية "معيّنة"، أو جنس "معيّن". في ظل عدم المساواة، تتباطأ التنمية البشرية وقد تتوقف كليًا في بعض الحالات. وهذا ما يحصل في ظل الفوارق في التعليم والصحة، وبدرجة أقل في ظل الفوارق في الدخل (الشكل 4). ويبدو أن جميع الدراسات تلتقي على اتساع الفوارق في الدخل في العالم، مع أن الآراء لا تتوافق حول آخر الاتجاهات.

الجنوب في قلب العالم

يعيد الإنتاج العالمي إحلال التوازن بطرق لم يشهدها منذ 150 عامًا. وقد سجلت حركة السلع والخدمات والأشخاص والأفكار عبر الحدود نمواً ملحوظاً وقاربت نسبة التجارة إلى الإنتاج العالمي 60 في المائة بحلول عام 2011. وقد كان للبلدان النامية دور هام في ذلك (الإطار 2). وفي الفترة من 1980 إلى 2010، تمكنت من زيادة حصتها في تجارة البضائع على الصعيد العالمي من زهاء 25 إلى 47 في المائة، وحصتها من الناتج العالمي من 33 إلى 45 في المائة. وترافقت استعادة التوازن العالمي مع ترابط غير مسبوق بين المناطق النامية. ففي الفترة من 1980 إلى 2011، ازدادت المبادلات التجارية بين بلدان الجنوب، فارتفعت حصتها من مجموع التجارة العالمية بالبضائع من 8.1 إلى 26.7 في المائة (الشكل 5).

لم تعم نهضة الجنوب بعد جميع البلدان النامية، فبعض البلدان لا تزال خارج إطار المشاركة الكاملة فيها. فقد بقيت حركة التغيير بطيئة في معظم أقل البلدان نموًا، وعددها 49 بلداً ولاسيما في البلدان غير الساحلية أو البعيدة عن الأسواق العالمية. غير أن بلدانًا كثيرة بدأت تستفيد من حركة التجارة والاستثمار ورأس المال ونقل التكنولوجيا بين بلدان الجنوب. وتسربت آثار النمو الإيجابية، مثلاً، من الصين إلى بلدان أخرى، ولاسيما البلدان الشريكة في التجارة، فعوّضت بعض الشيء عن ضعف الطلب من البلدان المتقدّمة. وتشير التقديرات إلى أن النمو في البلدان المنخفضة الدخل لم يكن ليسجل المعدل نفسه في الفترة 2007-2010، بل أقل بحوالى 0.3 إلى 1.1 نقطة مئوية لو شهدت الصين والهند تراجعًا في النمو على غرار ما حدث في البلدان المتقدمة.

واستفادت بلدان عديدة من تسرب الآثار الإيجابية بين القطاعات التي تسهم في التنمية البشرية ولا سيما الصحة. وتزوّد شركات من الهند مثلا، بلداناً في أفريقيا بالأدوية والمعدات الطبية ومنتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأسعار معقولة. وتقوم شركات من البرازيل وجنوب أفريقيا بعمل مماثل في أسواقها المحلية.

غير أن الصادرات التي تأتي من بلدان كبيرة هي مصدر آثار سلبية أيضًا. فالبلدان الكبيرة هي مصدر ضغوط تنافسية حادة قد تؤدّي إلى تقويض عملية التنوّع الاقتصادي والتطوير الصناعي في البلدان الصغيرة. لكن الواقع لا يخلو من أمثلة عن انتعاش صناعي جاء على أثر منافسة شديدة تعرّض لها الاقتصاد. فعلاقة المنافسة اليوم يمكن أن تتحوّل إلى علاقة تكامل في المستقبل. ويتوقف الانتقال من المنافسة إلى التعاون على اعتماد سياسات تمكّن الجهات المحلية من جني أفضل النتائج من الوضع الجديد.

لم تعم نهضة الجنوب بعد جميع البلدان النامية، فبعض البلدان لا تزال خارج إطار المشاركة الكاملة فيها

الشكل 3

يتوقّع أن يستمر تزايد أعداد السكان من الطبقة الوسطى في الجنوب

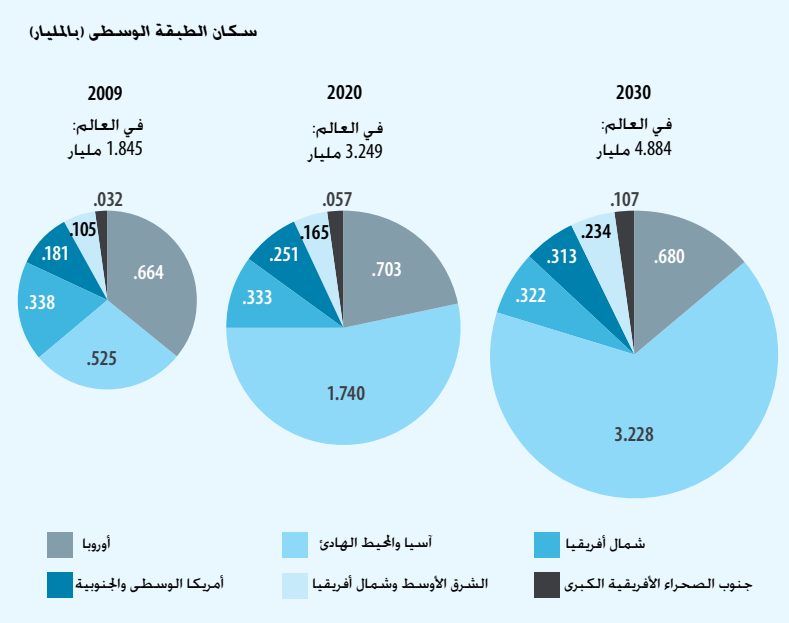

ملاحظة: تضمّ الطبقة الوسطى الأشخاص الذي يتقاضون أو ينفقون مبلغًا يتراوح بين 10 و100 دولار للشخص في اليوم (بمعادل القوة الشرائية بدولار 2005).
المصدر: Brookings Institution 2012.

ما معنى أن نكون إنساناً ؟

منذ نصف قرن تقريبًا، نشر الفيلسوف توماس نايغل (Thomas Nagel) مقالاً شهيرًا بعنوان "ما معنى أن يكون الكائن خفاشًا؟" والسؤال الذي أود طرحه هو: ما معنى أن تكون إنساناً ؟ والواقع أن هذا المقال الشيق الذي كتبه توماس نايغل في المجلة الفلسفية (The Philosophical Review) تناول الكائنات البشرية، ولم يتطرق إلا لماماً إلى الخفافيش. ومن أغرب النقاط التي أثارها نايغل شكّ عميق في نزعة العلماء المعتمدين على المراقبة إلى ربط تجربة الخفاش أو الكائن البشري بالظواهر البدنية في الدماغ وغيره من أعضاء الجسم، والتي تسهل ملاحظتها بالعين المجرّدة. وقلّما يمكن فهم ماهية الخفاش أو الإنسان بمجرّد التركيز على بعض الارتعاشات في الدماغ والجسم. فتركيبة الدماغ المعقدة لا يمكن تحليلها بالاعتماد على تركيبة الجسم السهلة (على الرغم من النزعة إلى ذلك).

ويرتكز النهج الحديث للتنمية البشرية على التمييز الذي يختلف نوعًا ما عن التناقض المعرفي الأساسي الذي تقدم به نايغل. ويقوم النهج الذي ابتكره محبوب الحق في سلسلة تقارير التنمية البشرية التي بدأت في عام 1990، على التمييز بين صعوبة تقييم ثراء الحياة البشرية، بما فيها الحريات التي ينشدها البشر، وسهولة رصد المداخيل والموارد الخارجية الأخرى التي هي في حوزة الأفراد أو الأمم. ومراقبة الناتج المحلي الإجمالي وقياسه أسهل من رصد نوعية الحياة البشرية وقياسها. ولكن رفاه البشر وحريتهم، وارتباطهما بالعدل والإنصاف في العالم، لا يمكن قياسهما فقط بالناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو، وهذا ما يفعله الكثيرون.

فلا بد من الاعتراف بالطبيعة المعقدة للتنمية البشرية، إذ لا يجوز التركيز على جانب واحد منها، وهذه هي النقطة الرئيسية التي دفعت بالمبادرة الجريئة التي أطلقها محبوب الحق إلى طرح ما يكمّل الناتج المحلي الإجمالي في قياس التنمية البشرية لا بل ما يستعيض عنه. وفي هذا الإطار، برزت نقطة أصعب وهي أيضًا جزء لا ينفصل مما بات يُسمّى "بنهج التنمية البشرية". ولتسهيل قياس التنمية البشرية في الواقع، قد يكون بالإمكان استعمال العديد من المؤشرات البسيطة مثل دليل التنمية البشرية الذي يرتكز على ثلاثة متغيرات فقط يجري قياسها في عملية بسيطة. ولكن غاية البحث لا تقف عند هذا الحدّ. فلا يجوز إنكار المقاييس العملية والمجدية مثل دليل التنمية البشرية الذي قد يكشف وقائع عن نوعية الحياة البشرية يعجز عن كشفها الناتج المحلي الإجمالي، ولكن لا يجوز الاكتفاء بالمكاسب الآنية التي تبينها هذه المقاييس في عالم دائم التحرك. فتقييم نوعية الحياة هو عمل أكثر تعقيدًا من أن يُختصر في مجرد رقم واحد، مهما بلغ اختيار المتغيرات من الحكمة وانتقاء طرق الترجيح من الدقة.

وعند الاعتراف بهذا التعقيد، يمكن تحقيق نتائج مهمّة أخرى أيضًا. فالدور المهم للمنطق العام الذي يركز عليه هذا التقرير حول التنمية البشرية، هو نتيجة للاعتراف بهذه الطبيعة المعقدة. فالمتألم هو وحده يدري أين موضع الألم، ولا يمكن إيجاد الدواء الشافي للألم من دون سماع صوت من يشعرون به وإتاحة الفرص لهم للمشاركة في المناقشات العامة. ولا يمكن تقدير أهمية مختلف العناصر التي تدخل في تقييم رفاه الأفراد وحريتهم إلا في إطار من الحوار المستمر بين الناس، حوار يؤثر على وجهة السياسات العامة. وما يوازي الأهمية السياسية المبادرات الشبيهة بما يُعرَف بالربيع العربي والتحركات الكثيفة في سائر أنحاء العالم، هي أهمية إفساح المجال أمام الأفراد للتعبير عما في داخلهم بالحوار حول الآلام التي تنتابهم في الحياة ومظاهر الإجحاف التي يودون التخلص منها. فالقضايا التي تصلح لتكون موضوع نقاش بين الأفراد ومع المسؤولين عن وضع السياسة العامة كثيرة ومتعددة.

وتقضي مسؤوليات التحاور على مختلف مستويات الحكم بتمثيل مصالح الناس غير الممثلين في الحكم وغير القادرين على إعلاء صوتهم تعبيرًا عن هواجسهم. ولا يمكن أن تتجاهل التنمية البشرية أجيال المستقبل، بحجة أن هذه الأجيال لم تأتِ بعد. فالإنسان يتميّز بالقدرة على التفكير في غيره من البشر وفي حياته. وفن السياسة المسؤولة والخاضعة للمساءلة هو القدرة على توسيع آفاق الحوار، بحيث يتجاوز الهواجس الذاتية الضيقة ليحيط بالمفهوم الاجتماعي الأوسع ويدرك أهمية حاجات الناس وحرياتهم في المستقبل كما في الحاضر. وهذا لا يعني حصر تلك الشواغل في مؤشر واحد، مثلاً، يضاف إلى دليل التنمية البشرية المثقل أصلاً بالكثير من الأبعاد (والذي يمثل المستوى الحالي للرفاه والحرية فقط)، بل يقتضي الحرص على إدراج هذه الهواجس في مناقشات التنمية البشرية. ويمكن أن تسهم تقارير التنمية البشرية في توسيع آفاق المناقشة من خلال ما تقدّمه من شروح وجداول تتضمن معلومات مفيدة وقيمة.

ونهج التنمية البشرية هو خطوة مهمة نحو الإحاطة بأوجه الرخاء والحرمان في الحياة البشرية على الرغم من صعوبة هذا العمل، ونحو تقدير أهمية التفكير والحوار، والمساهمة في تحقيق العدل والإنصاف في العالم. وقد يكون الإنسان مثل الخفاش، إذ يعجز العلماء عن قياس نوعية حياته بالرصد والأرقام، ولكنه مختلف أيضًا عن الخفاش بقدرته على التفكير والتحدث عن طبيعة الحياة المتعددة الأبعاد وعن حياة الآخرين، اليوم وفي الغد، بطرق غير متاحة للخفاش. أن تكون إنساناً يعني أن تكون شبيهاً بالخفاش ومختلفاً عنه في آن.

محركات التحول في التنمية

على مدى العقدين الماضيين، حققت بلدان كثيرة تقدماً كبيراً، في نهضة واسعة الآفاق. غير أن مجموعة من هذه البلدان تفوقت في إنجازاتها، إذ لم تكتفِ برفع مستوى الدخل القومي فحسب، بل حققت تحسناً في الأداء في المؤشرات الاجتماعية كالصحة والتعليم (الشكل 6).

كيف استطاعت بلدان كثيرة في الجنوب تحويل آفاق التنمية البشرية؟ يُلاحظ أن معظم هذه البلدان التقت على ثلاثة محركات هامة للتنمية البشرية هي: الدولة الإنمائية الفاعلة، واختراق الأسواق العالمية، والابتكار في السياسات الاجتماعية. وهذه المحركات لا تستمدّ من تصوّرات نظرية حول كيفية تفعيل عملية التنمية، لكنها كانت ثمرة التحوّل الملموس في التجارب الإنمائية في بلدان كثيرة. والواقع أن هذه البلدان كثيرًا ما تخلّت عن النُهج المحدّدة مسبقًا وإملاءات النهج المتّبعة، ونأت بنفسها عن الوصفات العمومية المفروضة من مصدر واحد، وابتعدت عن نهج رفع الضوابط المطلق الذي نادى به توافق آراء واشنطن.

المحرك الأول: الدولة الإنمائية الفاعلة

تتولّى الدولة الفاعلة والمسؤولة وضع السياسات للقطاعين العام والخاص، مستندة إلى رؤية ثاقبة وقيادة قوية، ومعايير مشتركة، وقوانين ومؤسسات تبني الثقة والتماسك للمستقبل. ويتطلب تحقيق التحوّل بخطى ثابتة من الأمم العمل على وضع نهج منسّق ومتوازن للتنمية. والدول التي نجحت في تحقيق نمو مطّرد في الدخل وتحسّن ثابت في التنمية البشرية لم تتبع الوصفة نفسها، بل

الشكل 4

تسجل غالبية المناطق مزيداً من عدم المساواة في الدخل، وتراجعاً في عدم المساواة في الصحة والتعليم

ملاحظة: استنادًا إلى بيانات عن 182 بلدًا مرجحة بعدد السكان لقياس الخسارة الناجمة عن عدم المساواة في الصحة، و144 بلدًا لقياس الخسارة الناجمة عن عدم المساواة في التعليم، و66 بلدًا لقياس الخسارة الناجمة عن عدم المساواة في الدخل. والبيانات المتعلقة بعدم المساواة في الدخل والمأخوذة من Milanovic (2010)، متوفرة حتى عام 2005.

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى البيانات المتعلقة بالصحة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، وجداول الوفيات والبيانات المتعلقة بالتعليم من Barro and Lee (2010)، والبيانات المتعلقة بعدم المساواة في الدخل من Milanović (2010).

وضعت سياسات مختلفة تناولت ما تواجهه من تحديات تنظيم السوق، وتشجيع الصادرات، والتنمية الصناعية، والتقدّم التكنولوجي. ومن الضروري التركيز على الإنسان في تحديد الأولويات وتأمين الفرص مع الحرص على حماية الأفراد من مخاطر التراجع. فباستطاعة الحكومات أن تدعم القطاعات التي لم تكن لتنهض بدون هذا الدعم في ظل العوائق الموجودة في الأسواق. ومع أن من مخاطر هذا الاتجاه تشجيع السعي إلى الأرباح والمحاباة، فقد مكّن بلدانًا عديدة في الجنوب من تحويل صناعات كانت تفتقر إلى الكفاءة إلى محركات مهّدت لنهضة الاقتصاد من خلال الصادرات عندما قررت البلدان التوجه إلى مزيد من الانفتاح.

وفي المجتمعات الكبيرة والمعقدة ما من سياسة تضمن نتائج مؤكدة. لذلك، من الضروري أن تأخذ الدول منحى عمليًا وتعمد إلى اختبار مجموعة من النُهج قبل أن تقرر اتباع نهج معيّن. ومن النماذج البارزة في هذا السياق، تركيز الدولة التي ترعى الإنسان على توسيع نطاق الخدمات الاجتماعية الأساسية. فالاستثمار في إمكانات البشر، من خلال الصحة والتعليم وغيرهما من الخدمات العامة، ليس ملحقًا بعملية النمو بل هو جزء أصيل منها (الشكلان 7 و8). والزيادة السريعة في فرص العمل اللائق هي عنصر أساسي من عناصر النمو، لكنها أيضًا ركيزة هامة من ركائز التنمية البشرية.

اندماج الجنوب في الاقتصاد والتنمية البشرية

بناء على دراسة شملت عينة من 107 بلدان نامية على مدى الفترة من 1990 إلى 2010، يصنّف حوالى 87 في المائة من العينة ضمن البلدان المندمجة في الاقتصاد العالمي، إذ تمكنت من زيادة نسبة التجارة إلى الناتج، وبناء شراكات تجارية قوية[1]، وتحافظ على نسبة مرتفعة للتجارة إلى الناتج مقارنة بالبلدان التي تقاربها في مستويات الدخل[2]. وقد باتت جميع هذه البلدان النامية أكثر ارتباطًا بالعالم وأكثر ترابطاً فيما بينها، إذ انتشر فيها استخدام الإنترنت، وازداد عدد مستخدمي هذه الشبكة بمتوسط سنوي تجاوز 30 في المائة في الفترة من 2000 إلى 2010.

فحين أن اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي لا يحقّق مكاسب سريعة في دليل التنمية البشرية، العكس الصحيح. فجميع البلدان النامية تقريبًا التي حققت أكبر تحسن في دليل التنمية البشرية مقارنة ببلدان أخرى من المستوى نفسه في الفترة من 1990 إلى 2012 (على الأقل 45 في العينة) حققت مزيداً من الاندماج في الاقتصاد العالمي في العقدين الماضيين، وسجّلت زيادة في نسبة التجارة إلى الناتج فاق متوسطها بحوالى 13 نقطة متوسط مجموعة البلدان النامية التي حققت تحسناً أقل في دليل التنمية البشرية. وينسجم التحليل مع الاستنتاجات الأولية التي مفادها أن البلدان تسير إلى مزيد من الانفتاح مع تقدّمها في التنمية[3].

وليست البلدان التي حققت تقدّماً في الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحسّن أكبر في دليل التنمية البشرية هي البلدان الكبيرة التي تتصدّر عناوين الصحف فقط، بل منها عشرات البلدان النامية الصغيرة والأقل نموًا. وهذه البلدان تشكل مجموعة أوسع وأكثر تنوّعًا من اقتصادات السوق الناشئة التي غالبًا ما يشار إليها، وتنحصر بمجموعات صغيرة مثل مجموعة بريكس (BRICS) التي تضمّ الاتحاد الروسي، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والصين، والهند؛ أو مجموعة أبسا (IBSA) التي تضم البرازيل، وجنوب أفريقيا، والهند؛ أو مجموعة سيفتس (CIVETS) التي تضم إندونيسيا، وتركيا، وجنوب أفريقيا، وفييت نام، وكولومبيا، ومصر؛ أو مجموعة ميست (MIST) التي تضمّ إندونيسيا، وتركيا، وفييت نام، وكوريا الجنوبية، والمكسيك.

ويظهر الشكل التحسن في دليل التنمية البشرية[4] مقارنة بالتغير في نسبة التجارة إلى الناتج، وهو مؤشر إلى عمق المشاركة في الأسواق العالمية. وقد تمكنت أربعة أخماس هذه البلدان النامية من زيادة نسبة تجارتها إلى الناتج في الفترة من 1990 إلى 2012. ومن الاستثناءات في المجموعة التي حققت أيضًا تحسنًا ملحوظًا في دليل التنمية البشرية ثلاثة بلدان كبيرة تعتبر من الأطراف الفاعلة في الأسواق العالمية وهي إندونيسيا وباكستان وفنزويلا، إذ ترتبط كلاً منها علاقات استيراد وتصدير مع ما لا يقل عن 80 اقتصادًا. ويستمر بلدان صغيران انخفضت نسبة تجارتهما إلى الناتج (بنما وموريشيوس) بالتجارة على مستويات أعلى مما هو متوقع لبلدان ذات مستويات مماثلة في الدخل. وتبرز كافة البلدان التي حققت تحسنًا ملحوظًا في دليل التنمية البشرية وزادت نسبة تجارتها إلى الناتج في الفترة من 1990 إلى 2012 في الربع العلوي الأيمن من الشكل؛ والبلدان التي زادت نسبة تجارتها إلى الناتج وحققت تحسنًا أقل في دليل التنمية البشرية في الربع السفلي الأيمن من الشكل؛ ومنها جنوب أفريقيا، والفلبين، وكينيا.

التقدم البشري والتوسع التجاري في الجنوب

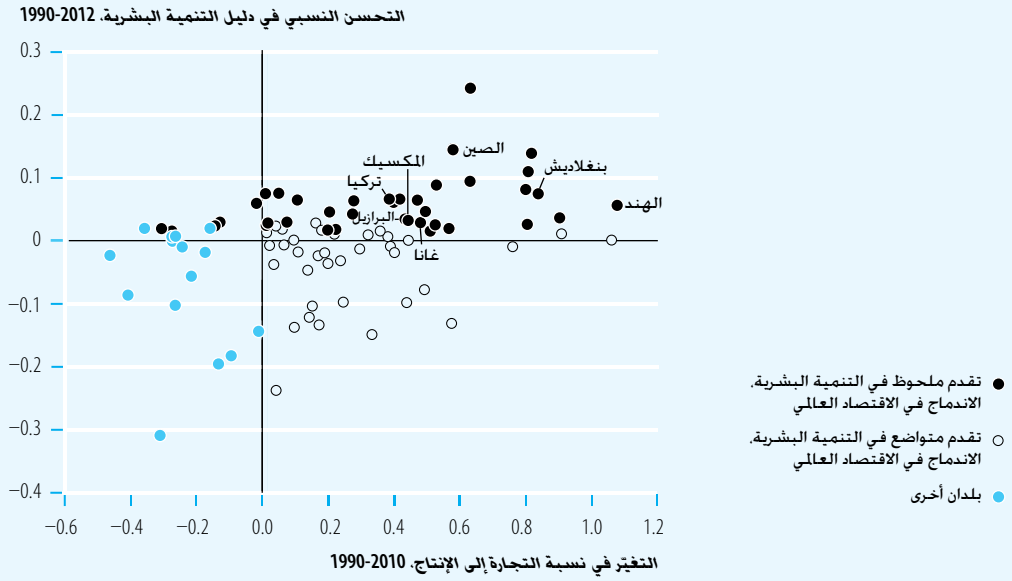

ملاحظات:

1. فاقت قيمة المبادلات التجارية الثنائية مليوني دولار في 2011-2010.
2. بالاستناد إلى نتائج حساب نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي في مختلف البلدان على أساس متوسط الدخل الفردي لحساب عاملي السكان والبلدان غير الساحلية.
3. Rodrik 2001.
4. يُقاس التحسن النسبي في دليل التنمية البشرية على أساس حصيلة حساب التغير في دليل التنمية البشرية في الفترة من 1990 إلى 2012 نسبة إلى قيمة دليل التنمية البشرية الأصلي لعام 1990. وحققت خمسة بلدان باللون الأسود في الربع العلوي الأيسر تحسنًا ملحوظًا في دليل التنمية البشرية، ورغم ذلك سجلت نسبة منخفضة للتجارة إلى الناتج في الفترة من 1990 إلى 2010، ولكنها تمكنت من بناء علاقات تجارية هامة في مختلف أنحاء العالم، وحققت مستوى في التجارة فاق المتوقع للبلدان المماثلة لها في مستوى الدخل الفردي. وحققت البلدان المشار إليها بالدائرة الفارغة في الربع العلوي الأيمن والربع السفلي الأيمن تحسنًا بسيطًا نسبيًا في دليل التنمية البشرية في الفترة من 1990 إلى 2012، لكنها تمكنت من زيادة نسبة التجارة إلى الناتج أو بناء علاقات تجارية هامة.

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية؛ نسب التجارة إلى الناتج من بيانات World Bank (2012a).

المحرك الثاني: اختراق الأسواق العالمية

أدت الأسواق العالمية دورًا هامًا في حفز التقدّم. فقد اعتمدت البلدان الحديثة العهد في التصنيع استراتيجية تقضي "باستيراد ما للعالم خبرة به وتصدير ما يحتاج إليه". ويبقى الأهم هو شروط التعامل مع هذه الأسواق، إذ تبقى العائدات المحققة منها محدودة ما لم يكن أساسها الاستثمار في الأفراد. فالنجاح ليس نتيجة لانفتاح مفاجئ على الأسواق، بقدر ما هو ثمرة اندماج تدريجي في الاقتصاد العالمي يجري على مراحل، ويرافقه استثمار في الأفراد والمؤسسات والبنية التحتية حسب الظروف المحلية. وقد نجحت الاقتصادات الصغيرة في التركيز على المنتجات التي تتميز بها، لكنّ هذا النجاح كثيرًا ما يكون ثمرة أعوام من الدعم تقدّمه الدولة للكفاءات المتوفرة أو لخلق مؤهلات جديدة.

المحرك الثالث: الابتكار في السياسات الاجتماعية

قليلة هي البلدان التي تمكنت من الحفاظ على النمو السريع المطّرد من غير استثمارات عامة كبيرة، ليس فقط في البنية التحتية، بل في التعليم والصحة. ويجب أن يكون الهدف خلق علاقة من التآزر بين النمو والسياسة الاجتماعية. فالبلدان التي لا تعاني من فوارق كبيرة في الدخل تستفيد من النمو بفعالية في الحد من الفقر أكثر من البلدان التي تشهد فوارق كبيرة. وتحقيق المساواة بين المجموعات الدينية والإثنية والعرقية المختلفة يسهم أيضًا في القضاء على الكثير من أسباب الصراعات الاجتماعية.

ويسهم التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والتمكين القانوني والتنظيم الاجتماعي في تمكين الأفراد من المشاركة في النمو. والتوازن بين القطاعات، ولاسيما الاعتناء بالقطاع الريفي، والسرعة في زيادة فرص العمل وطبيعتها، من العوامل الأساسية في تحديد مدى مساهمة النمو في توزيع الدخل. غير أن الأدوات الأساسية للسياسة الاجتماعية قد لا تنجح في تمكين المجموعات المحرومة، فينتفض الفقراء للتعبير عن همومهم، بينما لا تضمن الحكومات دائمًا وصول الخدمات إلى كل فرد. فالسياسة الاجتماعية يجب أن تكون سياسة شاملة للجميع، لأن عدم التمييز والتساوي في المعاملة من أهم

الشكل 5

ازدياد حصة التجارة بين بلدان الجنوب من مجموع التجارة العالمية بالبضائع بأكثر من ثلاث مرات وتراجع في حصة التجارة بين بلدان الشمال، 1980-2011

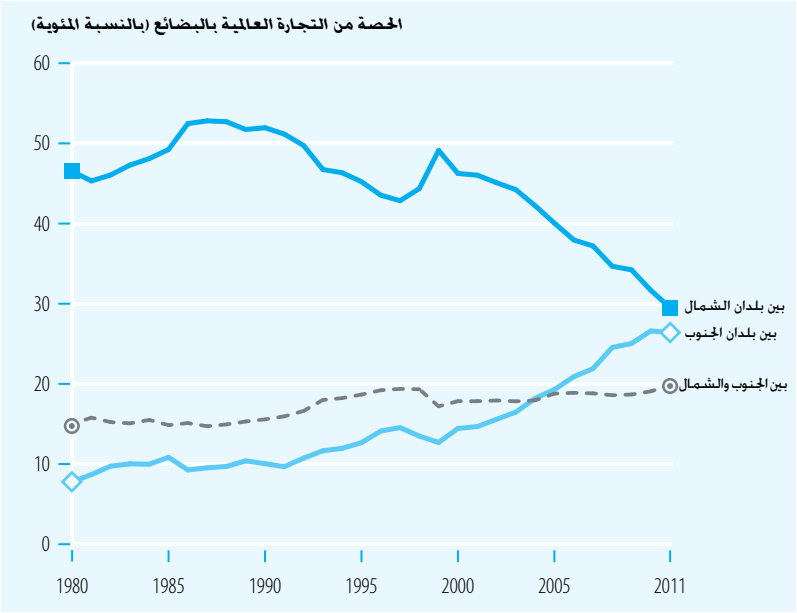

ملاحظة: كان الشمال في عام 1980 يضمّ أستراليا، وأوروبا الغربية، وكندا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى UNSD (2012).

الشكل 6

بلدان عديدة سجلت أداء جيداً في الدخل وفي أبعاد التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل

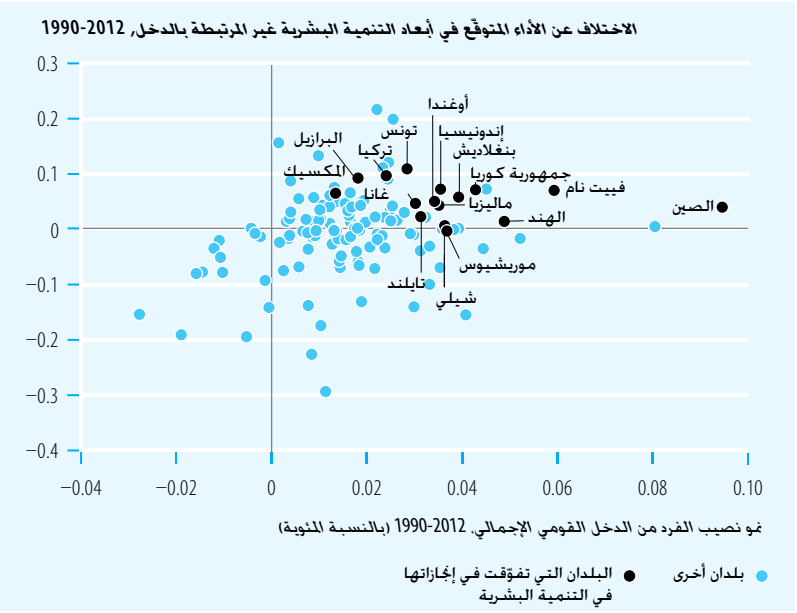

ملاحظة: بالاستناد إلى مجموعة متوازنة من 96 بلداً.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية.

الشكل 7

علاقة ترابط إيجابي بين قيمة دليل التنمية البشرية في الوقت الحاضر وأوجه الإنفاق العام في الماضي...

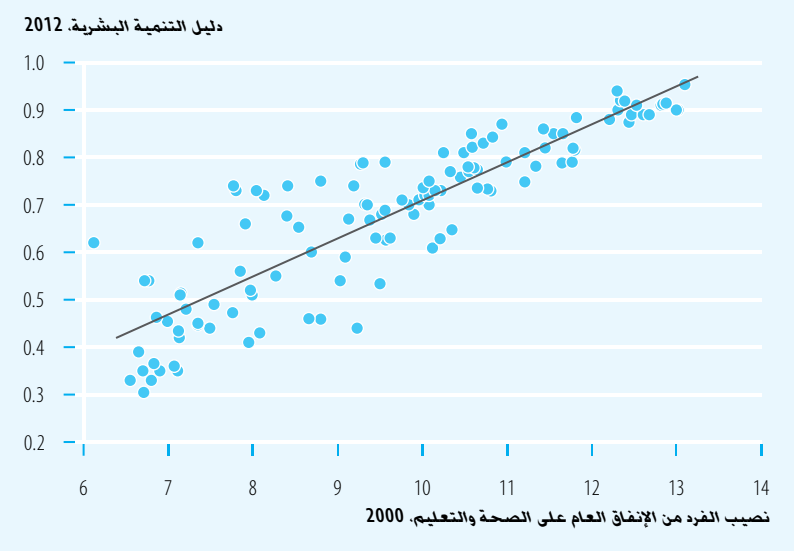

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية و(World Bank (2012a.

الشكل 8

بقاء الطفل على قيد الحياة في الحاضر والإنفاق العام في الماضي على الصحة

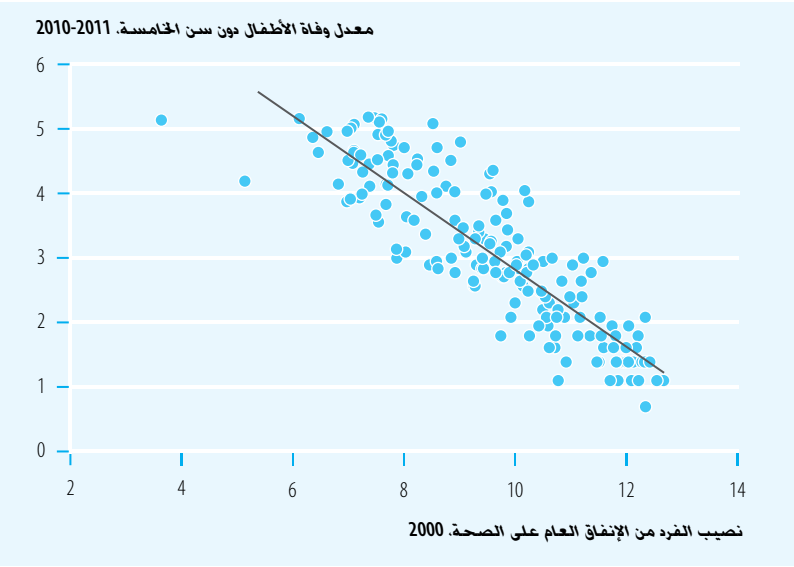

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية و(World Bank (2012a.

عوامل الاستقرار السياسي والاجتماعي، ويستلزم ذلك تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع لأنّ هذه الخدمات هي أساس للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، إذ تؤدي إلى تكوين قوى عاملة تتمتع بالصحة الجيدة وبالتحصيل العلمي. وليس من الضروري أن يتولّى القطاع العام تأمين جميع هذه الخدمات، لكن مسؤولية الدولة هي ضمان حصول كل مواطن على المقوّمات الأساسية للتنمية البشرية (الإطار 3).

أيّ خطة للتحوّل في التنمية تهدف إلى تحقيق التنمية البشرية، يجب أن تكون خطة متعددة الأوجه، تُعنى بتوسيع إمكانات الأفراد من خلال تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية وتعميمها على الجميع. والتحوّل في التنمية يتطلّب تحسين أداء أجهزة الدولة والمؤسسات الاجتماعية وتمكينها من تحقيق نمو عادل تعمّ فوائده الجميع. والهدف من التحوّل هو الحد من القيود البيروقراطية والاجتماعية التي تحول دون الارتقاء في النشاط الاقتصادي والحراك الاجتماعي. ولتحقيق التحوّل، لا بدّ من أن تكون القيادة خاضعة للمساءلة.

مزيد من الزخم

لقد حققت بلدان عديدة من الجنوب نجاحًا كبيرًا. لكن هذا النجاح ليس مضمونًا في المستقبل حتى للبلدان التي حققت أفضل أداء في الماضي. فكيف لبلدان الجنوب أن تستمر في التقدم في التنمية البشرية؟ وكيف لهذا التقدّم أن يشمل بلدانًا أخرى؟ وفي محاولة للإجابة، يقترح هذا التقرير أربعة مجالات للعمل هي: تحقيق المساواة، وإعلاء الصوت وضمان حق المشاركة للجميع والمساءلة، ومواجهة التحديات البيئية، ومعالجة التغيّرات الديمغرافية. ويشير هذا التقرير إلى خطورة التأخر في اتخاذ إجراءات حاسمة على صعيد السياسة العامة ويدعو إلى مزيد من الطموح في السياسات المعتمدة.

مزيد من المساواة

المساواة، بين المرأة والرجل وكذلك بين سائر المجموعات، هي بحد ذاتها هدف هام، ولكنها أيضًا ضرورة لتحقيق مختلف أبعاد التنمية البشرية. ومن الأدوات الفاعلة لتحقيق هذه الغاية التعليم الذي يزوّد الأفراد بالثقة في

مدينة نيويورك تتطلّع إلى الجنوب للحصول على مشورة بشأن سياسات مكافحة الفقر

نعمل في مدينة نيويورك على تحسين حياة السكان بطرق شتى. ونحن نواصل تحسين نوعية التعليم في المدارس، وبتحسين صحة السكان عن طريق مكافحة التدخين والبدانة، وصيانة المناظر الطبيعية للمدينة، بإضافة ممرات للدراجات الهوائية وزرع مئات الآلاف من الأشجار.

وسعينا أيضاً إلى الحد من الفقر بإيجاد طرق جديدة ومبتكرة لتحصين الاكتفاء الذاتي وإعداد الشباب لمستقبل مشرق. ولقيادة هذا الجهد، أنشأنا مركز الفرص الاقتصادية. ومهمة هذا المركز هي تحديد استراتيجيات للمساعدة في كسر حلقة الفقر بمبادرات مبتكرة في مجالات التعليم والصحة والعمل.

وعلى مدى الأعوام الستة الماضية، أطلق مركز الفرص الاقتصادية أكثر من 50 برنامجاً تجريبياً بالشراكة مع أجهزة المدينة ومئات المنظمات من المجتمع المحلي. وقد وضعت استراتيجية مفصلة لتقييم كل من هذه البرامج التجريبية لرصد أدائها، بمقارنة النتائج المحققة وتحديد الاستراتيجيات الناجحة في الحدّ من الفقر وتوسيع الفرص. وتلقت البرامج الناجحة الدعم من الصناديق العامة والخاصة الجديدة، وتوقفت البرامج التي لم تحقق نجاحًا وأعيد استثمار الموارد في برامج جديدة. ثم تداولت الوكالات الحكومية جميعها بالنتائج التي توصل إليها المركز مع واضعي السياسات والشركاء والمانحين من القطاع الخاص الذين لا يتوخون الربح ومع زملاء في جميع أنحاء البلد وفي مختلف أنحاء العالم، معنيين أيضاً بالبحث عن سبل جديدة لكسر حلقة الفقر.

ومدينة نيويورك هي ملتقى لنخبة من ألمع العقول في العالم، يعملون في شركاتها وجامعاتها. ولكننا ندرك أن بإمكاننا أن نتعلّم الكثير من البرامج التي نجحت في أماكن أخرى. ولذلك بدأ المركز عمله بإجراء مسح وطني ودولي لاستراتيجيات مكافحة الفقر الناجحة.

وفي عام 2007، أطلق المركز برنامج "نيويورك الفرص: مكافآت الأسرة"، وهو أول برنامج للتحويلات النقدية المشروطة في الولايات المتحدة الأمريكية. واستناداً إلى برامج مماثلة سارية في أكثر من 20 بلدًا، يُعنى برنامج مكافآت الأسرة بالحد من الفقر بتوفير حوافز للأسرة للرعاية الصحية الوقائية والتعليم والتدريب المهني. وقد استفدنا في تصميم برنامج "مكافآت الأسرة" من دروس من البرازيل والمكسيك وعشرات البلدان الأخرى. وفي نهاية البرنامج التجريبي الذي دام ثلاث سنوات، استطعنا تحديد عناصر البرنامج التي نجحت في مدينة نيويورك وتلك التي لم تنجح؛ وجمعنا مخزونًا من المعلومات المفيدة لجيل جديد من البرامج في جميع أنحاء العالم.

وقبل إطلاق برنامج "نيويورك الفرص: مكافآت الأسرة"، قمت بزيارة تولوكا في المكسيك للاطّلاع عن كثب على برنامج المكسيك الناجح للتحويلات النقدية المشروطة Oportunidades. وشاركت أيضاً في تبادل العبر بين الشمال والجنوب الذي استضافته الأمم المتحدة. وعملت البلدية مع مؤسسة روكفلر (Rockefeller) والبنك الدولي ومنظمة الدول الأمريكية وغيرها من المؤسسات الدولية وصانعي القرار الدوليين لتبادل الخبرات بشأن برامج التحويلات النقدية المشروطة في أمريكا اللاتينية وكذلك في إندونيسيا وتركيا وجنوب أفريقيا.

ولا تقتصر عمليات تبادل العبر بين الدول على مبادرات التحويلات النقدية، بل تشمل أيضاً أساليب مبتكرة لوسائط النقل في المدن ومبادرات تعليمية جديدة وغيرها من البرامج.

وليست الأفكار الجيدة حكراً على أحد، ولهذا السبب ستستمر نيويورك في التعلم من أفضل الممارسات في المدن والبلدان الأخرى. وإذ نعمل على تكييف البرامج الجديدة وتقييمها في مدينتنا، نبقى على التزامنا برد الجميل وإحداث تغيير دائم في المجتمعات المحلية في مختلف أنحاء العالم.

النفس، ويتيح لهم فرص عمل أفضل، ويمكّنهم من المشاركة في المناقشات العامة ومطالبة الحكومات بالرعاية الصحية، والأمن الاجتماعي، وسائر الحقوق.

وللتعليم أيضًا آثار على الصحة ومعدّل الوفيات (الإطار 4). وتظهر الأبحاث التي أجريت لأغراض هذا التقرير أن تحسين تعليم المرأة أكثر أهمية لحياة الطفل من رفع دخل الأسرة. وتشير الإسقاطات إلى أن الإجراءات التي تتخذ على مستوى السياسة العامة تحدث مفعولاً أقوى في البلدان والمناطق حيث ضعف التعليم. ولعلّ من انعكاسات هذا الواقع على السياسة العامة، تحويل الجهود التي تُبذل لرفع مستوى دخل الأسر إلى تدابير لرفع مستوى تعليم الفتيات.

ويدعو هذا التقرير إلى مزيد من الطموح في وضع السياسات. فسيناريو التقدّم السريع يظهر أن بإمكان البلدان التي تحلّ في مرتبة منخفضة حسب دليل التنمية البشرية أن تقترب من البلدان التي تحلّ في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جدًا. وبحلول عام 2050، قد يرتفع دليل التنمية البشرية بنسبة 52 في المائة في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى (من 0.402 إلى 0.612) وبنسبة 36 في المائة في جنوب آسيا (من 0.527 إلى 0.714). وللإجراءات التي تتخذ على مستوى السياسة العامة أثر إيجابي أيضًا على مكافحة الفقر، الذي يرجح أن يزداد في حال التأخر في اتخاذ مثل هذه الإجراءات، ولاسيما في البلدان التي تحلّ في مراتب منخفضة حسب دليل التنمية البشرية والمعرّضة للفقر. وأيّ إخفاق في اعتماد سياسات طموحة لتعميم التعليم الابتدائي سيؤثر سلبًا على الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية للأجيال المقبلة.

إعلاء الصوت والمشاركة والمساءلة

يدعو هذا التقرير إلى مزيد من الطموح في وضع السياسات

لن تأتي مسارات التنمية البشرية على الصعيد الوطني بالنتائج المنشودة ولن تحقق الاستدامة ما لم يشارك الأفراد مشاركة حقيقية في الأحداث والإجراءات التي تؤثر على حياتهم. ويجب أن تكون للأفراد القدرة على توجيه عملية صنع

ارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2050 حسب سيناريو «التقدم السريع»

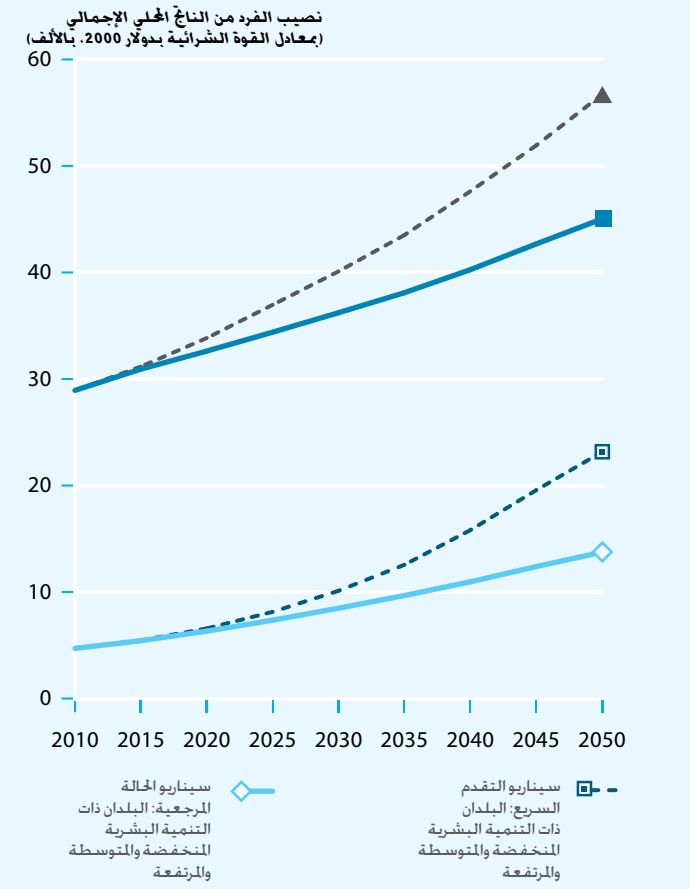

تبدو نتائج التنمية البشرية بحلول عام 2050 أفضل حسب سيناريو «التقدم السريع»

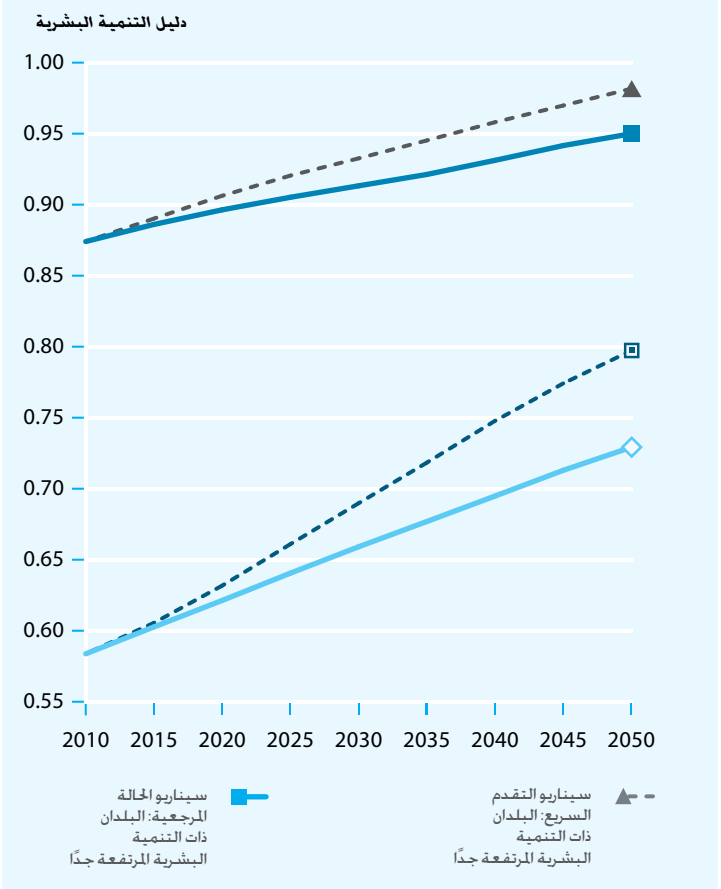

ملاحظة: الخسائر في التنمية البشرية الناجمة عن عدم التحرك تصيب، خصوصاً، البلدان التي تحل في مرتبة منخفضة من حيث دليل التنمية البشرية. أما الخسائر التي تلحق بالناتج المحلي الإجمالي فتصيب جميع البلدان بالتساوي بصرف النظر عن مستواها من حيث دليل التنمية البشرية.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات Pardee Center For International Futures (2013).

السياسة العامة، والتأثير على نتائجها. ويجب تمكين الشباب خصوصًا من التطلّع إلى المزيد من الفرص الاقتصادية، ومن المشاركة السياسية، ومن المساءلة.

وتلمّ بالشعوب في الشمال وفي الجنوب حالة من الاستياء العارم، وهم يطالبون بمزيد من الفرص، وبإسماع صوتهم معبّرين عن مشاغلهم، وبحقهم في توجيه السياسة العامة بهدف ضمان الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية والرقي الاجتماعي. والشباب هم من أكثر الفئات فعالية ونشاطًا على هذا الصعيد، فمن أسباب هذا الاستياء قلّة فرص العمل المتوفّرة للشباب من ذوي التحصيل العلمي. والتاريخ زاخر بانتفاضات شعبية ضد حكومات تجاهلت هذه المطالب. وأيّ تجاهل قد يؤدي إلى تعثر التنمية البشرية، لأن الاضطراب يعوق النمو والاستثمار، فتجبر الحكومات الأوتوقراطية على تخصيص الموارد لحفظ الأمن والنظام العام.

ولا يمكن التكهن متى ينفد صبر المجتمعات. فالاحتجاجات الشعبية، ولاسيّما تلك التي ينظمها المتعلّمون، تندلع عندما يشعرون أنهم مستبعدون عن دائرة التأثير السياسي، وعندما يشعرون أيضًا أنه لم يعد لديهم ما يخسرونه إذا دخلوا في هذه التحركات في ظل تدهور الحالة الاقتصادية. عندئذ يسهل تنسيق هذه الأشكال من المشاركة السياسية "التي تكلّف جهودًا مضنية" عبر قنوات الاتصال الجماهيري الحديثة.

الأسباب التي ترجح اختلاف التوقعات السكانية في جمهورية كوريا والهند

شهدت جمهورية كوريا ارتفاعاً كبيراً في مستويات التحصيل العلمي. ففي الخمسينات، كان عدد كبير من الأطفال في سن الدراسة محرومين من أي تعليم نظامي. أما اليوم فالشابة في جمهورية كوريا هي من أكثر النساء تعلماً في العالم؛ وقد أتمّ نصف النساء الدراسة الجامعية. ونتيجة لذلك، سيكون لدى جيل المستقبل من المسنين في جمهورية كوريا مستوى من التحصيل العلمي يفوق المستوى الذي حصل عليه المسنون في الجيل الحاضر (انظر الشكل)، ويرجح أن ينعم المسنون في المستقبل أيضاً بصحة أفضل نظراً للترابط بين الصحة والتحسن في مستوى التعليم.

وافتراضاً أن معدلات الالتحاق بالمدارس (المرتفعة حالياً) ستبقى ثابتة، ستتراجع نسبة الأشخاص الذين هم دون سن 14 سنة من 16 في المائة في عام 2010 إلى 13 في المائة عام 2050. وستشهد تركيبة السكان من حيث التحصيل العلمي أيضاً تحولاً جذرياً، مع الارتفاع المتوقع في نسبة الأشخاص الحاصلين على التعليم العالي من 26 في المائة إلى 47 في المائة.

ويبدو المشهد مختلفاً في الهند. فقبل عام 2000، كان أكثر من نصف السكان الكبار محرومين من التعليم النظامي. وعلى الرغم من التوسع في تعميم التعليم الأساسي مؤخراً والزيادة الكبيرة في أعداد المواطنين الحاصلين على مستوى أفضل من التحصيل العلمي (الذي هو بدون شك عامل أساسي في النمو الاقتصادي الذي حققته الهند مؤخراً)، لم تسجل نسبة الكبار غير الحاصلين على التعليم تراجعاً يذكر. وفي ظل هذا التدني في مستوى التعليم، لاسيما بين النساء، يُتوقع أن تشهد الهند نمواً سكانياً، يفوق النمو السكاني في الصين، البلد الذي يضم أكبر عدد من السكان. وفي سيناريو أكثر تفاؤلاً، أي سيناريو المسار السريع، الذي يفترض حدوث توسع في تعميم التعليم بالمستوى الذي تشهده جمهورية كوريا، سيبقى توزيع التعليم في الهند في عام 2050 غير متساوٍ، بوجود أعداد كبيرة من البالغين غير المتعلمين (معظمهم من المسنين). إلا أن التوسع السريع في التعليم الجامعي يسهم في تأمين قوى عاملة من الشباب ذات مستوى تعليمي جيد.

صورة مقارنة لمستقبل تعليم السكان في جمهورية كوريا والهند

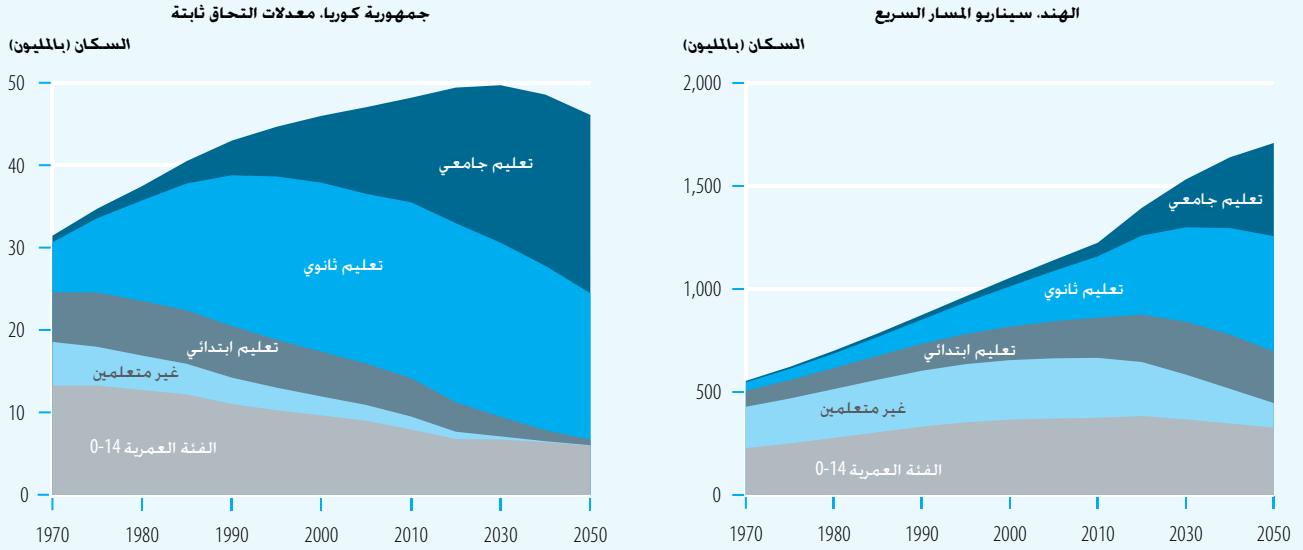

المصدر: Lutz and KC 2013.

مواجهة التحديات البيئية

المخاطر البيئية، ومنها تغيّر المناخ، ونزع الغابات، وتلوّث المياه والهواء، والكوارث الطبيعية، هي مخاطر تحدق بكل إنسان، لكنّ أشد عواقبها تصيب البلدان والمجتمعات الفقيرة. وفي ظل ما يشهده الكوكب من تغيّر في المناخ، تتزايد المخاطر البيئية حدّة، وتتفاقم الخسائر في النظم الإيكولوجية، فتؤثر على سبل العيش، ولاسيما سبل عيش الفقراء.

ومع أن البلدان التي تحلّ في مرتبة منخفضة من حيث دليل التنمية البشرية هي أقلّ البلدان مساهمة في تغيّر المناخ، تتعرّض لأشدّ الأضرار في الإنتاج الزراعي وفي سبل معيشة السكان من جراء انخفاض معدّل الأمطار السنوي وتفاوته. وليس حجم هذه الأضرار سوى دليل على ضرورة اتخاذ تدابير للتكيّف مع تغيّر المناخ.

وأي تأخر عن اتخاذ الإجراءات اللازمة سيرتب على العالم تكاليف باهظة، تزداد كلّما طال التأخير. ويتطلب تحقيق الاستدامة في الاقتصادات والمجتمعات سياسات جديدة وتغييرات في الأنظمة توفّق بين أهداف التنمية البشرية وما يستلزمه تغيّر المناخ من تدابير لتخفيض الانبعاثات، واستراتيجيات لتحصين المناعة، وآليات مبتكرة للتمويل في إطار من الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

معالجة التغيّرات الديمغرافية

بين عامي 1970 و2011، ازداد عدد سكان العالم من 3.6 مليارات إلى سبعة مليارات نسمة. ومع ارتفاع مستوى التحصيل العلمي، سيتباطأ معدّل النمو السكاني تدريجيًا. ولا تتأثر آفاق التنمية بعدد السكان فحسب، بل بتركيبتهم العمرية أيضًا. ومن الشواغل الهامة التي تطرح على مستوى البلد معدّل الإعالة، ويحسب بقسمة عدد الصغار وعدد المسنين على مجموع السكان في سن العمل، أي في الفئة العمرية من 15 إلى 64 سنة.

وحتى تستفيد البلدان في المناطق الفقيرة من "العائد الديمغرافي" مع ارتفاع عدد السكان في سن العمل، عليها أن تتخذ إجراءات فاعلة لتحقيق هذه الغاية على مستوى السياسة العامة. فتعليم الفتيات هو وسيلة هامة للاستفادة من العائد الديمغرافي. فالمرأة المتعلّمة تنجب عددًا أقل من الأطفال، وأطفالها يحظون بالرعاية الصحية الجيدة وبالتحصيل العلمي. وفي العديد من البلدان تتقاضى المرأة المتعلّمة أجرًا يفوق ما يحصل عليه العمال غير المتعلّمين.

أما المناطق الغنية في الجنوب، فتواجه مشكلة مختلفة، لأن نسبة المسنين فيها تزداد بينما تنخفض نسبة السكان الذين هم في سن العمل. وفي هذا السياق، لا يمكن تجاهل أهمية معدّل شيخوخة السكان، لأن البلدان النامية إذا بقيت في حالة الفقر، لن يكون من السهل عليها تلبية حاجات سكانها من المسنين. وأمام العديد من البلدان النامية اليوم فرصة للاستفادة من العائد الديمغرافي.

غير أن الاتجاهات الديمغرافية ليست صنيعة القدر وحسب. فهي اتجاهات يمكن تعديلها، ولاسيما بواسطة سياسات التعليم. ويطرح هذا التقرير سيناريوهين للفترة 2010-2050، هما سيناريو الحالة المرجعية، ويفترض أن تستمر الاتجاهات الحالية في التعليم، وسيناريو المسار السريع، ويفترض أن تضع البلدان التي تنطلق من أدنى المستويات أهدافًا طموحة في التعليم. ففي البلدان التي تحلّ في مرتبة منخفضة من حيث دليل التنمية البشرية، يفترض في إطار سيناريو المسار السريع أن يسجل معدّل الإعالة انخفاضًا يفوق بمرتين الانخفاض المفترض في ظل سيناريو الحالة المرجعية. ومن شأن السياسات الطموحة في التعليم أن تسمح للبلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة والمتوسطة، بتخفيض الارتفاع المتوقع في معدّل الإعالة لديها، وذلك تحضيرًا لتيسير الانتقال إلى مرحلة شيخوخة السكان.

وتتطلب مواجهة التحديات الديمغرافية رفع مستويات التحصيل العلمي، وتيسير فرص العمل المنتج، والحد من البطالة، وتعزيز إنتاجية سوق العمل، وزيادة المشاركة في القوى العاملة، ولاسيما مشاركة النساء والمسنين.

الواقع أن المشاركة الموسّعة من الجنوب في المداولات الحكومية الدولية هي مصدر قوة لهذه المداولات

الحكم والشراكة في عصر جديد

وتشكل الترتيبات الجديدة التي يعمل بها الجنوب، وما تتسم به من تعددية، رديفًا للمؤسسات والنماذج التقليدية المتعددة الأطراف، في مجالات مثل التمويل، والتجارة، والاستثمار، والصحة، إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال أنظمة إقليمية ودون إقليمية. وقد أصبحت أنظمة الحكم العالمي والإقليمي عبارة عن مزيج من ترتيبات جديدة وهياكل قديمة تحتاج إلى إنعاش بشتى الطرق. ويجب استكمال الإصلاحات في المؤسسات العالمية بآليات لتعزيز التعاون مع المؤسسات الإقليمية، وبمنح هذه المؤسسات الإقليمية مزيداً من الصلاحيات أحياناً. ويجب توسيع نطاق مساءلة المنظمات، بحيث تشمل مجموعة أكبر من الدول والجهات المعنية.

والمؤسسات والمبادئ التي يرتكز عليها نظام الحكم الدولي حاليًا مصمّمة لنظام عالمي بات بعيدًا عن الواقع الجديد. فالمؤسسات القائمة لا تمثل الجنوب بالمستوى المطلوب. وإذا أريد للمؤسسات الدولية أن تستمر، من الضروري أن تتحوّل إلى مؤسسات قادرة على تمثيل الجميع، وأن تحقق المزيد من الشفافية، وتكون مستعدّة للخضوع للمساءلة. والواقع أن المشاركة الموسّعة من الجنوب في المداولات الحكومية الدولية هي مصدر قوة لهذه المداولات، وكذلك مصدر للمزيد من الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية.

وفي خضم هذا التغيّر، يبدو من المنطقي أن تحرص الحكومات على عدم المساس بالسيادة الوطنية. وفيما يبدو هذا الحرص في محلّه أحيانًا، يبقى أساسه افتراض "الخسارة مقابل كل مكسب". ولعلّ الحل الأفضل هو في استراتيجية "السيادة المسؤولة"، وتقضي بأن تلتزم الدول بالتعاون الدولي الذي قوامه العدالة، والقانون، والمساءلة، وأن تنخرط في المساعي الجماعية التي تحقق الرفاه العالمي. كما تتطلب السيادة المسؤولة أن تسعى الدول إلى صون حقوق

الإنسان لمواطنيها. ووفقًا لهذا المنظور، لا تعود السيادة حقًا فحسب، بل مسؤولية أيضًا.

لن تكون التغيّرات التي يشهدها العالم من غير تداعيات تطال تأمين السلع العامة . ومن مجالات التعاون الدولي الشامل التي تتطلب اهتماماً عاجلاً التجارة، والهجرة، وتغيّر المناخ. وفي بعض الحالات يمكن تأمين السلع العامة عن طريق مؤسسات إقليمية، تستطيع تجنّب التكتّلات التي تعوق التقدم أحيانًا في المنتديات المتعدّدة الأطراف. غير أن تزايد التعاون الإقليمي له سيئاته أيضًا، إذ يزيد من تشعب الإطار المؤسسي القائم وتجزؤه وتعدد فروعه. وهكذا تكون المهمة الصعبة في التنسيق ضمن التعدّدية، بحيث تتمكن المؤسسات على جميع المستويات من العمل في إطار من التعاون الموسّع.

ومؤسسات الحكم الدولية مسؤولة ليس فقط أمام الدول الأعضاء، بل أمام المجتمع المدني العالمي أيضًا. ولمنظمات المجتمع المدني دور بالغ الأهمية في الحرص على الشفافية ووضع القوانين على الصعيد العالمي بشأن قضايا مثل المساعدات، والديون، وحقوق الإنسان، والصحة، وتغيّر المناخ. وتستفيد شبكات المجتمع المدني حاليًا من وسائل الإعلام الجديدة وتكنولوجيا الاتصالات. لكن علامات استفهام كثيرة تلاحق شرعية هذه المنظمات، وطبيعتها ومدى خضوعها للمساءلة. وتبقى شرعية الحكم الدولي في المستقبل رهنًا بحس الالتزام لدى مؤسسات الحكم كما لدى مجموعات المواطنين والمجتمعات المحلية الاستعداد للتجاوب والعمل معًا.

خلاصة: شركاء في عصر جديد

أظهر العديد من بلدان الجنوب ما يمكن فعله لضمان التقدم المنتج والمستدام في التنمية البشرية، لكنها لا تزال في بداية الطريق. ويقترح هذا التقرير استنتاجات عامة للأعوام المقبلة في خمس نقاط.

القوة الاقتصادية في الجنوب الصاعد يجب أن يرافقها التزام تام بالتنمية البشرية

الاستثمار في التنمية البشرية ليس ضرورة أخلاقية فحسب، بل هو خيار مبرر لأن الصحة والتعليم والرفاه الاجتماعي هي عوامل أساسية للنجاح في ظل اقتصاد عالمي سريع التغيّر تسوده المنافسة. والاستثمار في التنمية البشرية يجب أن يكون موجهًا لصالح الفقراء، فيفسح لهم المجال لدخول الأسواق ويتيح لهم مزيدًا من فرص العيش اللائق. فالفقر هو حالة تتعارض مع أبسط مبادئ العدالة، ومكافحته بإجراءات حازمة.

ويتطلب صنع السياسات الفعالة تركيزًا على إمكانات المجتمع أيضًا، وليس فقط على إمكانات الأفراد. فالأفراد يعيشون في مؤسسات اجتماعية، قد تعزز طاقاتهم أو تكبحها. والسياسات التي تغيّر الممارسات الاجتماعية التي تكبح طاقة الفرد، كالتمييز بين الجنسين، والزواج المبكر، وشرط المهر، تضع في متناول الأفراد فرصًا لتنمية طاقتهم وإثرائها.

البلدان الأقل تقدّمًا يمكن أن تتعلّم وتستفيد من نجاح الاقتصادات الناشئة من الجنوب

يتيح تراكم الاحتياطي المالي بمبالغ غير مسبوقة فرصة للإسراع في التقدّم وتيسيره للجميع

يتيح تراكم الاحتياطي المالي والثروة السيادية بمبالغ غير مسبوقة في الشمال وفي الجنوب فرصة للإسراع في التقدّم وتيسيره للجميع. وينبغي تخصيص جزء من هذه الأموال لتعزيز التنمية البشرية والحد من الفقر. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تستفيد حركة التجارة والاستثمار بين بلدان الجنوب من الأسواق الخارجية بطرق جديدة تعزز فرص التنمية، كالمشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

وازدهار التجارة بين بلدان الجنوب يمكن أن يضع الأسس اللازمة لنقل القدرات الصناعية إلى بلدان ومناطق أخرى أقل نموًا. وقد نُفّذت مؤخرًا مشاريع مشتركة بين الصين والهند، وأطلقت استثمارات صناعية في أفريقيا، هي بمثابة البداية لقوّة آخذة في التوسّع. وتؤمن الشبكات الدولية للإنتاج فرصًا للإسراع في التنمية إذ تزوّد البلدان بحوافز قوية للانتقال إلى طرق أكثر تطوّرًا في الإنتاج.

مؤسسات جديدة للتكامل الإقليمي وتعزيز العلاقات بين بلدان الجنوب

يمكن للمؤسسات والشراكات الجديدة أن تساعد البلدان في تبادل المعارف والتجارب ونقل

تتيح نهضة الجنوب فرصًا جديدة لمزيد من الفعالية في تأمين السلع العامة ولحل القضايا الكثيرة التي يتخبط فيها العالم اليوم

التكنولوجيا. كما يمكن بناء مؤسسات جديدة تُعنى بتعزيز التجارة والاستثمار، وتسهيل تبادل التجارب بين بلدان الجنوب. ومن الإجراءات الممكنة تشكيل لجنة للجنوب تأتي برؤية جديدة حول كيفية تحويل التنوّع في الجنوب إلى قوة للتضامن.

تمثيل الجنوب والمجتمع المدني قوة لمواجهة التحديات العالمية

تؤدي نهضة الجنوب إلى مزيد من التنوّع في الأصوات على الساحة العالمية. وفي ذلك فرصة لبناء مؤسسات للحكم تمثل الجميع وتستفيد من التنوّع لإيجاد حلول عالمية لمشاكل يواجهها العالم بأسره.

ومن الضروري وضع مبادئ توجيهية للمنظمات الدولية تأخذ بتجارب بلدان الجنوب. وإنشاء مجموعة العشرين هو خطوة هامة في هذا الاتجاه، غير أن المساواة في التمثيل لصالح بلدان الجنوب لا تزال ضرورية في مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة الأمم المتحدة، وسائر الهيئات الدولية.

وتستعين المنظمات والحركات الناشطة في المجتمع المدني بوسائل الإعلام لنشر نداءاتها من أجل العدالة والإنصاف في الحكم. وانتشار هذه الحركات ونشاطها دفاعًا عن حقوق ومطالب أساسية إنما هو دعوة ملحة لمؤسسات الحكم إلى اعتماد مبادئ أكثر ديمقراطية لتمثيل الجميع. فلبناء عالم ينعم بالعدالة ويخلو من عدم المساواة، لا بدّ من إفساح المجال أمام التنوّع في الأصوات واعتماد نظام للمداولات العامة.

نهضة الجنوب مزيد من الفرص لتأمين السلع العامة

تستلزم الاستدامة في العالم استمرارًا في تأمين الإمدادات الكافية من السلع العالمية العامة. ومن أهم ما يواجهه العالم اليوم تعدّد القضايا الطارئة، مثل ضرورة التخفيف من آثار تغيّر المناخ، ومواجهة حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي، ومكافحة الإرهاب، وانتشار الأسلحة النووية. وفي ظل هذه القضايا التي تتطلب حلولاً عالمية، لا يزال التعاون الدولي في مجالات كثيرة يتراوح بين البطء والتعثر. وتتيح نهضة الجنوب فرصًا جديدة لمزيد من الفعالية في تأمين السلع العامة ولحل القضايا الكثيرة التي يتخبط فيها العالم اليوم.

والطابع العام أو الخاص للسلعة ليس صفة ملازمة لها، بل صفة تكتسبها بفعل التركيبات الاجتماعية، فتصبح خيارًا على صعيد السياسة العامة. ومن مسؤوليات الحكومة التدخل عند التقصير في تأمين السلع العامة على الصعيد الوطني، ولكن عندما تحدث مشكلة ذات بُعد عالمي يصبح التعاون الدولي ضرورة، ولا يتحقق إلا بفعل إرادة مشتركة بين العديد من الحكومات. وإزاء التحديات الكثيرة الملحة، يتطلب تحديد ما هو عام وما هو خاص حسًا قويًا وملتزمًا في القيادة على صعيد الأفراد والمؤسسات.

* * *

تقرير التنمية البشرية لعام 2013 يتناول الظروف العالمية الحالية ويرسم مسارًا يسلكه صانعو السياسات والمواطنون للعيش في عالم يزداد ترابطًا ويواجه تحديات ملحة. كما يتناول التقرير التغيّرات في موازين النفوذ والصوت والثروة في العالم، ويحدّد السياسات والمؤسسات الجديدة اللازمة لمعالجة الوقائع التي يشهدها القرن الحادي والعشرون، وتحقيق التنمية البشرية في إطار من المساواة والاستدامة والاندماج الاجتماعي. فالتقدّم في التنمية البشرية يستلزم إجراءات ومؤسسات على الصعيدين العالمي والوطني. فعلى الصعيد العالمي، لا بدّ من تجديد الأطر المؤسسية وإصلاحها لحماية إمدادات السلع العالمية العامة. وعلى الصعيد الوطني، لا بدّ من التزام الحكومات بالعدالة الاجتماعية، والتخلّي عن السياسات التكنوقراطية التي تنطلق من "مبدأ تطبيق النهج الواحد على الجميع"، لأنها بعيدة عن الواقع وتفتقر إلى الفعالية، وتتعارض مع تنوّع الخصوصيات والثقافات والمؤسسات بين بلد وآخر. غير أن المبادئ العامة التي يشمل تأثيرها الجميع كالتماسك الاجتماعي، والتزام الدولة بتأمين التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، والانفتاح على التكامل التجاري، هي اليوم، على ما يتضح، وسائل فعالة لتحقيق الاستدامة والمساواة في التنمية البشرية.

مرتبة البلدان ودليل التنمية البشرية في عام 2012، وتغيّر الترتيب بين عامي 2011 و2012

الاتحاد الروسي	55		
إثيوبيا	173	-1	↓
أذربيجان	82	-1	↓
الأرجنتين	45	-1	↓
الأردن	100		
أرمينيا	87	-1	↓
إريتريا	181	1	↑
إسبانيا	23		
أستراليا	2		
أستونيا	33	1	↑
إسرائيل	16		
أفغانستان	175		
إكوادور	89		
ألبانيا	70	-1	↓
ألمانيا	5		
الإمارات العربية المتحدة	41	-1	↓
أنتيغوا وبربودا	67	-1	↓
أندورا	33	-1	↓
إندونيسيا	121	3	↑
أنغولا	148		
أوروغواي	51		
أوزبكستان	114	1	↑
أوغندا	161		
أوكرانيا	78		
إيران – الجمهورية الإسلامية	76	-2	↓
آيرلندا	7		
آيسلندا	13		
إيطاليا	25		
بابوا غينيا الجديدة	156		
باراغواي	111	-2	↓
باكستان	146		
بالاو	52	2	↑
البحرين	48		
البرازيل	85		
بربادوس	38		
البرتغال	43	-3	↓
بروني دار السلام	30		
بلجيكا	17		
بلغاريا	57		
بليز	96		
بنغلاديش	146	1	↑
بنما	59	1	↑
بنن	166		
بوتان	140	1	↑
بوتسوانا	119	-1	↓
بوركينا فاسو	183		
بوروندي	178	-1	↓
البوسنة والهرسك	81	-1	↓
بولندا	39		
بوليفيا – دولة متعددة القوميات	108		
بيرو	77	-1	↓
بيلاروس	50	1	↑
تايلند	103	1	↑
تركمانستان	102		
تركيا	90		
ترينيداد وتوباغو	67	-1	↓
تشاد	184		
توغو	159	1	↑
تونس	94		
تونغا	95		
تيمور – ليشتي	134		
جامايكا	85	-2	↓
الجبل الأسود	52	-2	↓
الجزائر	93	-1	↓
جزر البهاما	49		
جزر القمر	169	-1	↓
جزر سليمان	143		
جمهورية أفريقيا الوسطى	180	-1	↓
الجمهورية التشيكية	28		
جمهورية تنزانيا المتحدة	152	1	↑
الجمهورية الدومينيكية	96	2	↑
الجمهورية العربية السورية	116		
جمهورية الكونغو الديمقراطية	186		
جمهورية كوريا	12		
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	138		
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	78	-2	↓
جمهورية مولدوفا	113		
جنوب أفريقيا	121	1	↑
جورجيا	72	3	↑
جيبوتي	164		
الدانمرك	15		
دومينيكا	72		
الرأس الأخضر	132	-1	↓
رواندا	167		
رومانيا	56	-1	↓
زامبيا	163		
زمبابوي	172	1	↑
ساموا	96		
سان تومي وبرينسيبي	144		
سانت فنسنت وجزر غرينادين	83	-2	↓
سانت كيتس ونيفس	72	-1	↓
سانت لوسيا	88		
سري لانكا	92		
السلفادور	107	-1	↓
سلوفاكيا	35		
سلوفينيا	21		
سنغافورة	18		
السنغال	154	-2	↓
سوازيلند	141	-1	↓
السودان	171	-1	↓
سورينام	105		
السويد	7		
سويسرا	9		
سيراليون	177	2	↑
سيشيل	46		
شيلي	40		
صربيا	64		
الصين	101		
طاجيكستان	125	1	↑
العراق	131	1	↑
عُمان	84	-1	↓
غابون	106		
غامبيا	165		
غانا	135		
غرينادا	63	-1	↓
غواتيمالا	133		
غيانا	118	1	↑
غينيا	178	-1	↓
غينيا – بيساو	176		
غينيا الإستوائية	136		
فانواتو	124	-2	↓
فرنسا	20		
الفلبين	114		
دولة فلسطين	110	1	↑
فنزويلا – الجمهورية البوليفارية	71	-1	↓
فنلندا	21		
فيجي	96	2	↑
فييت نام	127		
قبرص	31		
قطر	36		
قيرغيزستان	125		
كازاخستان	69	-1	↓
الكاميرون	150		
كرواتيا	47	-1	↓
كمبوديا	138		
كندا	11	-1	↓
كوبا	59		
كوت ديفوار	168	1	↑
كوستاريكا	62		
كولومبيا	91		
الكونغو	142		
الكويت	54	-1	↓
كيريباس	121		
كينيا	145		
لاتفيا	44	1	↑
لبنان	72		
لكسمبرغ	26		
ليبريا	174		
ليبيا	64	23	↑
ليتوانيا	41	2	↑
ليختنشتاين	24		
ليسوتو	158	1	↑
مالطة	32	1	↑
مالي	182	-1	↓
ماليزيا	64	1	↑
مدغشقر	151		
مصر	112		
المغرب	130		
المكسيك	61		
ملاوي	170	1	↑
ملديف	104	-1	↓
المملكة العربية السعودية	57		
المملكة المتحدة	26		
منغوليا	108	2	↑
موريتانيا	155		
موريشيوس	80	-1	↓
موزامبيق	185		
ميانمار	149		
ميكرونيزيا – الولايات الموحدة	117		
ناميبيا	128		
النرويج	1		
النمسا	18		
نيبال	157		
النيجر	186	1	↑
نيجيريا	153	1	↑
نيكاراغوا	129		
نيوزيلندا	6		
هايتي	161	1	↑
الهند	136		
هندوراس	120		
هنغاريا	37		
هولندا	4		
هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	13	1	↑
الولايات المتحدة الأمريكية	3	-1	↓
اليابان	10		
اليمن	160	-2	↓
اليونان	29		

ملاحظة: تشير القيمة السلبية أو الإيجابية في العمود الأيسر إلى تغيّر مواقع البلدان صعودًا أو هبوطًا في الفترة الزمنية من 2011 إلى 2012 وقد حدد هذا التغيّر استناداً إلى بيانات محسوبة باستخدام منهجية موحّدة، ويشير الفراغ إلى عدم حدوث أي تغيّر.

أدلّة التنمية البشرية

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة		دليل الفوارق بين الجنسين		دليل الفقر المتعدد الأبعاد	
		القيمة	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	السنة
تنمية بشرية مرتفعة جداً								
1	النرويج	0.955	0.894	1	0.065	5	..	
2	أستراليا	0.938	0.864	2	0.115	17	..	
3	الولايات المتحدة الأمريكية	0.937	0.821	16	0.256	42	..	
4	هولندا	0.921	0.857	4	0.045	1	..	
5	ألمانيا	0.920	0.856	5	0.075	6	..	
6	نيوزيلندا	0.919	..	..	0.164	31	..	
7	آيرلندا	0.916	0.850	6	0.121	19	..	
7	السويد	0.916	0.859	3	0.055	2	..	
9	سويسرا	0.913	0.849	7	0.057	3	..	
10	اليابان	0.912	..	..	0.131	21	..	
11	كندا	0.911	0.832	13	0.119	18	..	
12	جمهورية كوريا	0.909	0.758	28	0.153	27	..	
13	آيسلندا	0.906	0.848	8	0.089	10	..	
13	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	0.906	..	..	..	..	..	
15	الدانمرك	0.901	0.845	9	0.057	3	..	
16	إسرائيل	0.900	0.790	21	0.144	25	..	
17	بلجيكا	0.897	0.825	15	0.098	12	..	
18	سنغافورة	0.895	..	..	0.101	13	..	
18	النمسا	0.895	0.837	12	0.102	14	..	
20	فرنسا	0.893	0.812	18	0.083	9	..	
21	سلوفينيا	0.892	0.840	10	0.080	8	0.000	2003
21	فنلندا	0.892	0.839	11	0.075	6	..	
23	إسبانيا	0.885	0.796	20	0.103	15	..	
24	ليختنشتاين	0.883	..	..	..	..	..	
25	إيطاليا	0.881	0.776	24	0.094	11	..	
26	لكسمبرغ	0.875	0.813	17	0.149	26	..	
26	المملكة المتحدة	0.875	0.802	19	0.205	34	..	
28	الجمهورية التشيكية	0.873	0.826	14	0.122	20	0.010	2002/2003
29	اليونان	0.860	0.760	27	0.136	23	..	
30	بروني دار السلام	0.855	..	..	..	..	..	
31	قبرص	0.848	0.751	29	0.134	22	..	
32	مالطة	0.847	0.778	23	0.236	39	..	
33	أستونيا	0.846	0.770	25	0.158	29	0.026	2003
33	أندورا	0.846	..	..	..	..	..	
35	سلوفاكيا	0.840	0.788	22	0.171	32	0.000	2003
36	قطر	0.834	..	..	0.546	117	..	
37	هنغاريا	0.831	0.769	26	0.256	42	0.016	2003
38	بربادوس	0.825	..	..	0.343	61	..	
39	بولندا	0.821	0.740	30	0.140	24	..	
40	شيلي	0.819	0.664	41	0.360	66	..	
41	الإمارات العربية المتحدة	0.818	..	..	0.241	40	0.002	2003
41	ليتوانيا	0.818	0.727	33	0.157	28	..	
43	البرتغال	0.816	0.729	32	0.114	16	..	
44	لاتفيا	0.814	0.726	35	0.216	36	0.006	2003
45	الأرجنتين	0.811	0.653	43	0.380	71	0.011	2005
46	سيشيل	0.806	..	..	..	..	..	
47	كرواتيا	0.805	0.683	39	0.179	33	0.016	2003
تنمية بشرية مرتفعة								
48	البحرين	0.796	..	..	0.258	45	..	
49	جزر البهاما	0.794	..	..	0.316	53	..	
50	بيلاروس	0.793	0.727	33	..	..	0.000	2005
51	أوروغواي	0.792	0.662	42	0.367	69	0.006	2002/2003
52	بالاو	0.791	..	..	..	..	..	
52	الجبل الأسود	0.791	0.733	31	..	..	0.006	2005/2006
54	الكويت	0.790	..	..	0.274	47	..	
55	الاتحاد الروسي	0.788	..	..	0.312	51	0.005	2003
56	رومانيا	0.786	0.687	38	0.327	55	..	
57	بلغاريا	0.782	0.704	36	0.219	38	..	
57	المملكة العربية السعودية	0.782	..	..	0.682	145	..	
59	بنما	0.780	0.588	57	0.503	108	..	
59	كوبا	0.780	..	..	0.356	63	..	
61	المكسيك	0.775	0.593	55	0.382	72	0.015	2006

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة		دليل الفوارق بين الجنسين		دليل الفقر المتعدد الأبعاد	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	القيمة	السنة
62 كوستاريكا	0.773	54	0.606	62	0.346	..	
63 غرينادا	0.770	..	..	..	..	..	
64 صربيا	0.769	37	0.696	..	..	0.003	2005/2006
64 ليبيا	0.769	..	..	36	0.216	..	
64 ماليزيا	0.769	..	..	42	0.256	..	
67 أنتيغوا وبربودا	0.760	..	..	..	..	..	
67 ترينيداد وتوباغو	0.760	49	0.644	50	0.311	0.020	2006
69 كازاخستان	0.754	44	0.652	51	0.312	0.002	2006
70 ألبانيا	0.749	48	0.645	41	0.251	0.005	2008/2009
71 فنزويلا - الجمهورية البوليفارية	0.748	66	0.549	93	0.466	..	
72 دومينيكا	0.745	..	..	..	..	..	
72 جورجيا	0.745	51	0.631	81	0.438	0.003	2005
72 سانت كيتس ونيفس	0.745	..	..	..	..	..	
72 لبنان	0.745	59	0.575	78	0.433	..	
76 إيران - الجمهورية الإسلامية	0.742	..	..	107	0.496	..	
77 بيرو	0.741	62	0.561	73	0.387	0.066	2008
78 أوكرانيا	0.740	40	0.672	57	0.338	0.008	2007
78 جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	0.740	51	0.631	30	0.162	0.008	2005
80 موريشيوس	0.737	50	0.639	70	0.377	..	
81 البوسنة والهرسك	0.735	45	0.650	..	..	0.003	2006
82 أذربيجان	0.734	45	0.650	54	0.323	0.021	2006
83 سانت فنسنت وجزر غرينادين	0.733	..	..	..	..	..	
84 عُمان	0.731	..	..	59	0.340	..	
85 البرازيل	0.730	70	0.531	85	0.447	0.011	2006
85 جامايكا	0.730	56	0.591	87	0.458	..	
87 أرمينيا	0.729	47	0.649	59	0.340	0.001	2010
88 سانت لوسيا	0.725	..	..	..	..	..	
89 إكوادور	0.724	69	0.537	83	0.442	0.009	2003
90 تركيا	0.722	63	0.560	68	0.366	0.028	2003
91 كولومبيا	0.719	74	0.519	88	0.459	0.022	2010
92 سري لانكا	0.715	53	0.607	75	0.402	0.021	2003
93 الجزائر	0.713	..	..	74	0.391	..	
94 تونس	0.712	..	..	46	0.261	0.010	2003
تنمية بشرية متوسطة							
95 تونغا	0.710	..	..	90	0.462	..	
96 بليز	0.702	..	..	79	0.435	0.024	2006
96 الجمهورية الدومينيكية	0.702	80	0.510	109	0.508	0.018	2007
96 ساموا	0.702	..	..	..	..	..	
96 فيجي	0.702	..	..	..	..	..	
100 الأردن	0.700	60	0.568	99	0.482	0.008	2009
101 الصين	0.699	67	0.543	35	0.213	0.056	2002
102 تركمانستان	0.698	..	..	..	..	..	
103 تايلند	0.690	67	0.543	66	0.360	0.006	2005/2006
104 ملديف	0.688	76	0.515	64	0.357	0.018	2009
105 سورينام	0.684	72	0.526	94	0.467	0.039	2006
106 غابون	0.683	65	0.550	105	0.492	..	
107 السلفادور	0.680	83	0.499	82	0.441	..	
108 بوليفيا - دولة متعددة القوميات	0.675	85	0.444	97	0.474	0.089	2008
108 منغوليا	0.675	60	0.568	56	0.328	0.065	2005
110 دولة فلسطين	0.670	..	..	..	..	0.005	2006/2007
111 باراغواي	0.669	..	..	95	0.472	0.064	2002/2003
112 مصر	0.662	82	0.503	126	0.590	0.024	2008
113 جمهورية مولدوفا	0.660	58	0.584	49	0.303	0.007	2005
114 أوزبكستان	0.654	64	0.551	..	..	0.008	2006
114 الفلبين	0.654	73	0.524	77	0.418	0.064	2008
116 الجمهورية العربية السورية	0.648	76	0.515	118	0.551	0.021	2006
117 ميكرونيزيا - الولايات الموحدة	0.645	..	..	..	..	..	
118 غيانا	0.636	78	0.514	104	0.490	0.030	2009
119 بوتسوانا	0.634	..	..	102	0.485	..	
120 هندوراس	0.632	84	0.458	100	0.483	0.159	2005/2006
121 إندونيسيا	0.629	78	0.514	106	0.494	0.095	2007
121 جنوب أفريقيا	0.629	..	..	90	0.462	0.057	2008
121 كيريباس	0.629	..	..	..	..	..	

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة		دليل الفوارق بين الجنسين		دليل الفقر المتعدد الأبعاد	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	السنة	القيمة
124 فانواتو	0.626	..	..	..	..	2007	0.129
125 طاجيكستان	0.622	81	0.507	57	0.338	2005	0.068
125 قيرغيزستان	0.622	75	0.516	64	0.357	2005/2006	0.019
127 فييت نام	0.617	70	0.531	48	0.299	2010/2011	0.017
128 ناميبيا	0.608	101	0.344	86	0.455	2006/2007	0.187
129 نيكاراغوا	0.599	86	0.434	89	0.461	2006/2007	0.128
130 المغرب	0.591	88	0.415	84	0.444	2007	0.048
131 العراق	0.590	..	..	120	0.557	2006	0.059
132 الرأس الأخضر	0.586	..	..	..	..	..	..
133 غواتيمالا	0.581	92	0.389	114	0.539	2003	0.127
134 تيمور - ليشتي	0.576	93	0.386	..	..	2009/2010	0.360
135 غانا	0.558	94	0.379	121	0.565	2008	0.144
136 غينيا الإستوائية	0.554	..	..	..	..	..	..
136 الهند	0.554	91	0.392	132	0.610	2005/2006	0.283
138 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	0.543	89	0.409	100	0.483	2006	0.267
138 كمبوديا	0.543	90	0.402	96	0.473	2010	0.212
140 بوتان	0.538	87	0.430	92	0.464	2010	0.119
141 سوازيلند	0.536	99	0.346	112	0.525	2010	0.086
تنمية بشرية منخفضة							
142 الكونغو	0.534	96	0.368	132	0.610	2009	0.208
143 جزر سليمان	0.530	..	..	..	..	..	..
144 سان تومي وبرينسيبي	0.525	97	0.358	..	..	2008/2009	0.154
145 كينيا	0.519	101	0.344	130	0.608	2008/2009	0.229
146 باكستان	0.515	98	0.356	123	0.567	2006/2007	0.264
146 بنغلاديش	0.515	95	0.374	111	0.518	2007	0.292
148 أنغولا	0.508	114	0.285	..	..	..	..
149 ميانمار	0.498	..	..	80	0.437	..	..
150 الكاميرون	0.495	104	0.330	137	0.628	2004	0.287
151 مدغشقر	0.483	103	0.335	..	..	2008/2009	0.357
152 جمهورية تنزانيا المتحدة	0.476	99	0.346	119	0.556	2010	0.332
153 نيجيريا	0.471	119	0.276	..	..	2008	0.310
154 السنغال	0.470	105	0.315	115	0.540	2010/2011	0.439
155 موريتانيا	0.467	107	0.306	139	0.643	2007	0.352
156 بابوا غينيا الجديدة	0.466	..	..	134	0.617	..	..
157 نيبال	0.463	109	0.304	102	0.485	2011	0.217
158 ليسوتو	0.461	111	0.296	113	0.534	2009	0.156
159 توغو	0.459	108	0.305	122	0.566	2006	0.284
160 اليمن	0.458	106	0.310	148	0.747	2006	0.283
161 أوغندا	0.456	110	0.303	110	0.517	2011	0.367
161 هايتي	0.456	120	0.273	127	0.592	2005/2006	0.299
163 زامبيا	0.448	117	0.283	136	0.623	2007	0.328
164 جيبوتي	0.445	114	0.285	..	..	2006	0.139
165 غامبيا	0.439	..	..	128	0.594	2005/2006	0.324
166 بنن	0.436	118	0.280	135	0.618	2006	0.412
167 رواندا	0.434	112	0.287	76	0.414	2010	0.350
168 كوت ديفوار	0.432	122	0.265	138	0.632	2005	0.353
169 جزر القمر	0.429	..	..	..	..	..	..
170 ملاوي	0.418	112	0.287	124	0.573	2010	0.334
171 السودان	0.414	..	..	129	0.604	..	..
172 زمبابوي	0.397	116	0.284	116	0.544	2010/2011	0.172
173 إثيوبيا	0.396	121	0.269	..	..	2011	0.564
174 ليبريا	0.388	123	0.251	143	0.658	2007	0.485
175 أفغانستان	0.374	..	..	147	0.712	..	..
176 غينيا - بيساو	0.364	127	0.213	..	..	..	..
177 سيراليون	0.359	128	0.210	139	0.643	2008	0.439
178 بوروندي	0.355	..	..	98	0.476	2005	0.530
178 غينيا	0.355	126	0.217	..	..	2005	0.506
180 جمهورية أفريقيا الوسطى	0.352	129	0.209	142	0.654	..	..
181 إريتريا	0.351	..	..	..	..	..	..
182 مالي	0.344	..	..	141	0.649	2006	0.558
183 بوركينا فاسو	0.343	124	0.226	131	0.609	2010	0.535
184 تشاد	0.340	130	0.203	..	..	2003	0.344
185 موزامبيق	0.327	125	0.220	125	0.582	2009	0.512
186 جمهورية الكونغو الديمقراطية	0.304	132	0.183	144	0.681	2010	0.392
186 النيجر	0.304	131	0.200	146	0.707	2006	0.642

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة		دليل الفوارق بين الجنسين		دليل الفقر المتعدد الأبعاد	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	القيمة	السنة
الأراضي أو البلدان الأخرى							
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	
جزر مارشال	..	..	..	..	..	..	
موناكو	..	..	..	..	..	..	
ناورو	..	..	..	..	..	..	
سان مارينو	..	..	..	..	..	..	
الصومال	..	..	..	..	..	0.514	2006
جنوب السودان	..	..	..	..	..	..	
توفالو	..	..	..	..	..	..	
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية							
تنمية بشرية مرتفعة جدا	0.905	0.807	—	0.193	—	—	
تنمية بشرية مرتفعة	0.758	0.602	—	0.376	—	—	
تنمية بشرية متوسطة	0.640	0.485	—	0.457	—	—	
تنمية بشرية منخفضة	0.466	0.310	—	0.578	—	—	
المناطق							
الدول العربية	0.652	0.486	—	0.555	—	—	
شرق آسيا والمحيط الهادئ	0.683	0.537	—	0.333	—	—	
أوروبا وآسيا الوسطى	0.771	0.672	—	0.280	—	—	
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	0.741	0.550	—	0.419	—	—	
جنوب آسيا	0.558	0.395	—	0.568	—	—	
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	0.475	0.309	—	0.577	—	—	
أقل البلدان نمواً	0.449	0.303	—	0.566	—	—	
الدول الجزرية الصغيرة النامية	0.648	0.459	—	0.481	—	—	
العالم	**0.694**	**0.532**	**—**	**0.463**	**—**	**—**	

ملاحظة

تعود البيانات التي استُند إليها في حساب الأدلة إلى أعوام مختلفة، ويتضمن الملحق الإحصائي في نص التقرير التفاصيل الكاملة عن الملاحظات الخاصة بالبيانات ومصادرها. ويستند تصنيف البلدان إلى موقعها في المجموعات المئوية الأربع لدليل التنمية البشرية، ويحلّ البلد في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة جدًا إذا كان الدليل في الشريحة المئوية العليا، والمرتفعة إذا تراوح الدليل بين 51 و75، والمتوسطة إذا تراوح الدليل بين 26 و50، والمنخفضة إذا كان الدليل في الشريحة المئوية الدنيا. وقد استُخدمت المعدّلات المطلقة في التقارير السابقة بدلاً من النسب.

تقارير التنمية البشرية العالمية: تقرير التنمية البشرية 2013 هو آخر تقرير من سلسلة تقارير تصدر سنويًا عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منذ عام 1990. وهي تقارير موضوعية تستند إلى تحاليل التجارب وتتناول القضايا والاتجاهات والسياسات الإنمائية. محتويات تقرير التنمية البشرية لعام 2013، وغيره من التقارير السابقة العالمية والإقليمية والوطنية، متاحة على الموقع التالي: hdr.undp.org. وتتوفر على هذا الموقع النصوص الكاملة للتقرير والملخصات في أكثر من عشرين لغة. وتتوفر أيضاً سلسلة من أوراق البحث حول التنمية البشرية، ومجموعة من الخرائط المتحركة، وقواعد بيانات مؤشرات التنمية البشرية في البلدان، إضافة إلى شروح حول المصادر والمنهجيات المعتمدة في حساب أدلة التنمية البشرية، والملامح القطرية، وغيرها من المواد المرجعية التي بني عليها التقرير.

التقارير الإقليمية للتنمية البشرية: صدر، بدعم من المكاتب الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خلال العقدين الماضيين، أكثر من أربعين تقريرًا إقليميًا عن التنمية البشرية تركز على خصوصيات كل منطقة وظروفها. وقد تضمنت هذه التقارير تحاليل شيّقة وقدّمت توصيات واضحة على صعيد السياسة العامة، وتناولت قضايا هامّة منها التمكين السياسي في البلدان العربية، والأمن الغذائي في أفريقيا، وتغيّر المناخ في آسيا، ومعاملة الأقليات العرقية في أوروبا الوسطى، وقضية عدم المساواة وأمن المواطنين في أمريكا اللاتينية والبحرالكاريبي.

التقارير الوطنية للتنمية البشرية: صدر أوّل تقرير وطني للتنمية البشرية في عام 1992، ومنذ ذلك الحين، تصدر التقارير الوطنية في 140 بلداً، تعدّها فرق محلية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهذه التقارير التي يتجاوز عددها 700 تقريباً حتى اليوم، تتناول شواغل البلدان على صعيد السياسة العامة من منظور التنمية البشرية، وذلك من خلال استشارات وأبحاث تُجرى على الصعيد المحلي. وتتطرق هذه التقارير إلى قضايا إنمائية أساسية مثل تغيّر المناخ، وبطالة الشباب، وعدم المساواة بسبب الجنس أو الانتماء العرقي.

تقارير التنمية البشرية 1990-2013

1990 مفهوم التنمية البشرية وقياسها
1991 تمويل التنمية البشرية
1992 الأبعاد العالمية للتنمية البشرية
1993 مشاركة الناس
1994 أبعاد جديدة للأمن البشري
1995 التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين
1996 النمو الاقتصادي والتنمية البشرية
1997 التنمية البشرية والقضاء على الفقر
1998 التنمية البشرية والاستهلاك
1999 العولمة بوجه إنساني
2000 حقوق الإنسان والتنمية البشرية
2001 توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية
2002 تعميق الديمقراطية في عالم متفتّت
2003 أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية
2004 الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع
2005 التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساوٍ
2006 ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية
2008/2007 محاربة تغيّر المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم
2009 التغلّب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية
2010 الثروة الحقيقية للأمم: مسارات في التنمية البشرية
2011 الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع
2013 نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوّع

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
One United Nations Plaza
New York, NY 10017

www.undp.org

يشهد القرن الحادي والعشرون تحوّلاً جذريّاً في العلاقات العالمية، بفعل نهوض سريع لقوى جديدة في العالم النامي. فالصين حلّت مكان اليابان لتصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم، منتشلة بذلك مئات الملايين من الفقر، والهند تعيد رسم مستقبلها، فعززت الابتكار في تنظيم المشاريع والسياسات الاجتماعية، والبرازيل ترفع مستويات المعيشة فيها بتوسيع علاقاتها الدولية وبوضع برامج لمكافحة الفقر تقتدي بها بلدان أخرى.

ولكنّ نهضة الجنوب لم تقتصر على هذه البلدان، فإندونيسيا، وتركيا، وتايلند، وجنوب أفريقيا، والمكسيك، وغيرها من البلدان النامية أصبحت تتصدّر مواقع ريادية على الساحة العالمية. ويُظهر تقرير التنمية البشرية لعام 2013 أنّ أكثر من أربعين بلدًا من البلدان النامية أحرزت تقدّماً يفوق التوقعات في العقود الماضية، وخاصّة في الأعوام العشرة الأخيرة، في مختلف أبعاد التنمية البشرية.

وكلّ بلد من تلك المجموعة يتميّز بتاريخ خاصّ، وقد اختار مساراً خاصًا في التنمية. ولكنّ تلك البلدان تلتقي على خصائص مهمّة وتواجه تحديات كثيرة مشتركة، وتصل بينها علاقات ترابط وتكامل. وشعوب العالم النامي، التي تتبادل الأفكار عبر قنوات الاتصال الجديدة، ترفع الصوت مطالبة بمزيد من المساءلة للحكومات والمنظمات الدوليّة.

ويتناول تقرير التنمية البشرية لعام 2013 أسباب نهضة الجنوب ونتائجها، ويحدد السياسات المنبثقة من هذا الواقع الجديد والتي قد تساهم في دفع التقدّم في العالم على مدى العقود المقبلة. ويتضمن التقرير دعوة إلى تحسين مستوى تمثيل الجنوب في نظم الحكم الدولية، ويسلط الضوء على مصادر جديدة للتمويل في الجنوب تدعم تأمين السلع العامّة الأساسيّة. ويحتوي التقرير على تحليل ورؤية جديدة، ويقدّم اقتراحات واضحة لإصلاح السياسات العامة، ويرسم مسارًا يمكن أن يساعد الشعوب في مختلف المناطق، على الاشتراك في مواجهة تحدّيات التنمية البشرية بطرق عادلة وفعالة . .

«في محتوى هذا التقرير ما يجدّد مفهومنا للتنمية في العالم، وما يظهر العبر التي يمكن استقاؤها من تجارب بلدان كثيرة من الجنوب حققت تقدّمًا سريعاً في التنمية.»
— هلن كلارك، التمهيد

«نهج التنمية البشرية هو خطوة مهمة نحو الإحاطة بأوجه الرخاء والحرمان في الحياة البشرية على الرغم من صعوبة هذا العمل، ونحو تقدير أهمية التفكير والحوار، والمساهمة في تحقيق العدل والإنصاف في العالم.»
— عن أمارتيا سين، الفصل الأول

«ليست الأفكار الجيدة حكراً على أحد، ولهذا السبب ستستمر نيويورك في التعلم من أفضل الممارسات في المدن والبلدان الأخرى.»
— عن عمدة نيويورك، مايكل بلومبيرغ، الفصل الثالث

«بمجرد استعراض المسارات المتنوّعة التي نجحت بها البلدان النامية، يتبيّن أنها تضع في متناول جميع البلدان والمناطق مخزونًا لا متناهيًا من الخيارات على صعيد السياسة العامة.»
— خالد مالك، المقدّمة

Summary

Human Development Report **2013**

عربـــي

The Rise of the South:

Human Progress in a Diverse World

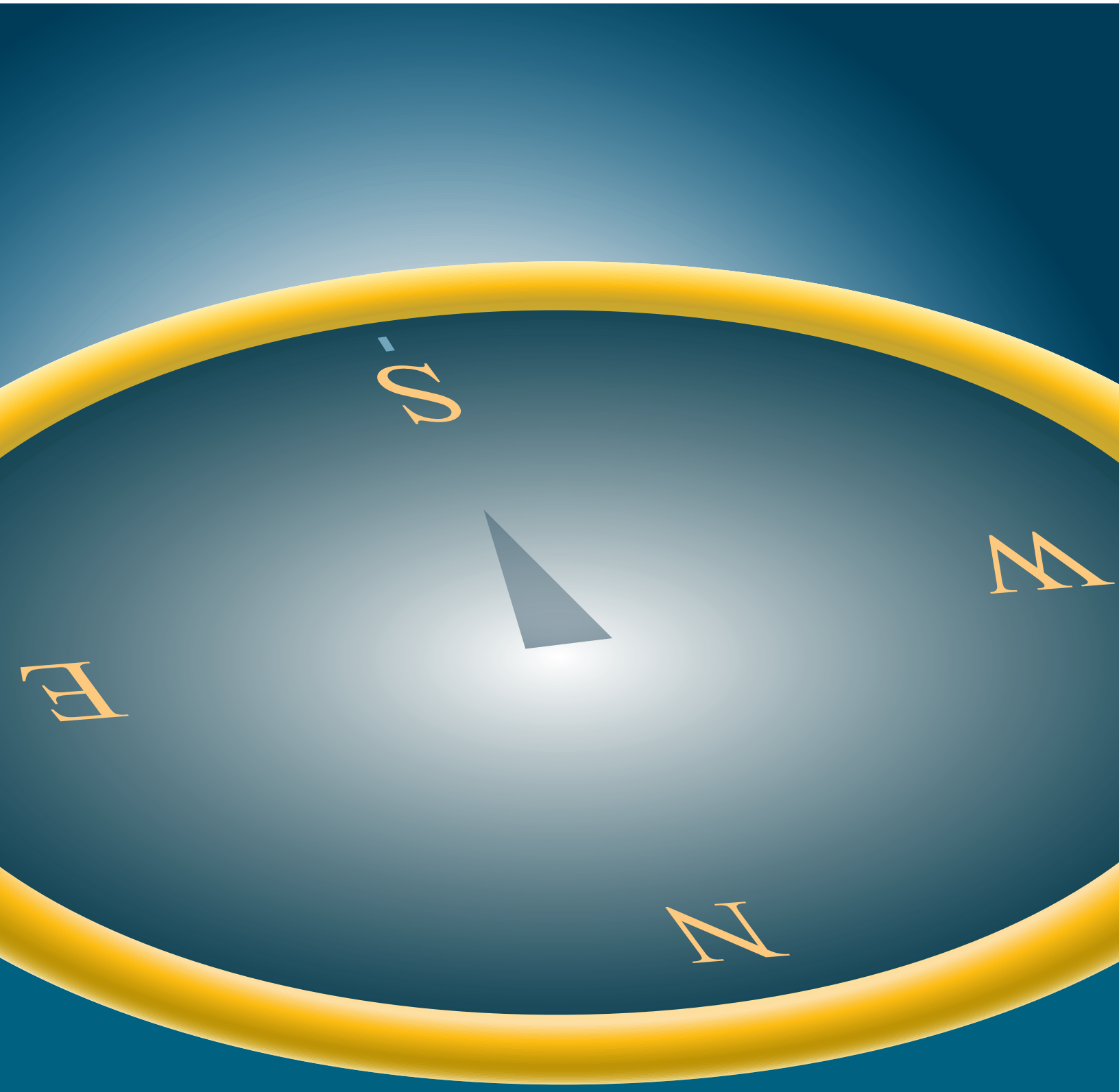

Copyright © 2013
by the United Nations Development Programme
1 UN Plaza, New York, NY 10017, USA

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted, in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without prior permission.

Printed in Canada by Lowe-Martin Group on Forest Stewardship Council certified and elemental chlorine-free papers. Printed using vegetable-based inks and produced by means of environmentally compatible technologies.

[FSC LOGO WILL BE INSERTED HERE]

Editing and production: Communications Development Incorporated, Washington DC
Design: Melanie Doherty Design, San Francisco, CA

For a list of any errors or omissions found subsequent to printing, please visit our website at http://hdr.undp.org

Human Development Report 2013 team

Director and lead author
Khalid Malik

Research and statistics
Maurice Kugler (Head of Research), Milorad Kovacevic (Chief Statistician), Subhra Bhattacharjee, Astra Bonini, Cecilia Calderón, Alan Fuchs, Amie Gaye, Iana Konova, Arthur Minsat, Shivani Nayyar, José Pineda and Swarnim Waglé

Communications and publishing
William Orme (Chief of Communications), Botagoz Abdreyeva, Carlotta Aiello, Eleonore Fournier-Tombs, Jean-Yves Hamel, Scott Lewis and Samantha Wauchope

National Human Development Reports
Eva Jespersen (Deputy Director), Christina Hackmann, Jonathan Hall, Mary Ann Mwangi and Paola Pagliani

Operations and administration
Sarantuya Mend (Operations Manager), Ekaterina Berman, Diane Bouopda, Mamaye Gebretsadik and Fe Juarez-Shanahan

The Human Development Report Office
The *Human Development Report* is the product of a collective effort under the guidance of the Director, with research and statistics, communications and publishing staff, and a team supporting national Human Development Reports. Operations and administration colleagues facilitate the work of the office.

Summary

Human Development Report 2013

The Rise of the South:

Human Progress in a Diverse World

Empowered lives.
Resilient nations.

Published for the
United Nations
Development
Programme
(UNDP)

Foreword

The 2013 Human Development Report, *The Rise of the South: Human Progress in a Diverse World,* looks at the evolving geopolitics of our times, examining emerging issues and trends and also the new actors which are shaping the development landscape.

The Report argues that the striking transformation of a large number of developing countries into dynamic major economies with growing political influence is having a significant impact on human development progress.

The Report notes that, over the last decade, all countries accelerated their achievements in the education, health, and income dimensions as measured in the Human Development Index (HDI)—to the extent that no country for which data was available had a lower HDI value in 2012 than in 2000. As faster progress was recorded in lower HDI countries during this period, there was notable convergence in HDI values globally, although progress was uneven within and between regions.

Looking specifically at countries which lifted their HDI value substantially between 1990 and 2012 on both the income and non-income dimensions of human development, the Report examines the strategies which enabled them to perform well. In this respect, the 2013 Report makes a significant contribution to development thinking by describing specific drivers of development transformation and by suggesting future policy priorities that could help sustain such momentum.

By 2020, according to projections developed for this Report, the combined economic output of three leading developing countries alone—Brazil, China and India—will surpass the aggregate production of Canada, France, Germany, Italy, the United Kingdom and the United States. Much of this expansion is being driven by new trade and technology partnerships within the South itself, as this Report also shows.

A key message contained in this and previous Human Development Reports, however, is that economic growth alone does not automatically translate into human development progress. Pro-poor policies and significant investments in people's capabilities—through a focus on education, nutrition and health, and employment skills—can expand access to decent work and provide for sustained progress.

The 2013 Report identifies four specific areas of focus for sustaining development momentum: enhancing equity, including on the gender dimension; enabling greater voice and participation of citizens, including youth; confronting environmental pressures; and managing demographic change.

The Report also suggests that as global development challenges become more complex and transboundary in nature, coordinated action on the most pressing challenges of our era, whether they be poverty eradication, climate change, or peace and security, is essential. As countries are increasingly interconnected through trade, migration, and information and communications technologies, it is no surprise that policy decisions in one place have substantial impacts elsewhere. The crises of recent years—food, financial, climate—which have blighted the lives of so many point to this, and to the importance of working to reduce people's vulnerability to shocks and disasters.

To harness the wealth of knowledge, expertise, and development thinking in the South, the Report calls for new institutions which can facilitate regional integration and South–South cooperation. Emerging powers in the developing world are already sources of innovative social and economic policies and are major trade, investment, and increasingly development cooperation partners for other developing countries.

Many other countries across the South have seen rapid development, and their experiences and South–South cooperation are equally an inspiration to development policy. UNDP is able to play a useful role as a knowledge broker, and as a convener of partners—governments, civil society and multinational companies—to share experiences. We have a key role too in facilitating learning and capacity building. This Report offers very useful insights for our future engagement in South–South cooperation.

Finally, the Report also calls for a critical look at global governance institutions to promote a fairer, more equal world. It points to outdated structures, which do not reflect the new economic and geopolitical reality described, and considers options for a new era of partnership. It also calls for greater transparency and accountability, and highlights the role of global civil society in advocating for this and for greater decision-making power for those most directly affected by global challenges, who are often the poorest and most vulnerable people in our world.

As discussion continues on the global development agenda beyond 2015, I hope many will take the time to read this Report and reflect on its lessons for our fast-changing world. The Report refreshes our understanding of the current state of global development, and demonstrates how much can be learned from the experiences of fast development progress in so many countries in the South.

Helen Clark
Administrator
United Nations Development Programme

Contents of the 2013 *Human Development Report*

Foreword

Acknowledgements

Overview

Introduction

CHAPTER 1

The state of human development

Progress of nations

Social integration

Human security

CHAPTER 2

A more global South

Rebalancing: a more global world, a more global South

Impetus from human development

Innovation and entrepreneurship in the South

New forms of cooperation

Sustaining progress in uncertain times

CHAPTER 3

Drivers of development transformation

Driver 1: a proactive developmental state

Driver 2: tapping of global markets

Driver 3: determined social policy innovation

CHAPTER 4

Sustaining momentum

Policy priorities for developing countries

Modelling demography and education

Impact of the rate of population ageing

The need for ambitious policies

Seizing the moment

CHAPTER 5

Governance and partnerships for a new era

A new global view of public goods

Better representation for the South

Global civil society

Towards coherent pluralism

Responsible sovereignty

New institutions, new mechanisms

Conclusions: partners in a new era

Notes

References

STATISTICAL ANNEX

Readers guide

Key to HDI countries and ranks, 2012

Statistical tables

1 Human Development Index and its components

2 Human Development Index trends, 1980–2012

3 Inequality-adjusted Human Development Index

4 Gender Inequality Index

5 Multidimensional Poverty Index

6 Command over resources

7 Health

8 Education

9 Social integration

10 International trade flows of goods and services

11 International capital flows and migration

12 Innovation and technology

13 Environment

14 Population trends

Regions

Statistical references

Technical appendix: explanatory note for projections exercise

Summary

When developed economies stopped growing during the 2008–2009 financial crisis but developing economies kept on growing, the world took notice. The rise of the South, seen within the developing world as an overdue global rebalancing, has been much commented on since. This discussion has typically focused narrowly on GDP and trade growth in a few large countries. Yet there are broader dynamics at play, involving many more countries and deeper trends, with potentially far-reaching implications for people's lives, for social equity and for democratic governance at the local and global levels. As this Report shows, the rise of the South is both the result of continual human development investments and achievements and an opportunity for still greater human progress for the world as a whole. Making that progress a reality will require informed and enlightened global and national policymaking, drawing on the policy lessons analysed in this Report.

The rise of the South

The rise of the South is unprecedented in its speed and scale. It must be understood in broad human development terms as the story of a dramatic expansion of individual capabilities and sustained human development progress in the countries that are home to the vast majority of the world's people. When dozens of countries and billions of people move up the development ladder, as they are doing today, it has a direct impact on wealth creation and broader human progress in all countries and regions of the world. There are new opportunities for catch-up for less developed countries and for creative policy initiatives that could benefit the most advanced economies as well.

Although most developing countries have done well, a large number of countries have done particularly well—what can be called the "rise of the South". Some of the largest countries have made rapid advances, notably Brazil, China, India, Indonesia, Mexico, South Africa and Turkey. But there has also been substantial progress in smaller economies, such as Bangladesh, Chile, Ghana, Mauritius, Rwanda and Tunisia (figure 1).

While focusing on the rise of the South and its implications for human development, the 2013 *Human Development Report* is also about this changing world, driven in large measure by the rise of the South. It examines the progress being made, the challenges arising (some as a result of that very success) and the opportunities emerging for representative global and regional governance.

For the first time in 150 years, the combined output of the developing world's three leading economies—Brazil, China and India—is about equal to the combined GDP of the longstanding industrial powers of the North—Canada, France, Germany, Italy, United Kingdom and the United States. This represents a dramatic rebalancing of global

FIGURE 1

More than 40 countries of the South experienced significantly greater HDI gains since 1990 than would have been predicted based on their previous HDI performance

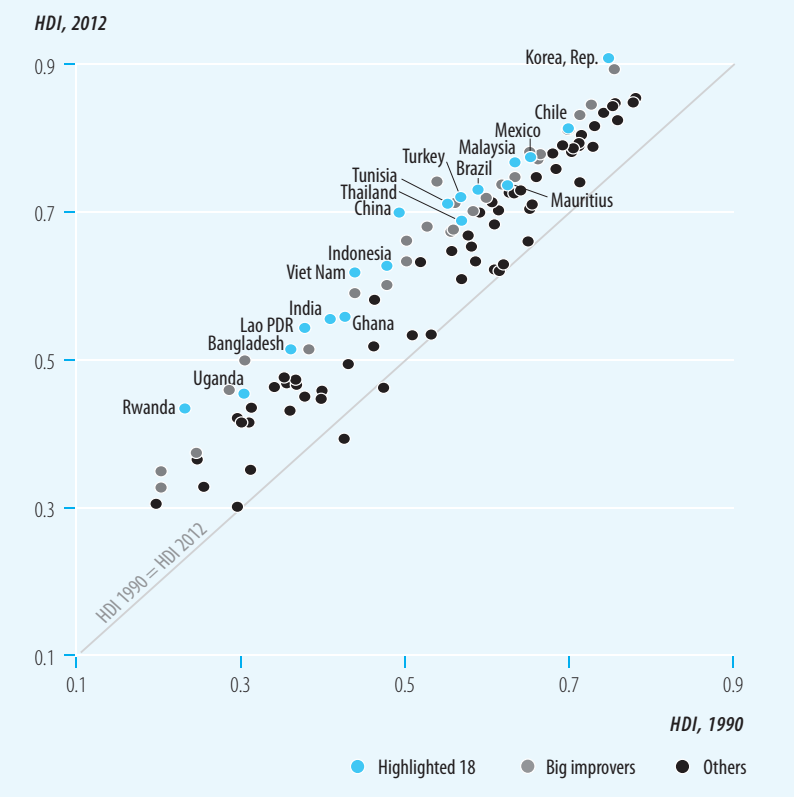

Note: Countries above the 45 degree line had a higher HDI value in 2012 than in 1990. Blue and grey markers indicate countries with significantly larger than predicted increases in HDI value between 1990 and 2012 given their HDI value in 1990. These countries were identified based on residuals obtained from a regression of the change in log of HDI between 2012 and 1990 on the log of HDI in 1990. Countries that are labelled are a selected group of rapid HDI improvers that are discussed in greater detail in chapter 3 of the full Report.
Source: HDRO calculations.

economic power: In 1950, Brazil, China and India together represented only 10% of the world economy, while the six traditional economic leaders of the North accounted for more than half. According to projections in the Report, by 2050, Brazil, China and India will together account for 40% of global output (figure 2), far surpassing the projected combined production of today's Group of Seven bloc.

The middle class in the South is growing rapidly in size, income and expectations (figure 3). The sheer number of people in the South—the billions of consumers and citizens—multiplies the global human development consequences of actions by governments, companies and international institutions in the South. The South is now emerging alongside the North as a breeding ground for technical innovation and creative entrepreneurship. In North–South trade, the newly industrializing economies have built capabilities to efficiently manufacture complex products for developed country markets. But South–South interactions have enabled companies in the South to adapt and innovate with products and processes that are better suited to local needs.

The South is emerging alongside the North as a breeding ground for technical innovation and creative entrepreneurship

The state of human development

The Human Development Index (HDI) in 2012 reveals much progress. Over the past decades, countries across the world have been converging towards higher levels of human development. The pace of HDI progress has been fastest in countries in the low and medium human development categories. This is good news. Yet progress requires more than average improvement in the HDI. It will be neither desirable nor sustainable if increases in the HDI are accompanied by rising inequalities in income, unsustainable patterns of consumption, high military spending and low social cohesion (box 1).

An essential part of human development is equity. Every person has the right to live

FIGURE 2

Brazil, China and India combined are projected to account for 40% of global output by 2050, up from 10% in 1950

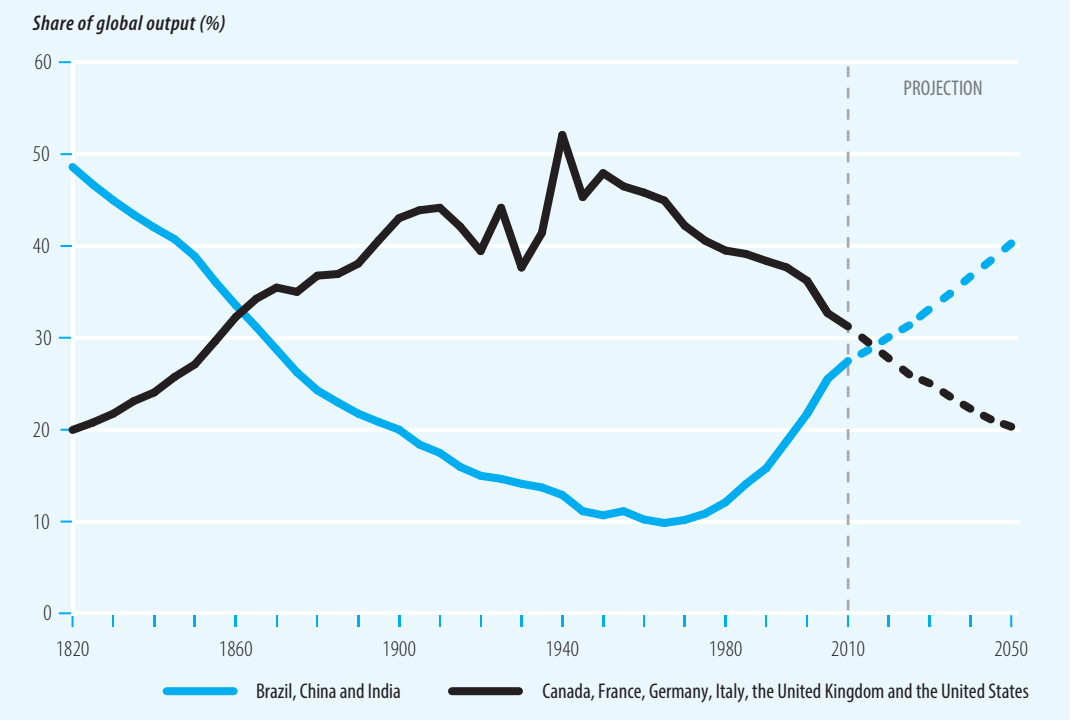

Note: Output is measured in 1990 purchasing power parity dollars.
Source: HDRO interpolation of historical data from Maddison (2010) and projections based on Pardee Center for International Futures (2013).

a fulfilling life according to his or her own values and aspirations. No one should be doomed to a short life or a miserable one because he or she happens to be from the "wrong" class or country, the "wrong" ethnic group or race or the "wrong" sex. Inequality reduces the pace of human development and in some cases may even prevent it entirely. Globally, there have been much greater reductions in inequality in health and education in the last two decades than in income (figure 4). Virtually all studies agree that global income inequality is high, though there is no consensus on recent trends.

A more global South

Global production is rebalancing in ways not seen for 150 years. Growth in the cross-border movement of goods, services, people and ideas has been remarkable. By 2011, trade accounted for nearly 60% of global output. Developing countries have played a big part in this (box 2): between 1980 and 2010, they increased their share of world merchandise trade from 25% to 47% and their share of world output from 33% to 45%. Developing regions have also been strengthening links with each other: between 1980 and 2011, South–South trade as a share of world merchandise trade rose from 8.1% to 26.7% (figure 5).

All developing countries are not yet participating fully in the rise of the South. The pace of change is slower, for instance, in most of the 49 least developed countries, especially those that are landlocked or distant from world markets. Nevertheless, many of these countries have also begun to benefit from South–South trade, investment, finance and technology transfer. There have, for example, been positive growth spillovers from China to other developing countries, particularly close trading partners. These benefits have to some extent offset slackening demand from the developed countries. Growth in low-income countries would have been an estimated 0.3–1.1 percentage points lower in 2007–2010 had growth fallen at the same rate in China and India as in developed economies.

Many countries have also benefited from spillovers into sectors that contribute to human development, especially health. Indian firms, for example, are supplying affordable medicines, medical equipment, and information and communications technology products and services to countries in Africa. Brazilian and South African companies are doing the same in their regional markets.

Nevertheless, exports from larger countries can also have disadvantages. Large countries generate competitive pressures in smaller countries that can stifle economic diversification and industrialization. But there are also instances where competitive jolts have been followed by industrial revival. A competitive role today may easily turn into a complementary role tomorrow. Moving from competition to cooperation seems to depend on policies for dealing with new challenges.

FIGURE 3

The middle class in the South is projected to continue to grow

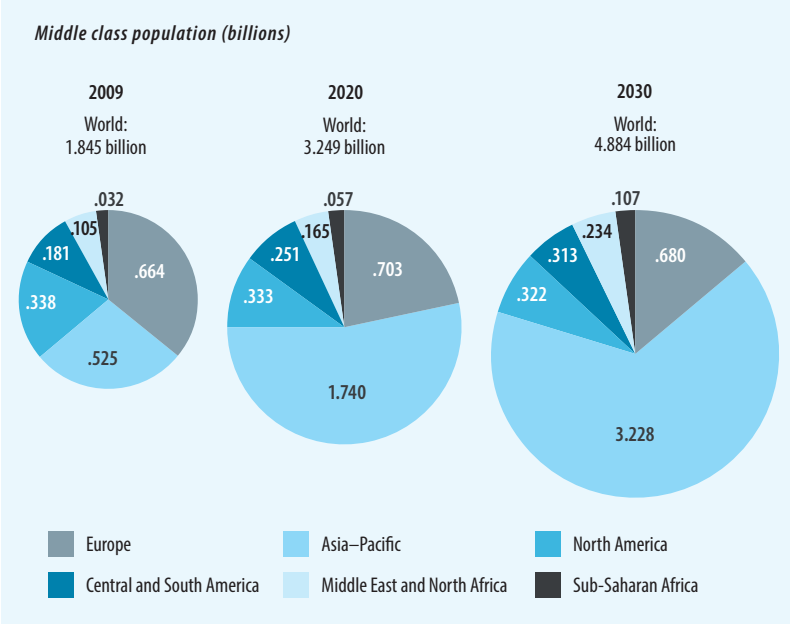

Note: The middle class includes people earning or spending $10–$100 a day (in 2005 purchasing power parity terms).
Source: Brookings Institution 2012.

All developing countries are not yet participating fully in the rise of the South

Drivers of development transformation

Many countries have made substantial progress over the past two decades: the rise of the South has been fairly broad-based. Nevertheless, several high achievers have not only boosted

BOX 1 **Amartya Sen, Nobel Laureate in Economics**

What is it like to be a human being?

Almost half a century ago, the philosopher Thomas Nagel published a famous paper called "What Is It Like to Be a Bat?" The question I want to ask is: what is it like to be a human being? As it happens, Tom Nagel's insightful paper in *The Philosophical Review* was also really about human beings, and only marginally about bats. Among other points, Nagel expressed deep scepticism about the temptation of observational scientists to identify the experience of being a bat—or similarly, a human being—with the associated physical phenomena in the brain and elsewhere in the body that are within easy reach of outside inspection. The sense of being a bat or a human can hardly be seen as just having certain twitches in the brain and of the body. The complexity of the former cannot be resolved by the easier tractability of the latter (tempting though it may be to do just that).

The cutting edge of the human development approach is also based on a distinction—but of a rather different kind from Nagel's basic epistemological contrast. The approach that Mahbub ul Haq pioneered through the series of *Human Development Reports* which began in 1990 is that between, on the one hand, the difficult problem of assessing the richness of human lives, including the freedoms that human beings have reason to value, and on the other, the much easier exercise of keeping track of incomes and other external resources that persons—or nations—happen to have. Gross domestic product (GDP) is much easier to see and measure than the quality of human life that people have. But human well-being and freedom, and their connection with fairness and justice in the world, cannot be reduced simply to the measurement of GDP and its growth rate, as many people are tempted to do.

The intrinsic complexity of human development is important to acknowledge, partly because we should not be side-tracked into changing the question: that was the central point that moved Mahbub ul Haq's bold initiative to supplement—and to some extent supplant—GDP. But along with that came a more difficult point, which is also an inescapable part of what has come to be called "the human development approach." We may, for the sake of convenience, use many simple indicators of human development, such as the HDI, based on only three variables with a very simple rule for weighting them—but the quest cannot end there. We should not spurn workable and useful shortcuts—the HDI may tell us a lot more about human quality of life than does the GDP—but nor should we be entirely satisfied with the immediate gain captured in these shortcuts in a world of continuous practice. Assessing the quality of life is a much more complex exercise than what can be captured through only one number, no matter how judicious is the selection of variables to be included, and the choice of the procedure of weighting.

The recognition of complexity has other important implications as well. The crucial role of public reasoning, which the present *Human Development Report* particularly emphasizes, arises partly from the recognition of this complexity. Only the wearer may know where the shoe pinches, but pinch-avoiding arrangements cannot be effectively undertaken without giving voice to the people and giving them extensive opportunities for public discussion. The importance of various elements in evaluating well-being and freedom of people can be adequately appreciated and assessed only through persistent dialogue among the population, with an impact on the making of public policy. The political significance of such initiatives as the so-called Arab Spring, and mass movements elsewhere in the world, is matched by the epistemic importance of people expressing themselves, in dialogue with others, on what ails their lives and what injustices they want to remove. There is much to discuss—with each other and with the public servants that make policy.

The dialogic responsibilities, when properly appreciated across the lines of governance, must also include representing the interest of the people who are not here to express their concerns in their own voice. Human development cannot be indifferent to future generations just because they are not here—yet. But human beings do have the capacity to think about others, and their lives, and the art of responsible and accountable politics is to broaden dialogues from narrowly self-centred concerns to the broader social understanding of the importance of the needs and freedoms of people in the future as well as today. This is not a matter of simply including those concerns within one single indicator—for example, by overcrowding the already heavily loaded HDI (which stands, in any case, only for current well-being and freedom)—but it certainly is a matter of making sure that the discussions of human development include those other concerns. The *Human Development Reports* can continue to contribute to this broadening through explication as well as presenting tables of relevant information.

The human development approach is a major advance in the difficult exercise of understanding the successes and deprivations of human lives, and in appreciating the importance of reflection and dialogue, and through that advancing fairness and justice in the world. We may be much like bats in not being readily accessible to the measuring rod of the impatient observational scientist, but we are also capable of thinking and talking about the many-sided nature of our lives and those of others—today and tomorrow—in ways that may not be readily available to bats. Being a human being is both like being a bat and very unlike it.

national income, but have also had better than average performance on social indicators such as health and education (figure 6).

How have so many countries in the South transformed their human development prospects? Across most of these countries, there have been three notable drivers of development: a proactive developmental state, tapping of global markets and determined social policy and innovation. These drivers are not derived from abstract conceptions of how development should work; rather, they are demonstrated by the transformational development experiences of many countries in the South. Indeed, they challenge preconceived and prescriptive approaches: on the one hand, they set aside a number of collectivist, centrally managed precepts; on the other hand, they diverge from the unfettered liberalization espoused by the Washington Consensus.

FIGURE 4

Most regions show declining inequality in health and education and rising inequality in income

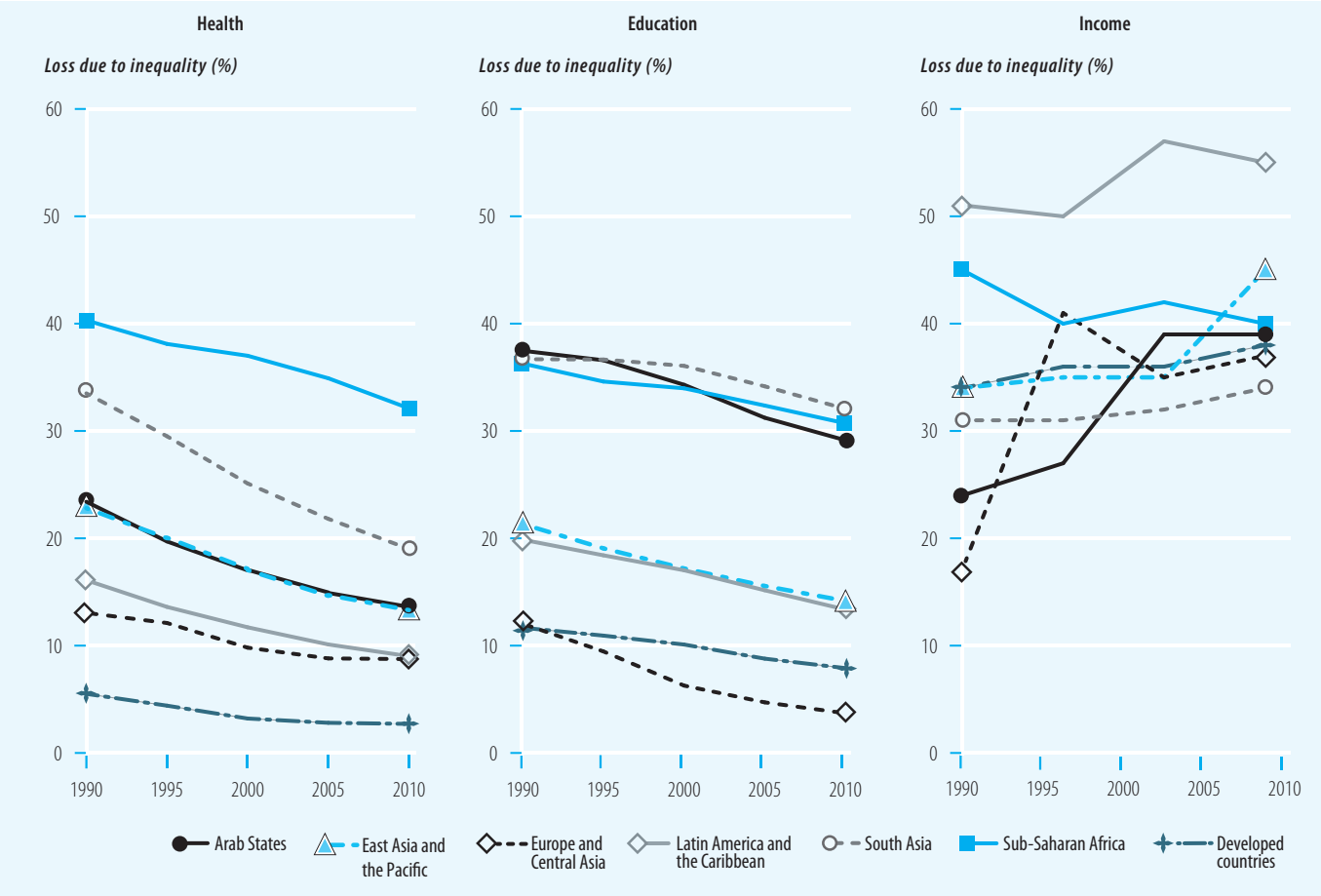

Note: Based on a population-weighted balanced panel of 182 countries for loss due to health inequality, 144 countries for loss due to education inequality and 66 countries for loss due to income inequality. Data on income inequality from Milanović (2010) are available through 2005.
Source: HDRO calculations using health data from United Nations Department of Economic and Social Affairs life tables, education data from Barro and Lee (2010) and income inequality data from Milanović (2010).

Driver 1: a proactive developmental state

A strong, proactive and responsible state develops policies for both public and private sectors—based on a long-term vision and leadership, shared norms and values, and rules and institutions that build trust and cohesion. Achieving enduring transformation requires countries to chart a consistent and balanced approach to development. Countries that have succeeded in igniting sustained growth in income and human development have not, however, followed one simple recipe. Faced with different challenges, they have adopted varying on market regulation, export promotion, industrial development and technological adaptation and progress. Priorities need to be people-centred, promoting opportunities while protecting people against downside risks. Governments can nurture industries that would not otherwise emerge due to incomplete markets. Although this poses some political risks of rent seeking and cronyism, it has enabled several countries of the South to turn industries previously derided as inefficient into early drivers of export success once their economies became more open.

In large and complex societies, the outcome of any particular policy is inevitably uncertain. Developmental states need to be pragmatic and test a range of different approaches. Some features stand out: for instance, people-friendly developmental states have expanded basic social services. Investing in people's capabilities—through health, education and other public

BOX 2

The South's integration with the world economy and human development

In a sample of 107 developing countries over 1990–2010, about 87% can be considered globally integrated: they increased their trade to output ratio, have many substantial trading partnerships[1] and maintain a high trade to output ratio relative to countries at comparable income levels.[2] All these developing countries are also much more connected to the world and with each other: Internet use has expanded dramatically, with the median annual growth in the number of users exceeding 30% between 2000 and 2010.

While not all globally integrated developing countries have made rapid gains in Human Development Index (HDI) value, the converse is true. Almost all developing countries that made the most improvement in HDI value relative to their peers between 1990 and 2012 (at least 45 in the sample here) have integrated more with the world economy over the past two decades; their average increase in trade to output ratio is about 13 percentage points greater than that of the group of developing countries with more modest improvement in HDI value. This is consistent with earlier findings that countries tend to open more as they develop.[3]

The increasingly integrated countries with major improvement in HDI value include not only the large ones that dominate the headlines, but also dozens of smaller and least developed countries. Thus they constitute a larger and more varied group than the emerging market economies often designated by acronyms, such as BRICS (Brazil, Russian Federation, India, China and South Africa), IBSA (India, Brazil and South Africa), CIVETS (Colombia, Indonesia, Viet Nam, Egypt, Turkey and South Africa) and MIST (Mexico, Indonesia, South Korea [Republic of Korea] and Turkey).

The figure below plots improvement in HDI value[4] against the change in trade to output ratio, an indicator of the depth of participation in global markets. More than four-fifths of these developing countries increased their trade to output ratio between 1990 and 2012. Among the exceptions in the subgroup that also made substantial improvement in HDI value are Indonesia, Pakistan and Venezuela, three large countries that are considered global players in world markets, exporting or importing from at least 80 economies. Two smaller countries whose trade to output ratio declined (Mauritius and Panama) continue to trade at levels much higher than would be expected for countries at comparable income levels. All countries that had substantial improvement in HDI value and increased their trade to output ratio between 1990 and 2012 are highlighted in the upper right quadrant of the figure. Countries in the lower right quadrant (including Kenya, the Philippines and South Africa) increased their trade to output ratio but made modest improvement in HDI value.

Human progress and trade expansion in the South

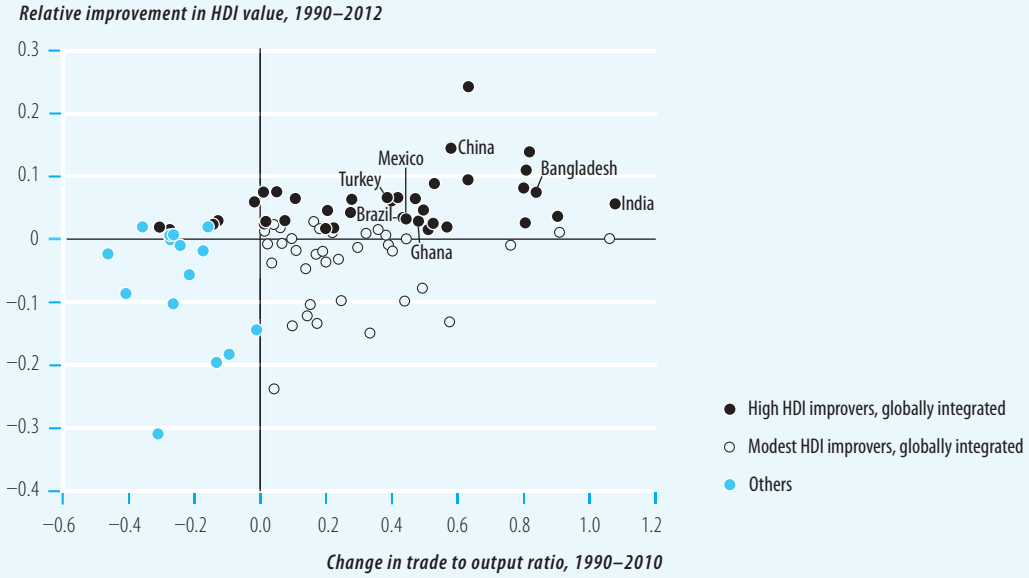

1. Bilateral trade exceeding $2 million in 2010–2011.
2. Based on results from a cross-country regression of trade to GDP ratio on income per capita that controls for population and landlockedness.
3. See Rodrik (2001).
4. Relative HDI improvement is measured by residuals from a regression of the change in the log of HDI value between 1990 and 2012 on the log of initial HDI value in 1990. Five countries with black dots in the upper left quadrant made substantial improvement in HDI value but reduced their trade to output ratio between 1990 and 2010, though they either maintained a large number of substantial trading ties globally or traded more than predicted for countries at comparable levels of income per capita. Countries with open circles in the upper right and lower right quadrants had modest relative improvement in HDI value between 1990 and 2012 but increased their trade to output ratio or maintained a large number of substantial trading ties.

Source: HDRO calculations; trade to output ratios from World Bank (2012a).

services—is not an appendage of the growth process but an integral part of it (figures 7 and 8). Rapid expansion of quality jobs is a critical feature of growth that promotes human development.

Driver 2: tapping of global markets

Global markets have played an important role in advancing progress. All newly industrializing countries have pursued a strategy of "importing what the rest of the world knows and exporting what it wants". But even more important is the terms of engagement with these markets. Without investment in people, returns from global markets are likely to be limited. Success is more likely to be the result not of a sudden opening but of gradual and sequenced integration with the world economy, according to national circumstances, and accompanied by investment in people, institutions and infrastructure. Smaller economies have successfully focused on niche products, the choice of which is often the result of years of state support built on existing competencies or the creation of new ones.

Driver 3: determined social policy innovation

Few countries have sustained rapid growth without impressive levels of public investment—not just in infrastructure, but also in health and education. The aim should be to create virtuous cycles in which growth and social policies reinforce each other. Growth has frequently been much more effective at reducing poverty in countries with low income inequality than in countries with high income inequality. Promoting equality, particularly among different religious, ethnic or racial groups, also helps reduce social conflict.

Education, health care, social protections, legal empowerment and social organization all enable poor people to participate in growth. Sectoral balance—especially paying attention to the rural sector—and the nature and pace of employment expansion are critical in determining how far growth spreads incomes. But even these basic policy instruments may not empower disenfranchised groups. Poor people on the fringes of society struggle to

FIGURE 5

As a share of world merchandise trade, South–South trade more than tripled over 1980–2011, while North–North trade declined

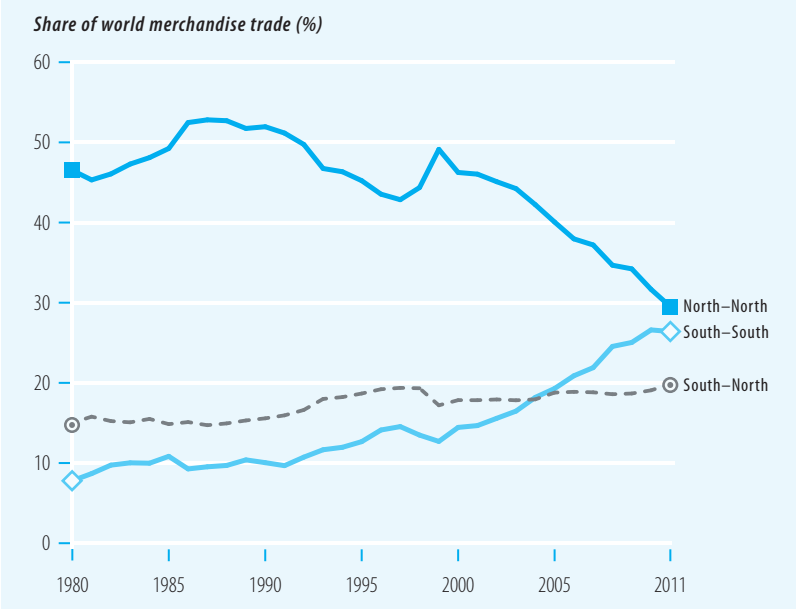

Note: North in 1980 refers to Australia, Canada, Japan, New Zealand, the United States and Western Europe.
Source: HDRO calculations based on UNSD (2012).

FIGURE 6

Some countries have performed well on both the nonincome and the income dimensions of the HDI

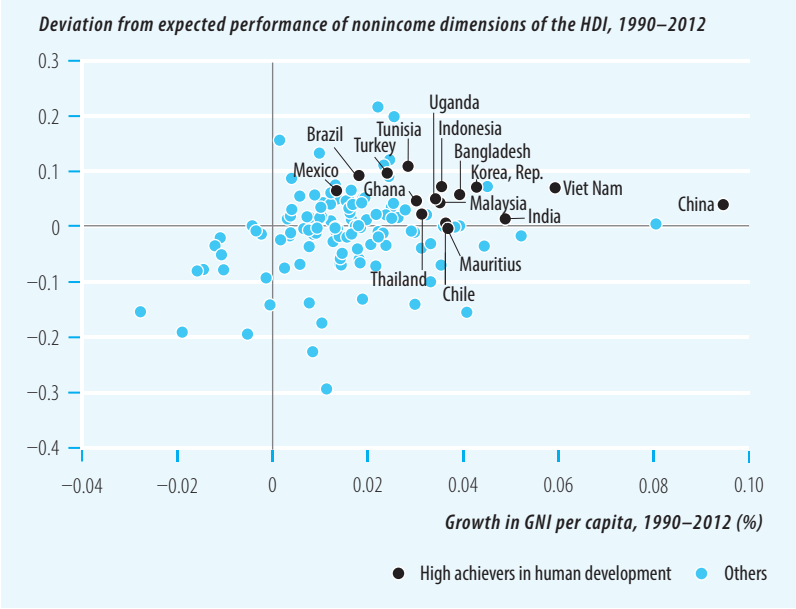

Note: Based on a balanced panel of 96 countries.
Source: HDRO calculations.

FIGURE 7

Current HDI values and previous public expenditures are positively correlated . . .

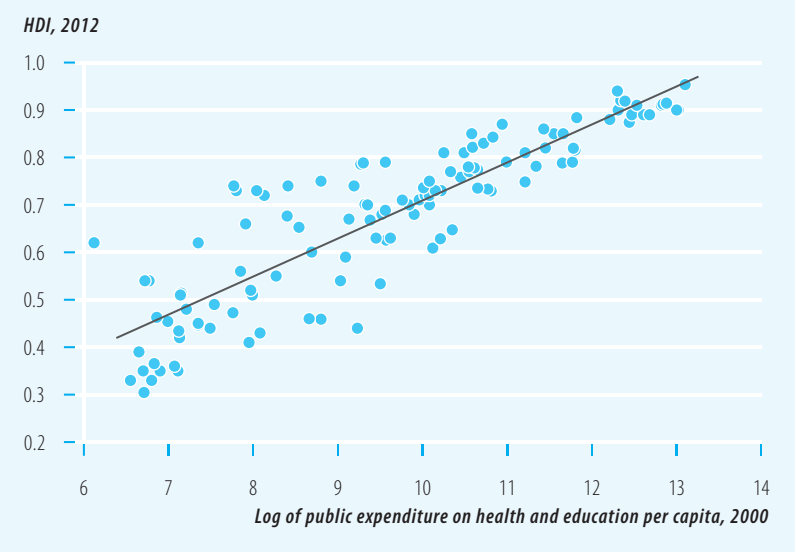

Source: HDRO calculations and World Bank (2012a).

FIGURE 8

. . . as are current child survival and previous public expenditure on health

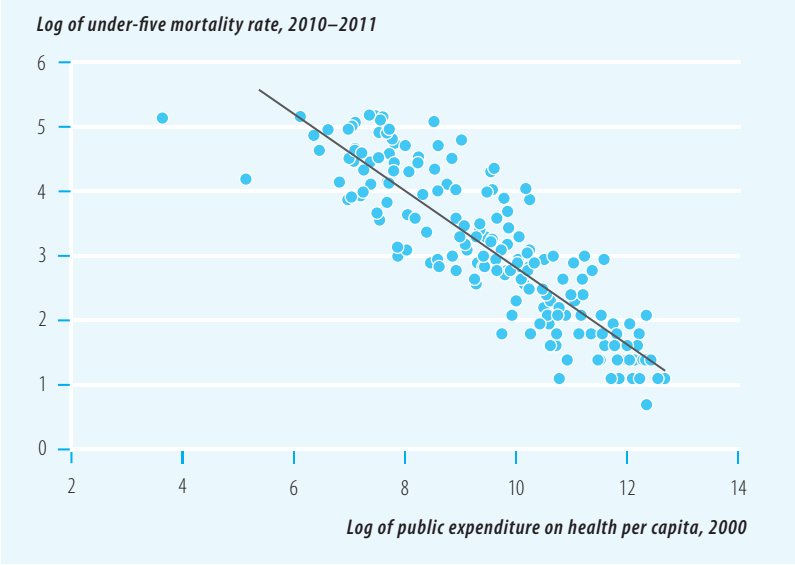

Source: HDRO calculations based on World Bank (2012a).

voice their concerns, and governments do not always evaluate whether services intended to reach everyone actually do. Social policy has to promote inclusion—ensuring nondiscrimination and equal treatment is critical for political and social stability—and provide basic social services, which can underpin long-term economic growth by supporting the emergence of a healthy, educated labour force. Not all such services need be provided publically. But the state should ensure that all citizens have secure access to the basic requirements of human development (box 3).

An agenda for development transformation that promotes human development is thus multifaceted. It expands people's assets by universalizing access to basic services. It improves the functioning of state and social institutions to promote equitable growth where the benefits are widespread. It reduces bureaucratic and social constraints on economic action and social mobility. And it holds leadership accountable.

Sustaining momentum

Many countries of the South have demonstrated much success. But even in higher achieving countries, future success is not guaranteed. How can countries in the South continue their pace of progress in human development, and how can the progress be extended to other countries? The Report suggests four important areas to facilitate this: enhancing equity, enabling voice and participation, confronting environmental pressures and managing demographic change. The Report points to the high cost of policy inaction and argues for greater policy ambition.

Enhancing equity

Greater equity, including between men and women and across groups, is not only valuable in itself, but also essential for promoting human development. One of the most powerful instruments for this purpose is education, which boosts people's self-confidence and makes it easier for them to find better jobs, engage in public debate and make demands on government for health care, social security and other entitlements.

BOX 3 *Michael Bloomberg, Mayor, New York City*

Why New York City looked South for antipoverty policy advice

In New York City, we are working to better the lives of our residents in many ways. We continue to improve the quality of education in our schools. We have improved New Yorkers' health by reducing smoking and obesity. And we have enhanced the city's landscape by adding bike lanes and planting hundreds of thousands of trees.

We have also sought to reduce poverty by finding new and better ways to build self-sufficiency and prepare our young people for bright futures. To lead this effort, we established the Center for Economic Opportunity. Its mission is to identify strategies to help break the cycle of poverty through innovative education, health and employment initiatives.

Over the last six years, the centre has launched more than 50 pilot programmes in partnership with city agencies and hundreds of community-based organizations. It has developed a customized evaluation strategy for each of these pilots, monitoring their performance, comparing outcomes and determining which strategies are most successful at reducing poverty and expanding opportunity. Successful programmes are sustained with new public and private funds. Unsuccessful programmes are discontinued, and resources reinvested in new strategies. The centre's findings are then shared across government agencies, with policymakers, with nonprofit partners and private donors, and with colleagues across the country and around the world who are also seeking new ways to break the cycle of poverty.

New York is fortunate to have some of the world's brightest minds working in our businesses and universities, but we recognize there is much to learn from programmes developed elsewhere. That is why the centre began its work by conducting an international survey of promising antipoverty strategies.

In 2007, the centre launched Opportunity NYC: Family Rewards, the first conditional cash transfer programme in the United States. Based on similar programmes operating in more than 20 other countries, Family Rewards reduces poverty by providing households with incentives for preventive health care, education and job training. In designing Family Rewards, we drew on lessons from Brazil, Mexico and dozens of other countries. By the end of our three-year pilot, we had learned which programme elements worked in New York City and which did not; information that is now helpful to a new generation of programmes worldwide.

Before we launched Opportunity NYC: Family Rewards, I visited Toluca, Mexico, for a firsthand look at Mexico's successful federal conditional cash transfer programme, Oportunidades. We also participated in a North–South learning exchange hosted by the United Nations. We worked with the Rockefeller Foundation, the World Bank, the Organization of American States and other institutions and international policymakers to exchange experiences on conditional cash transfer programmes in Latin America, as well as in Indonesia, South Africa and Turkey.

Our international learning exchanges are not limited to these cash transfer initiatives; they also include innovative approaches to urban transportation, new education initiatives and other programmes.

No one has a monopoly on good ideas, which is why New York will continue to learn from the best practices of other cities and countries. And as we adapt and evaluate new programmes in our own city, we remain committed to returning the favour and making a lasting difference in communities around the world.

Education also has striking benefits for health and mortality (box 4). Research for the report find that mother's education is more important to child survival than household income or wealth is and that policy interventions have a greater impact where education outcomes are initially weaker. This has profound policy implications, potentially shifting emphasis from efforts to boost household income to measures to improve girls' education.

The Report makes a strong case for policy ambition. An accelerated progress scenario suggests that low HDI countries can converge towards the levels of human development achieved by high and very high HDI countries. By 2050, aggregate HDI could rise 52% in Sub-Saharan Africa (from 0.402 to 0.612) and 36% in South Asia (from 0.527 to 0.714). Policy interventions under this scenario will also have a positive impact on the fight against poverty. By contrast, the costs of inaction will be increasingly higher, especially in low HDI countries, which are more vulnerable. For instance, failing to implement ambitious universal education policies will adversely affect many essential pillars of human development for future generations.

Enabling voice and participation

Unless people can participate meaningfully in the events and processes that shape their lives, national human development paths will be neither desirable nor sustainable. People should be able to influence policymaking and results, and young people in particular should be able to look forward to greater economic opportunities and political participation and accountability.

The Report makes a strong case for policy ambition

Dissatisfaction is on the rise in the North and the South as people call for more opportunities to voice their concerns and influence policy, especially on basic social protection. Among the most active protesters are youth, in part a response to job shortages and limited employment opportunities for educated

FIGURE 9

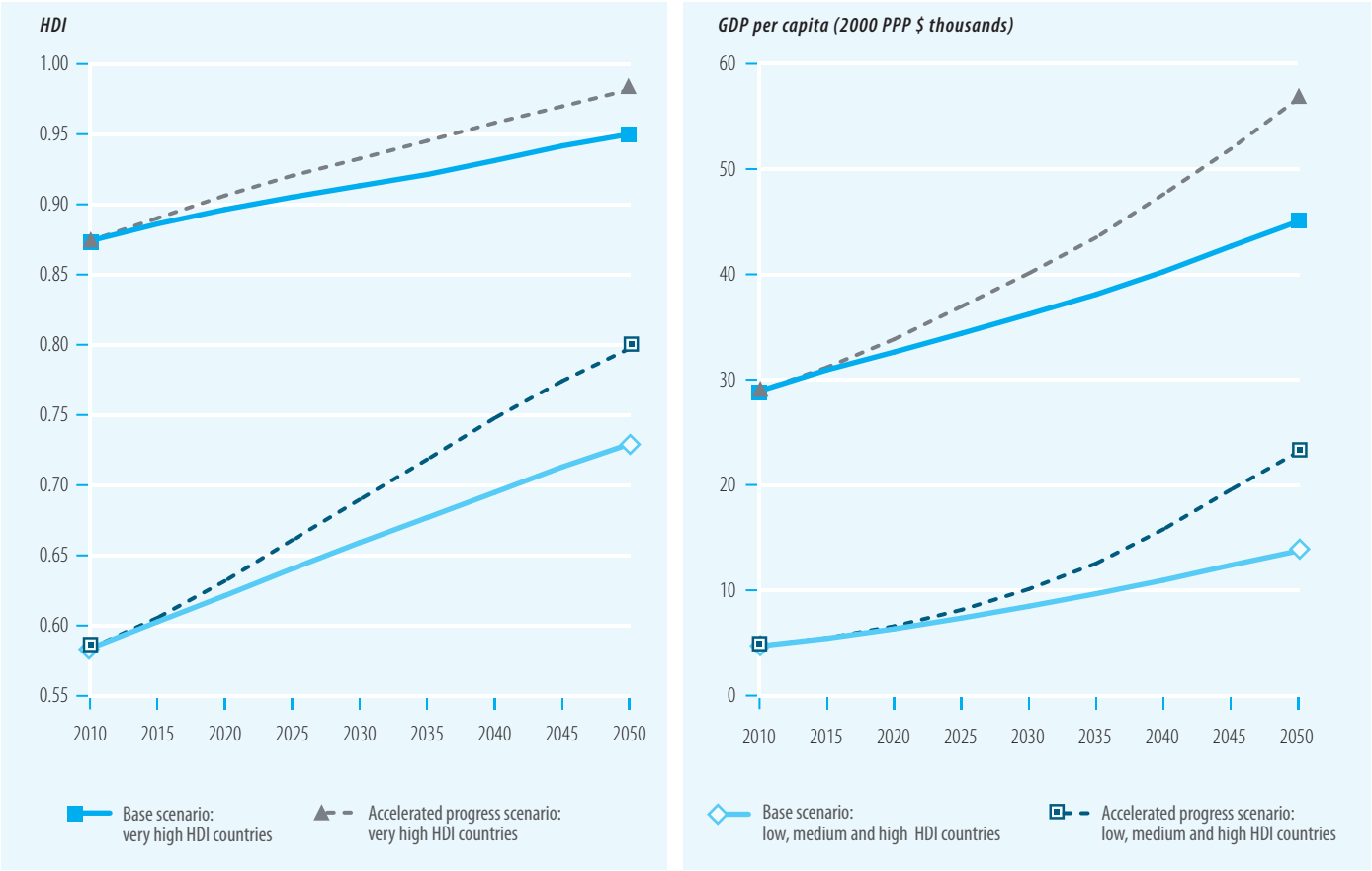

In terms of human development, the cost of inaction is higher for countries with lower HDI values. In terms of GDP per capita loss, the cost of inaction is proportionally the same for countries irrespective of their HDI value.

Source: HDRO calculations based on Pardee Center for International Futures (2013).

young people. History is replete with popular rebellions against unresponsive governments. This can derail human development as unrest impedes investment and growth and autocratic governments divert resources to maintaining law and order.

It is hard to predict when societies will reach a tipping point. Mass protests, especially by educated people, tend to erupt when bleak prospects for economic opportunities lower the opportunity cost of engaging in political activity. These "effort-intensive forms of political participation" are then easily coordinated through new forms of mass communication.

Confronting environmental challenges

While environmental threats such as climate change, deforestation, air and water pollution, and natural disasters affect everyone, they hurt poor countries and poor communities most. Climate change is already exacerbating chronic environmental threats, and ecosystem losses are constraining livelihood opportunities, especially for poor people.

Although low HDI countries contribute the least to global climate change, they are likely to experience the greatest loss in annual rainfall and the sharpest increases in its variability, with dire implications for agricultural production and livelihoods. The magnitude of such losses highlights the urgency of adopting coping measures to increase people's resilience to climate change.

The cost of inaction will likely be high. The longer action is delayed, the higher the cost will be. To ensure sustainable economies and societies, new policies and structural changes

BOX 4

Why population prospects will likely differ in the Republic of Korea and India

Educational attainment has risen rapidly in the Republic of Korea. In the 1950s a large proportion of school-age children received no formal education. Today, young Korean women are among the best educated women in the world: more than half have completed college. As a consequence, elderly Koreans of the future will be much better educated than elderly Koreans of today (see figure), and because of the positive correlation between education and health, they are also likely to be healthier.

Assuming that enrolment rates (which are high) remain constant, the proportion of the population younger than age 14 will drop from 16% in 2010 to 13% in 2050. There will also be a marked shift in the population's education composition, with the proportion having a tertiary education projected to rise from 26% to 47%.

For India, the picture looks very different. Before 2000, more than half the adult population had no formal education. Despite the recent expansion in basic schooling and impressive growth in the number of better educated Indians (undoubtedly a key factor in India's recent economic growth), the proportion of the adult population with no education will decline only slowly. Partly because of this lower level of education, particularly among women, India's population is projected to grow rapidly, with India surpassing China as the most populous country. Even under an optimistic fast track scenario, which assumes education expansion similar to Korea's, India's education distribution in 2050 will still be highly unequal, with a sizeable group of uneducated (mostly elderly) adults. The rapid expansion in tertiary education under this scenario, however, will build a very well educated young adult labour force.

Comparative population and education futures in the Republic of Korea and India

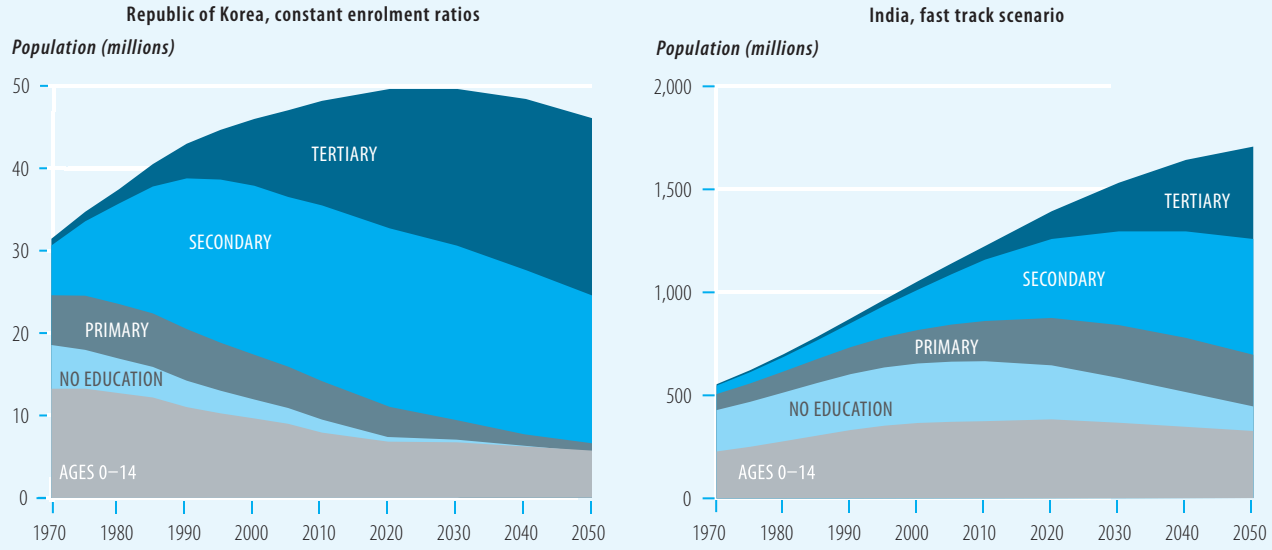

Source: Lutz and KC 2013.

are needed that align human development and climate change goals in low-emission, climate-resilient strategies and innovative public-private financing mechanisms.

Managing demographic change

Between 1970 and 2011, world population swelled from 3.6 billion to 7 billion. As that population becomes more educated, its growth rate will decrease. Development prospects are influenced by the age structure of the population, as well as its size. An increasingly critical concern is the dependency ratio—that is, the number of younger and older people divided by the working-age population ages 15–64.

Some poorer countries will benefit from a "demographic dividend" as the share of the population in the workforce rises, but only if there is strong policy action. Girls' education, for instance, is a critical vehicle of a possible demographic dividend. Educated women tend to have fewer, healthier and better educated children; in many countries educated women also enjoy higher salaries than uneducated workers.

The richer regions of the South, by contrast, will confront a very different problem, as their population age, reducing the share of the working-age population. The rate of population ageing matters because developing countries will struggle to meet the needs of an older population if they are still poor. Many developing

countries now have only a short window of opportunity to reap the full benefits of the demographic dividend.

Some intergovernmental processes would be invigorated by greater participation from the South

Demographic trends are not deterministic, however. They can be altered, at least indirectly, by education policies. The Report presents two scenarios for 2010–2050: the base case scenario, in which enrolment ratios remain constant at each level of education, and a fast track scenario, in which the countries with the lowest initial education levels embrace ambitious education targets. The decline in the dependency ratio for low HDI countries under the fast track scenario is more than twice that under the base case scenario. Ambitious education policies can enable medium and high HDI countries to curb projected increases in their dependency ratios, in order to make their demographic transition towards an ageing population less difficult.

Addressing these demographic challenges will require raising educational attainment levels while expanding productive employment opportunities—by reducing unemployment, promoting labour productivity and increasing labour force participation, particularly among women and older workers.

Governance and partnerships for a new era

The new arrangements promoted by the South and the resulting pluralism are challenging existing institutions and processes in the traditional domains of multilateralism—finance, trade, investment and health—sometimes directly and sometimes indirectly through alternative regional and subregional systems. Global and regional governance is becoming a multifaceted combination of new arrangements and old structures that need collective nurturing in multiple ways. Reforms in global institutions must be complemented by stronger cooperation with regional institutions—and in some cases broader mandates for those regional institutions. The accountability of organizations must be extended to a wider group of countries, as well as to a wider group of stakeholders.

Many of the current institutions and principles for international governance were designed for a world order that does not match contemporary reality. One consequence is that these institutions greatly underrepresent the South. If they are to survive, international institutions need to be more representative, transparent and accountable. Indeed, some intergovernmental processes would be invigorated by greater participation from the South, which can bring substantial financial, technological and human resources.

In all of this, governments are understandably concerned with preserving national sovereignty. Overly strict adherence to the primacy of national sovereignty can encourage zero-sum thinking. A better strategy is responsible sovereignty, whereby countries engage in fair, rule-based and accountable international cooperation, joining in collective endeavours that enhance global welfare. Responsible sovereignty also requires that states ensure the human rights security and safety of their citizens. According to this view, sovereignty is seen not just as a right but as a responsibility.

This changing world has profound implications for the provision of public goods. Areas of global international concern meriting urgent attention and cooperation include trade, migration and climate change. In some cases, public goods can be delivered by regional institutions, which can avoid the polarization that slows progress in larger, multilateral forums. Increasing regional cooperation may, however, have disadvantages—adding to a complex, multilevel and fragmented tapestry of institutions. The challenge therefore is to ensure "coherent pluralism"—so that institutions at all levels work in a broadly coordinated fashion.

International governance institutions can be held to account not just by member states, but also by global civil society. Civil society organizations have already influenced global transparency and rule setting on aid, debt, human rights, health and climate change. Civil society networks can now take advantage of new media and new communications technologies. Yet civil society organizations also face questions about their legitimacy and accountability and may take undesirable forms. Nevertheless, the future legitimacy of international governance will depend on the capabilities of institutions to engage with citizen networks and communities.

Conclusions: partners in a new era

Many countries of the South have already demonstrated what can be done to ensure that human development proceeds in ways that are both productive and sustainable, but they have gone only part of the way. For the years ahead, the Report suggests five broad conclusions.

Rising economic strength in the South must be matched by a full commitment to human development

Investments in human development are justified not only on moral grounds, but also because improvements in health, education and social welfare are key to success in a more competitive and dynamic world economy. In particular, these investments should target the poor—connecting them to markets and increasing their livelihood opportunities. Poverty is an injustice that can and should be remedied by determined action.

Good policymaking also requires greater focus on enhancing social capacities, not just individual capabilities. Individuals function within social institutions that can limit or enhance their development potential. Policies that change social norms that limit human potential, such as strictures against early marriages or dowry requirements, can open up additional opportunities for individuals to reach their full potential.

Less developed countries can learn and benefit from the success of emerging economies in the South

The unprecedented accumulation of financial reserves and sovereign wealth funds in the South as well as the North provides an opportunity to accelerate broad-based progress. Even a small portion of these funds dedicated to human development and poverty eradication could have a large effect. At the same time South–South trade and investment flows can leverage foreign markets in new ways that enhance development opportunities, such as by participating in regional and global value chains.

Burgeoning South–South trade and investment in particular can lay the basis for shifting manufacturing capacity to other less developed regions and countries. Recent Chinese and Indian joint ventures and startup manufacturing investments in Africa serve as a prelude to a much expanded force. International production networks provide opportunities to speed up the development process by allowing countries to leap-frog to more sophisticated production modes.

New institutions and new partnerships can facilitate regional integration and South–South relationships

New institutions and partnerships can help countries share knowledge, experiences and technology. This can be accompanied by new and stronger institutions to promote trade and investment and accelerate experience sharing across the South. One step would be to establish a new South Commission to bring a fresh vision of how the diversity of the South can be a force for solidarity.

Greater representation for the South and civil society can accelerate progress on major global challenges

The rise of the South is leading to a greater diversity of voice on the world stage. This represents an opportunity to build governance institutions that fully represent all constituencies that would make productive use of this diversity in finding solutions to world problems.

New guiding principles for international organizations are needed which incorporate the experience of the South. The emergence of the Group of 20 is an important step in this direction, but the countries of the South also need more equitable representation in the Bretton Woods institutions, the United Nations and other international bodies.

Active civil society and social movements, both national and transnational, are using the media to amplify their calls for just and fair governance. The spread of movements and increasing platforms for vocalizing key messages and demands challenge governance institutions to adapt more-democratic and more-inclusive principles. More generally, a

The unprecedented accumulation of financial reserves provides an opportunity to accelerate broad-based progress

fairer and less unequal world requires space for a multiplicity of voices and a system of public discourse.

The rise of the South presents new opportunities for generating a greater supply of public goods

A sustainable world requires a greater supply of global public goods. Global issues today are increasing in number and urgency, from mitigation of climate change and international economic and financial instability to the fight against terrorism and nuclear proliferation. They require a global response. Yet in many areas, international cooperation continues to be slow—and at times dangerously hesitant. The rise of the South presents new opportunities for providing global public goods more effectively and for unlocking today's many stalemated global issues.

The rise of the South presents new opportunities for providing global public goods more effectively and for unlocking today's many stalemated global issues

"Publicness" and "privateness" are in most cases not innate properties of a public good but social constructs. As such, they represent a policy choice. National governments can step in when there is underprovision at the national level, but when global challenges arise, international cooperation is necessary and can happen only by voluntary action of many governments. Given the many pressing challenges, progress in determining what is public and what is private will require strong, committed personal and institutional leadership.

* * *

The 2013 *Human Development Report* presents the contemporary global context and charts a path for policymakers and citizens to navigate the increasing interconnectedness of the world and to face the growing global challenges. It describes how the dynamics of power, voice and wealth in the world are changing—and identifies the new policies and institutions necessary to address these 21st century realities and promote human development with greater equity, sustainability and social integration. Progress in human development requires action and institutions at both the global and national levels. At the global level, institutional reforms and innovation are required to protect and provide global public goods. At the national level, state commitment to social justice is important, as is the reality that one-size-fits-all technocratic policies are neither realistic nor effective given the diversity of national contexts, cultures and institutional conditions. Nevertheless, overarching principles such as social cohesion, state commitment to education, health and social protection, and openness to trade integration emerge as means of navigating towards sustainable and equitable human development.

2012 HDI ranks and changes in rank from 2011 to 2012

Afghanistan	175		
Albania	70	–1	↓
Algeria	93	–1	↓
Andorra	33	–1	↓
Angola	148		
Antigua and Barbuda	67	–1	↓
Argentina	45	–1	↓
Armenia	87	–1	↓
Australia	2		
Austria	18		
Azerbaijan	82	–1	↓
Bahamas	49		
Bahrain	48		
Bangladesh	146	1	↑
Barbados	38		
Belarus	50	1	↑
Belgium	17		
Belize	96		
Benin	166		
Bhutan	140	1	↑
Bolivia, Plurinational State of	108		
Bosnia and Herzegovina	81	–1	↓
Botswana	119	–1	↓
Brazil	85		
Brunei Darussalam	30		
Bulgaria	57		
Burkina Faso	183		
Burundi	178	–1	↓
Cambodia	138		
Cameroon	150		
Canada	11	–1	↓
Cape Verde	132	–1	↓
Central African Republic	180	–1	↓
Chad	184		
Chile	40		
China	101		
Colombia	91		
Comoros	169	–1	↓
Congo	142		
Congo, Democratic Republic of the	186		
Costa Rica	62		
Côte d'Ivoire	168	1	↑
Croatia	47	–1	↓
Cuba	59		
Cyprus	31		
Czech Republic	28		
Denmark	15		
Djibouti	164		
Dominica	72		
Dominican Republic	96	2	↑
Ecuador	89		
Egypt	112		
El Salvador	107	–1	↓
Equatorial Guinea	136		
Eritrea	181	1	↑
Estonia	33	1	↑
Ethiopia	173	–1	↓
Fiji	96	2	↑
Finland	21		
France	20		
Gabon	106		
Gambia	165		
Georgia	72	3	↑
Germany	5		
Ghana	135		
Greece	29		
Grenada	63	–1	↓
Guatemala	133		
Guinea	178	–1	↓
Guinea-Bissau	176		
Guyana	118	1	↑
Haiti	161	1	↑
Honduras	120		
Hong Kong, China (SAR)	13	1	↑
Hungary	37		
Iceland	13		
India	136		
Indonesia	121	3	↑
Iran, Islamic Republic of	76	–2	↓
Iraq	131	1	↑
Ireland	7		
Israel	16		
Italy	25		
Jamaica	85	–2	↓
Japan	10		
Jordan	100		
Kazakhstan	69	–1	↓
Kenya	145		
Kiribati	121		
Korea, Republic of	12		
Kuwait	54	–1	↓
Kyrgyzstan	125		
Lao People's Democratic Republic	138		
Latvia	44	1	↑
Lebanon	72		
Lesotho	158	1	↑
Liberia	174		
Libya	64	23	↑
Liechtenstein	24		
Lithuania	41	2	↑
Luxembourg	26		
Madagascar	151		
Malawi	170	1	↑
Malaysia	64	1	↑
Maldives	104	–1	↓
Mali	182	–1	↓
Malta	32	1	↑
Mauritania	155		
Mauritius	80	–1	↓
Mexico	61		
Micronesia, Federated States of	117		
Moldova, Republic of	113		
Mongolia	108	2	↑
Montenegro	52	–2	↓
Morocco	130		
Mozambique	185		
Myanmar	149		
Namibia	128		
Nepal	157		
Netherlands	4		
New Zealand	6		
Nicaragua	129		
Niger	186	1	↑
Nigeria	153	1	↑
Norway	1		
Oman	84	–1	↓
Pakistan	146		
Palau	52	2	↑
Palestine, State of	110	1	↑
Panama	59	1	↑
Papua New Guinea	156		
Paraguay	111	–2	↓
Peru	77	–1	↓
Philippines	114		
Poland	39		
Portugal	43	–3	↓
Qatar	36		
Romania	56	–1	↓
Russian Federation	55		
Rwanda	167		
Saint Kitts and Nevis	72	–1	↓
Saint Lucia	88		
Saint Vincent and the Grenadines	83	–2	↓
Samoa	96		
Sao Tome and Principe	144		
Saudi Arabia	57		
Senegal	154	–2	↓
Serbia	64		
Seychelles	46		
Sierra Leone	177	2	↑
Singapore	18		
Slovakia	35		
Slovenia	21		
Solomon Islands	143		
South Africa	121	1	↑
Spain	23		
Sri Lanka	92		
Sudan	171	–1	↓
Suriname	105		
Swaziland	141	–1	↓
Sweden	7		
Switzerland	9		
Syrian Arab Republic	116		
Tajikistan	125	1	↑
Tanzania, United Republic of	152	1	↑
Thailand	103	1	↑
The former Yugoslav Republic of Macedonia	78	–2	↓
Timor-Leste	134		
Togo	159	1	↑
Tonga	95		
Trinidad and Tobago	67	–1	↓
Tunisia	94		
Turkey	90		
Turkmenistan	102		
Uganda	161		
Ukraine	78		
United Arab Emirates	41	–1	↓
United Kingdom	26		
United States	3	–1	↓
Uruguay	51		
Uzbekistan	114	1	↑
Vanuatu	124	–2	↓
Venezuela, Bolivarian Republic of	71	–1	↓
Viet Nam	127		
Yemen	160	–2	↓
Zambia	163		
Zimbabwe	172	1	↑

Note: Positive or negative values and arrows indicate the number of positions upward or downward a country's rank changed from 2011 to 2012 using consistent data and methodology; a blank indicates no change.

Human development indices

HDI rank	Human Development Index Value	Inequality-adjusted HDI Value	Inequality-adjusted HDI Rank	Gender Inequality Index Value	Gender Inequality Index Rank	Multidimensional Poverty Index Value	Multidimensional Poverty Index Year
VERY HIGH HUMAN DEVELOPMENT							
1 Norway	0.955	0.894	1	0.065	5	..	
2 Australia	0.938	0.864	2	0.115	17	..	
3 United States	0.937	0.821	16	0.256	42	..	
4 Netherlands	0.921	0.857	4	0.045	1	..	
5 Germany	0.920	0.856	5	0.075	6	..	
6 New Zealand	0.919	..	..	0.164	31	..	
7 Ireland	0.916	0.850	6	0.121	19	..	
7 Sweden	0.916	0.859	3	0.055	2	..	
9 Switzerland	0.913	0.849	7	0.057	3	..	
10 Japan	0.912	..	..	0.131	21	..	
11 Canada	0.911	0.832	13	0.119	18	..	
12 Korea, Republic of	0.909	0.758	28	0.153	27	..	
13 Hong Kong, China (SAR)	0.906	..	..	..	..	..	
13 Iceland	0.906	0.848	8	0.089	10	..	
15 Denmark	0.901	0.845	9	0.057	3	..	
16 Israel	0.900	0.790	21	0.144	25	..	
17 Belgium	0.897	0.825	15	0.098	12	..	
18 Austria	0.895	0.837	12	0.102	14	..	
18 Singapore	0.895	..	..	0.101	13	..	
20 France	0.893	0.812	18	0.083	9	..	
21 Finland	0.892	0.839	11	0.075	6	..	
21 Slovenia	0.892	0.840	10	0.080	8	0.000	2003
23 Spain	0.885	0.796	20	0.103	15	..	
24 Liechtenstein	0.883	..	..	..	..	..	
25 Italy	0.881	0.776	24	0.094	11	..	
26 Luxembourg	0.875	0.813	17	0.149	26	..	
26 United Kingdom	0.875	0.802	19	0.205	34	..	
28 Czech Republic	0.873	0.826	14	0.122	20	0.010	2002/2003
29 Greece	0.860	0.760	27	0.136	23	..	
30 Brunei Darussalam	0.855	..	..	..	..	..	
31 Cyprus	0.848	0.751	29	0.134	22	..	
32 Malta	0.847	0.778	23	0.236	39	..	
33 Andorra	0.846	..	..	..	..	..	
33 Estonia	0.846	0.770	25	0.158	29	0.026	2003
35 Slovakia	0.840	0.788	22	0.171	32	0.000	2003
36 Qatar	0.834	..	..	0.546	117	..	
37 Hungary	0.831	0.769	26	0.256	42	0.016	2003
38 Barbados	0.825	..	..	0.343	61	..	
39 Poland	0.821	0.740	30	0.140	24	..	
40 Chile	0.819	0.664	41	0.360	66	..	
41 Lithuania	0.818	0.727	33	0.157	28	..	
41 United Arab Emirates	0.818	..	..	0.241	40	0.002	2003
43 Portugal	0.816	0.729	32	0.114	16	..	
44 Latvia	0.814	0.726	35	0.216	36	0.006	2003
45 Argentina	0.811	0.653	43	0.380	71	0.011	2005
46 Seychelles	0.806	..	..	..	..	..	
47 Croatia	0.805	0.683	39	0.179	33	0.016	2003
HIGH HUMAN DEVELOPMENT							
48 Bahrain	0.796	..	..	0.258	45	..	
49 Bahamas	0.794	..	..	0.316	53	..	
50 Belarus	0.793	0.727	33	..	..	0.000	2005
51 Uruguay	0.792	0.662	42	0.367	69	0.006	2002/2003
52 Montenegro	0.791	0.733	31	..	..	0.006	2005/2006
52 Palau	0.791	..	..	..	..	..	
54 Kuwait	0.790	..	..	0.274	47	..	
55 Russian Federation	0.788	..	..	0.312	51	0.005	2003
56 Romania	0.786	0.687	38	0.327	55	..	
57 Bulgaria	0.782	0.704	36	0.219	38	..	
57 Saudi Arabia	0.782	..	..	0.682	145	..	
59 Cuba	0.780	..	..	0.356	63	..	
59 Panama	0.780	0.588	57	0.503	108	..	
61 Mexico	0.775	0.593	55	0.382	72	0.015	2006

HDI rank	Human Development Index	Inequality-adjusted HDI		Gender Inequality Index		Multidimensional Poverty Index	
	Value	Value	Rank	Value	Rank	Value	Year
62 Costa Rica	0.773	0.606	54	0.346	62	..	
63 Grenada	0.770	..	..	..	..	..	
64 Libya	0.769	..	..	0.216	36	..	
64 Malaysia	0.769	..	..	0.256	42	..	
64 Serbia	0.769	0.696	37	..	..	0.003	2005/2006
67 Antigua and Barbuda	0.760	..	..	..	..	..	
67 Trinidad and Tobago	0.760	0.644	49	0.311	50	0.020	2006
69 Kazakhstan	0.754	0.652	44	0.312	51	0.002	2006
70 Albania	0.749	0.645	48	0.251	41	0.005	2008/2009
71 Venezuela, Bolivarian Republic of	0.748	0.549	66	0.466	93	..	
72 Dominica	0.745	..	..	..	..	..	
72 Georgia	0.745	0.631	51	0.438	81	0.003	2005
72 Lebanon	0.745	0.575	59	0.433	78	..	
72 Saint Kitts and Nevis	0.745	..	..	..	..	..	
76 Iran, Islamic Republic of	0.742	..	..	0.496	107	..	
77 Peru	0.741	0.561	62	0.387	73	0.066	2008
78 The former Yugoslav Republic of Macedonia	0.740	0.631	51	0.162	30	0.008	2005
78 Ukraine	0.740	0.672	40	0.338	57	0.008	2007
80 Mauritius	0.737	0.639	50	0.377	70	..	
81 Bosnia and Herzegovina	0.735	0.650	45	..	..	0.003	2006
82 Azerbaijan	0.734	0.650	45	0.323	54	0.021	2006
83 Saint Vincent and the Grenadines	0.733	..	..	..	..	..	
84 Oman	0.731	..	..	0.340	59	..	
85 Brazil	0.730	0.531	70	0.447	85	0.011	2006
85 Jamaica	0.730	0.591	56	0.458	87	..	
87 Armenia	0.729	0.649	47	0.340	59	0.001	2010
88 Saint Lucia	0.725	..	..	..	..	..	
89 Ecuador	0.724	0.537	69	0.442	83	0.009	2003
90 Turkey	0.722	0.560	63	0.366	68	0.028	2003
91 Colombia	0.719	0.519	74	0.459	88	0.022	2010
92 Sri Lanka	0.715	0.607	53	0.402	75	0.021	2003
93 Algeria	0.713	..	..	0.391	74	..	
94 Tunisia	0.712	..	..	0.261	46	0.010	2003
MEDIUM HUMAN DEVELOPMENT							
95 Tonga	0.710	..	..	0.462	90	..	
96 Belize	0.702	..	..	0.435	79	0.024	2006
96 Dominican Republic	0.702	0.510	80	0.508	109	0.018	2007
96 Fiji	0.702	..	..	..	..	..	
96 Samoa	0.702	..	..	..	..	..	
100 Jordan	0.700	0.568	60	0.482	99	0.008	2009
101 China	0.699	0.543	67	0.213	35	0.056	2002
102 Turkmenistan	0.698	..	..	..	..	..	
103 Thailand	0.690	0.543	67	0.360	66	0.006	2005/2006
104 Maldives	0.688	0.515	76	0.357	64	0.018	2009
105 Suriname	0.684	0.526	72	0.467	94	0.039	2006
106 Gabon	0.683	0.550	65	0.492	105	..	
107 El Salvador	0.680	0.499	83	0.441	82	..	
108 Bolivia, Plurinational State of	0.675	0.444	85	0.474	97	0.089	2008
108 Mongolia	0.675	0.568	60	0.328	56	0.065	2005
110 Palestine, State of	0.670	..	..	..	..	0.005	2006/2007
111 Paraguay	0.669	..	..	0.472	95	0.064	2002/2003
112 Egypt	0.662	0.503	82	0.590	126	0.024	2008
113 Moldova, Republic of	0.660	0.584	58	0.303	49	0.007	2005
114 Philippines	0.654	0.524	73	0.418	77	0.064	2008
114 Uzbekistan	0.654	0.551	64	..	..	0.008	2006
116 Syrian Arab Republic	0.648	0.515	76	0.551	118	0.021	2006
117 Micronesia, Federated States of	0.645	..	..	..	..	..	
118 Guyana	0.636	0.514	78	0.490	104	0.030	2009
119 Botswana	0.634	..	..	0.485	102	..	
120 Honduras	0.632	0.458	84	0.483	100	0.159	2005/2006
121 Indonesia	0.629	0.514	78	0.494	106	0.095	2007
121 Kiribati	0.629	..	..	..	..	..	
121 South Africa	0.629	..	..	0.462	90	0.057	2008

HDI rank	Human Development Index	Inequality-adjusted HDI		Gender Inequality Index		Multidimensional Poverty Index	
	Value	Value	Rank	Value	Rank	Value	Year
124 Vanuatu	0.626	..	..	..	..	0.129	2007
125 Kyrgyzstan	0.622	0.516	75	0.357	64	0.019	2005/2006
125 Tajikistan	0.622	0.507	81	0.338	57	0.068	2005
127 Viet Nam	0.617	0.531	70	0.299	48	0.017	2010/2011
128 Namibia	0.608	0.344	101	0.455	86	0.187	2006/2007
129 Nicaragua	0.599	0.434	86	0.461	89	0.128	2006/2007
130 Morocco	0.591	0.415	88	0.444	84	0.048	2007
131 Iraq	0.590	..	..	0.557	120	0.059	2006
132 Cape Verde	0.586	..	..	..	..	..	
133 Guatemala	0.581	0.389	92	0.539	114	0.127	2003
134 Timor-Leste	0.576	0.386	93	..	..	0.360	2009/2010
135 Ghana	0.558	0.379	94	0.565	121	0.144	2008
136 Equatorial Guinea	0.554	..	..	..	..	..	
136 India	0.554	0.392	91	0.610	132	0.283	2005/2006
138 Cambodia	0.543	0.402	90	0.473	96	0.212	2010
138 Lao People's Democratic Republic	0.543	0.409	89	0.483	100	0.267	2006
140 Bhutan	0.538	0.430	87	0.464	92	0.119	2010
141 Swaziland	0.536	0.346	99	0.525	112	0.086	2010
LOW HUMAN DEVELOPMENT							
142 Congo	0.534	0.368	96	0.610	132	0.208	2009
143 Solomon Islands	0.530	..	..	..	..	..	
144 Sao Tome and Principe	0.525	0.358	97	..	..	0.154	2008/2009
145 Kenya	0.519	0.344	101	0.608	130	0.229	2008/2009
146 Bangladesh	0.515	0.374	95	0.518	111	0.292	2007
146 Pakistan	0.515	0.356	98	0.567	123	0.264	2006/2007
148 Angola	0.508	0.285	114	..	..	..	
149 Myanmar	0.498	..	..	0.437	80	..	
150 Cameroon	0.495	0.330	104	0.628	137	0.287	2004
151 Madagascar	0.483	0.335	103	..	..	0.357	2008/2009
152 Tanzania, United Republic of	0.476	0.346	99	0.556	119	0.332	2010
153 Nigeria	0.471	0.276	119	..	..	0.310	2008
154 Senegal	0.470	0.315	105	0.540	115	0.439	2010/2011
155 Mauritania	0.467	0.306	107	0.643	139	0.352	2007
156 Papua New Guinea	0.466	..	..	0.617	134	..	
157 Nepal	0.463	0.304	109	0.485	102	0.217	2011
158 Lesotho	0.461	0.296	111	0.534	113	0.156	2009
159 Togo	0.459	0.305	108	0.566	122	0.284	2006
160 Yemen	0.458	0.310	106	0.747	148	0.283	2006
161 Haiti	0.456	0.273	120	0.592	127	0.299	2005/2006
161 Uganda	0.456	0.303	110	0.517	110	0.367	2011
163 Zambia	0.448	0.283	117	0.623	136	0.328	2007
164 Djibouti	0.445	0.285	114	..	..	0.139	2006
165 Gambia	0.439	..	..	0.594	128	0.324	2005/2006
166 Benin	0.436	0.280	118	0.618	135	0.412	2006
167 Rwanda	0.434	0.287	112	0.414	76	0.350	2010
168 Côte d'Ivoire	0.432	0.265	122	0.632	138	0.353	2005
169 Comoros	0.429	..	..	..	..	..	
170 Malawi	0.418	0.287	112	0.573	124	0.334	2010
171 Sudan	0.414	..	..	0.604	129	..	
172 Zimbabwe	0.397	0.284	116	0.544	116	0.172	2010/2011
173 Ethiopia	0.396	0.269	121	..	..	0.564	2011
174 Liberia	0.388	0.251	123	0.658	143	0.485	2007
175 Afghanistan	0.374	..	..	0.712	147	..	
176 Guinea-Bissau	0.364	0.213	127	..	..	..	
177 Sierra Leone	0.359	0.210	128	0.643	139	0.439	2008
178 Burundi	0.355	..	..	0.476	98	0.530	2005
178 Guinea	0.355	0.217	126	..	..	0.506	2005
180 Central African Republic	0.352	0.209	129	0.654	142	..	
181 Eritrea	0.351	..	..	..	..	..	
182 Mali	0.344	..	..	0.649	141	0.558	2006
183 Burkina Faso	0.343	0.226	124	0.609	131	0.535	2010
184 Chad	0.340	0.203	130	..	..	0.344	2003
185 Mozambique	0.327	0.220	125	0.582	125	0.512	2009
186 Congo, Democratic Republic of the	0.304	0.183	132	0.681	144	0.392	2010
186 Niger	0.304	0.200	131	0.707	146	0.642	2006

HDI rank	Human Development Index	Inequality-adjusted HDI		Gender Inequality Index		Multidimensional Poverty Index	
	Value	Value	Rank	Value	Rank	Value	Year
OTHER COUNTRIES OR TERRITORIES							
Korea, Democratic People's Rep. of	..	..	..	..	..	..	
Marshall Islands	..	..	..	..	..	..	
Monaco	..	..	..	..	..	..	
Nauru	..	..	..	..	..	..	
San Marino	..	..	..	..	..	..	
Somalia	..	..	..	..	..	0.514	2006
South Sudan	..	..	..	..	..	..	
Tuvalu	..	..	..	..	..	..	
Human Development Index groups							
Very high human development	0.905	0.807	—	0.193	—	—	
High human development	0.758	0.602	—	0.376	—	—	
Medium human development	0.640	0.485	—	0.457	—	—	
Low human development	0.466	0.310	—	0.578	—	—	
Regions							
Arab States	0.652	0.486	—	0.555	—	—	
East Asia and the Pacific	0.683	0.537	—	0.333	—	—	
Europe and Central Asia	0.771	0.672	—	0.280	—	—	
Latin America and the Caribbean	0.741	0.550	—	0.419	—	—	
South Asia	0.558	0.395	—	0.568	—	—	
Sub-Saharan Africa	0.475	0.309	—	0.577	—	—	
Least developed countries	0.449	0.303	—	0.566	—	—	
Small island developing states	0.648	0.459	—	0.481	—	—	
World	**0.694**	**0.532**	**—**	**0.463**	**—**	**—**	

NOTE

The indices use data from different years—see the *Statistical annex* of the full Report (available at http://hdr.undp.org) for details and for complete notes and sources on the data. Country classifications are based on HDI quartiles: a country is in the very high group if its HDI is in the top quartile, in the high group if its HDI is in percentiles 51–75, in the medium group if its HDI is in percentiles 26–50 and in the low group if its HDI is in the bottom quartile. Previous Reports used absolute rather than relative thresholds.

Global Human Development Reports: The 2013 Human Development Report is the latest in the series of global Human Development Reports published by UNDP since 1990 as independent, empirically grounded analyses of major development issues, trends, and policies.

Additional resources related to the 2013 Human Development Report can be found on line at hdr.undp.org, including complete editions or summaries of the Report in more than 20 languages; a collection of Human Development Research Papers commissioned for the 2013 Report; interactive maps and databases of national human development indicators; full explanations of the sources and methodologies employed in the Report's human development indices; country profiles; and other background materials. Previous global, regional and national Human Development Reports (HDRs) are also available at hdr.undp.org.

Regional Human Development Reports: Over the past two decades, regionally focused HDRs have also been produced in all major areas of the developing world, with support from UNDP's regional bureaus. With provocative analyses and clear policy recommendations, these regional HDRs have examined such critical issues as political empowerment in the Arab states, food security in Africa, climate change in Asia, the treatment of ethnic minorities in Central Europe, and the challenges of inequality and citizens' security in Latin America and the Caribbean.

National Human Development Reports: Since the release of the first National HDR in 1992, National HDRs have been produced in 140 countries by local editorial teams with UNDP support. These reports—some 700 to date—bring a human development perspective to national policy concerns through local consultations and research. National HDRs have covered many key development issues, from climate change to youth employment to inequalities driven by gender or ethnicity.

Human Development Reports 1990–2013

1990	Concept and Measurement of Human Development
1991	Financing Human Development
1992	Global Dimensions of Human Development
1993	People's Participation
1994	New Dimensions of Human Security
1995	Gender and Human Development
1996	Economic Growth and Human Development
1997	Human Development to Eradicate Poverty
1998	Consumption for Human Development
1999	Globalization with a Human Face
2000	Human Rights and Human Development
2001	Making New Technologies Work for Human Development
2002	Deepening Democracy in a Fragmented World
2003	Millennium Development Goals: A Compact among Nations to End Human Poverty
2004	Cultural Liberty in Today's Diverse World
2005	International Cooperation at a Crossroads: Aid, Trade and Security in an Unequal World
2006	Beyond Scarcity: Power, Poverty and the Global Water Crisis
2007/2008	Fighting Climate Change: Human Solidarity in a Divided World
2009	Overcoming Barriers: Human Mobility and Development
2010	The Real Wealth of Nations: Pathways to Human Development
2011	Sustainability and Equity: A Better Future for All
2013	The Rise of the South: Human Progress in a Diverse World

United Nations Development Programme
One United Nations Plaza
New York, NY 10017

www.undp.org

The 21st century is witnessing a profound shift in global dynamics, driven by the fast-rising new powers of the developing world. China has overtaken Japan as the world's second biggest economy, lifting hundreds of millions of people out of poverty in the process. India is reshaping its future with new entrepreneurial creativity and social policy innovation. Brazil is raising its living standards by expanding international relationships and antipoverty programmes that are emulated worldwide.

But the "Rise of the South" is a much larger phenomenon. Indonesia, Mexico, South Africa, Thailand, Turkey and other developing countries are becoming leading actors on the world stage. The 2013 *Human Development Report* identifies more than 40 developing countries that have done better than expected in human development in recent decades, with their progress accelerating markedly over the past 10 years.

Each of these countries has its own unique history and has chosen its own distinct development pathway. Yet they share important characteristics and face many of the same challenges. They are also becoming more interconnected and interdependent. And people throughout the developing world are increasingly demanding to be heard, as they share ideas through new communications channels and seek greater accountability from governments and international institutions.

The 2013 *Human Development Report* analyses the causes and consequences of the continuing "Rise of the South" and identifies policies rooted in this new reality that could promote greater progress throughout the world for decades to come. The Report calls for far better representation of the South in global governance systems and points to potential new sources of financing within the South for essential public goods. With fresh analytical insights and clear proposals for policy reforms, the Report charts a course for people in all regions to face shared human development challenges together, fairly and effectively.

"The Report refreshes our understanding of the current state of global development, and demonstrates how much can be learned from the experiences of fast development progress in so many countries in the South."
—UNDP Administrator Helen Clark, from the Foreword

"The human development approach is a major advance in the difficult exercise of understanding the successes and deprivations of human lives, and in appreciating the importance of reflection and dialogue, and through that advancing fairness and justice in the world."
—Nobel Laureate Amartya Sen, from chapter 1

"No one has a monopoly on good ideas, which is why New York will continue to learn from the best practices of other cities and countries."
—New York City Mayor Michael Bloomberg, from chapter 3

"A close look at the diverse pathways that successful developing countries have pursued enriches the menu of policy options for all countries and regions."
—Report lead author Khalid Malik, from the Introduction